

موقف الصحافة من قضايا التربية والتعليم

1958 — 1963

(دراسة تاريخية)



البنفسجي
للطباعة والنشر

جاسم عليوي محيسن

موقف الصحافة من

قضايا التربية والتعليم



دار الحادي للنشر والتوزيع - القدس

*

009722340035

Mjund46@gmail.com

www.for-alquds.org

*

(مواقف الصعافة من قضايا التربية والتعليم)

(جاسم حليوي محيوس)

*

الطبعة الأولى (2016).

❏

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

موقف الصحافة من قضايا التربية والتعليم

1963-1958

(دراسة تاريخية)

جاسم عليوي محسن

الطبعة الأولى

2016 م - 1437 هـ

الفهرس

المقدمة: نطاق البحث وتحليل المصادر	7
--	---

الفصل الأول

واقع التربية والتعليم 1958-1963

المبحث الأول: التعليم الأولي.....	17
أولاً- رياض الاطفال.....	17
ثانياً- التعليم الابتدائي	24
ثالثاً - المناهج	34
المبحث الثاني: التعليم الثانوي والمهني والأهلي.....	36
أولاً - التعليم الثانوي.....	36
ثانياً - التعليم المهني (صناعي، زراعي، تجاري، فنون بيتية)	45
ثالثاً - التعليم الاهلي.....	63
المبحث الثالث: معاهد إعداد المعلمين والتعليم العالي	66
أولاً - معاهد إعداد المعلمين والمعلمات.....	66
ثانياً - التعليم العالي.....	71

الفصل الثاني

موقف الصحافة البغدادية من التشريعات القانونية للتربية والتعليم

المبحث الأول: قوانين وزارة التربية والتعليم	89
المبحث الثاني: نقابة المعلمين	120
المبحث الثالث: الاتحاد العام لطلبة العراق.....	139

الفصل الثالث

موقف الصحافة البغدادية من المؤتمرات التربوية والتعليمية ومعوقاتهما

المبحث الاول: الصحافة ومؤتمرات التربية والتعليم.....	159
المبحث الثاني: الصحافة ومؤتمرات نقابة المعلمين.....	183
المبحث الثالث: الصحافة ومعوقات التربية والتعليم.....	190
الخاتمة.....	213
المصادر والمراجع.....	217

المقدمة

تعد الصحافة من بين أهم وسائل الإعلام التي تسهم في تكوين الرأي العام بتأثير كتاباتها، وهي الطريقة المجدية لنشر الفكرة والمبدأ، وتدافع عنه وتعمل على نشره، فضلاً عن ذلك فإن الكلمة المطبوعة لها تأثير على النفوس وسلطان كبير على العقول، والصحافة هي التعبير الموضوعي عن الحقائق والوقائع والقضايا التي تهم المجتمع وتقوم بنشر هذه الحقائق والمعلومات وتوضيحها للجماهير، وتكتسب الصحافة أهميتها من خلال نشر المواضيع السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها، فضلاً عن ذلك فإن الصحافة تشكل مصدراً مهماً لدراسة التاريخ كونها توثق الأحداث التي تحصل في حياة الشعب على مختلف الصعد، وهكذا كان دورها في مختلف مراحل تاريخ العراق الحديث والمعاصر وتحديداً في مرحلة انتقال العراق من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري الأول، حيث إن ثورة 14 تموز 1958 قد غيرت في الكثير من شؤون الحياة في العراق ولاسيما المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية، وسلطت الصحافة الضوء على جوانب عديدة في هذه المجالات وأسهمت بتوثيقها للتاريخ.

وهناك موضوعات ما تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والتقصي والبحث وعلى وجه الخصوص التربية والتعليم الذي يعد ركناً أساسياً من أركان مؤسسات الدولة والمجتمع، لا جانب الحقيقة إذا ما قلنا: إن عدداً من الباحثين في تاريخ العراق المعاصر قد تناولوا ثورة 14 تموز من جوانب مختلفة، وتكاد أن تكون دراساتهم مسحة شاملاً للأحداث والتطورات التي حدثت في العراق دون أن تحظى الصحافة في العهد الجمهوري الأول بالاهتمام الكافي من لدن هؤلاء الباحثين، إذ تركزت أغلب الدراسات الأكاديمية على تناول إبعاد الثورة من النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

من هذا المنطلق جاء إختيار عنوان الكتاب ليكون (موقف الصحافة البغدادية من قضايا التربية والتعليم 1958-1963 دراسة تاريخية)، وحدد الإطار الزمني للرسالة من

14 تموز 1958، المتمثلة بقيام النظام الجمهوري وحتى وقوع انقلاب 8 شباط 1963 الذي يمثل نهاية العهد الجمهوري الاول.

أما منهجية البحث فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في تبيان اسهام الصحافة البغدادية في توثيق تاريخ التربية والتعليم في العراق وتأشير معالم التطور التي تحققت في العملية التربوية والتعليمية.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول واقع التربية والتعليم 1958-1963 وقد تضمن ثلاثة مباحث، اذ استعرض المبحث الاول التعليم الاول والذي ركز على رياض الاطفال والدراسة الابتدائية، اذ قامت وزارة المعارف بتوسيع رياض الاطفال وافتتاح عدد منها ولاسيما رياض الاطفال المركزية وكان الهدف من ذلك هو تهيئة الاطفال ودخولهم الى المدارس الابتدائية، وقد اولت الحكومة في هذا الجانب اهتماما ملحوظا، ولم يكن جهد الحكومة مقتصر على بغداد اذ تم افتتاح العديد من رياض الاطفال في بعض المحافظات التي لم تكن سابقاً موجودة فيها، في حين كانت الحكومة تهتم ايضا بالمدارس الابتدائية وشهدت هذه المدارس ارتفاعا ملحوظا خلال مدة الدراسة، اذ عملت الحكومة على اتباع سياسة الباب المفتوح في التعليم وذلك بزيادة عدد المدارس في المدن، الأمر الذي ساعد على التحاق أعداد كثيرة للمدارس من أبناء الشعب العراقي وأسهمت الصحافة البغدادية في توثيق ذلك التحول، فضلا عن تناول الصحافة المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية، وخصوصا ان التعليم في هذه المرحلة كان مجانيا.

اما المبحث الثاني فقد تطرق الى التعليم الثانوي والمهني والأهلي وتبيان المراحل التي مر بها والتقدم التعليمي الذي شهدته البلاد بعد ان كان عدد المدارس في السنة الدراسية (1945-1946) نحو (65) مدرسة، في حين بلغ عدد المدارس خلال السنة الدراسية (1958-1959) نحو (322) مدرسة، وهذا التطور في زيادة أعداد المدارس كان محط اهتمام الصحف البغدادية اذ تناولته بتوثيق من خلال عمليات التوسع التي شهدتها البلاد في ذلك العهد فضلا عن التوسع في المدارس المهنية والتعليم الاهلي ومالاقاه من

اهتمام مباشر من وزارة المعارف في حكومة 14 تموز 1958 و تقديمها المساعدات المالية التي اسهمت في ازدياد اعداد المدارس الاهلية وزيادة التحاق الطلبة فيها.

اما المبحث الثالث فقد أختص بمعاهد اعداد المعلمين والتعليم العالي، وبيان دور وزارة المعارف في فتح دورات لاعداد المعلمين والمعلمات من اجل الارتقاء بالتربية والتعليم كما تم استعراض واقع التعليم العالي ولاسيما بعد اقدام وزارة المعارف على التوسع الافقي والعمودي في الكليات من خلال تطوير المناهج الدراسية، وتوسع جامعة بغداد في اقسامها، فضلا عن اهتمام الوزارة في الدراسات العليا سواء داخل البلاد ام خارجه ولاسيما البعثات الدراسية والزمالات.

أما الفصل الثاني فقد كُرس لموقف الصحافة البغدادية من التشريعات القانونية للتربية والتعليم، اذ عملت الحكومة على اصدار العديد من القوانين والنظم والتشريعات القانونية التي تصب في رفع المستوى التعليمي والتربوي، فضلا عن اجراء التعديلات لبعض القوانين ومنها قانون جامعة بغداد ونظام معاهد اعداد المعلمين للمدارس وتأسيس نقابة المعلمين، وجاء الفصل في ثلاثة مباحث اذ تناول المبحث الاول: قوانين وزارة التربية والتعليم واهم التعديلات وموقف الصحافة البغدادية منها وكذلك التعديلات التي تخص وزارة المعارف والكيفية التي تناولت بها الصحافة هذه التعديلات.

اما المبحث الثاني فتناول نقابة المعلمين، اذ استعرض الباحث الخطوات الاولى لتأسيس النقابة منذ بداية الخمسينات وتبلور تأسيسها بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 بعد توحيد الأسر التعليمية في موافقها وتأييدها لطلب تأسيس نقابة المعلمين، واستعرض المبحث التعديلات التي طرأت على قانون النقابة وقد أشرت الدراسة مواقف للصحف البغدادية من ذلك تستحق الدراسة.

اما المبحث الثالث فتناول الاتحاد العام لطلبة العراق مع استعراض النشاطات الطلابية التي حصلت دون ان يكون هناك اتحاد يجمعهم وركزت الدراسة على موافقة مجلس الوزراء على تشكيل اتحاد عام لطلبة العراق بناءً على طلب وزارة التربية والتعليم في 4 تشرين الثاني 1958، واستعرضت الدراسة تعامل الصحف البغدادية وموقفها من

هذا الاتحاد، فضلا عن تغطية الصحف الى الانتخابات الطلابية سواء كانت في المدارس أم في الكليات وتغطية الانتخابات من خلال الصفحات المخصصة للطلبة في بعض الصحف البغدادية.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: موقف الصحافة من مؤتمرات التربية والتعليم والمعوقات التي تواجهها، وقد عالجت الدراسة ذلك في ثلاثة مباحث، اذ تناول المبحث الاول: الصحافة ومؤتمرات التربية والتعليم، وقد كشفت الدراسة دور الصحافة البغدادية في مواكبة وتغطية المؤتمرات التي عقدتها وزارة المعارف من خلال متابعتها اليومية وتبنيها آراء مختلفة لتقويم العمل التربوي، فضلا عن اهتمامها الجدي بالمشاكل التي تعترض الجانب التعليمي وطرحها الحلول.

إما المبحث الثاني فكان بعنوان: دور الصحافة ومؤتمرات نقابة المعلمين، إذ أسهمت المؤتمرات وبشكل فعال في مناقشة المشكلات التي تواجه المؤسسات التربوية والأسرة التعليمية وإيجاد الحلول وكان للصحافة البغدادية أسهام في تغطية نشاطات المؤتمرات لنقابة المعلمين ومتابعتها وخصوصا الجلسات اليومية للمؤتمرات وكانت الصحافة تنشر التوصيات التي تخرج من المؤتمر.

اما المبحث الثالث فقد تطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه التربية والتعليم وموقف الصحافة البغدادية منها، وخصوصا الملاكات التعليمية المصرية، واسهام الصحف البغدادية في متابعة هذه المعوقات، فضلا عن الأبنية المدرسية ومتابعة الدوام المزدوج وغيرها، إذ كانت الصحافة تتابع هذه الموضوعات من خلال المقالات و الإخبار ومتابعة مكافحة الأمية، ولاسيما إن وزارة المعارف أعطت مشكلة مكافحة الأمية الاهتمام المطلوب و تابعت الصحافة هذه المشكلة بجديّة من خلال ما كتبه حول هذا الموضوع.

أما خاتمة الكتاب، فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بعد تحليل واستقراء ورؤية موضوعية لمواقف الصحافة البغدادية من قضايا التربية والتعليم 1958- 1963.

أما المصادر والمراجع التي اعتمدتها الدراسة فهي عديدة ومتنوعة وفي مقدمتها الصحافة البغدادية كما نخص بالذكر الوثائق المنشورة والمصادر العربية والأجنبية، التي قدمت في مجملها معلومات قيمة ومهمة غطت جوانب الرسالة المتعددة، على رغم من إن تلك المصادر كانت متباينة بآرائها في عرض الأحداث، الأمر الذي جعلنا نتعامل مع تلك المصادر بروح الموضوعية والحياد بقدر والنزاهة على أساس التدقيق والمقارنة وصولاً إلى الحقيقة التاريخية قدر الإمكان، ويمكن تقسيم مصادر الرسالة على المجموعات الآتية:-

أولاً: الصحف والدوريات:

كانت الصحافة البغدادية مصدراً رئيسياً لدراستنا، حيث نقلت العديد من الأفكار والانطباعات عن الحالة العامة وبما إن موضوع الرسالة تناول موقف الصحافة، وخصوصاً الوقائع العراقية على أساس كونها الجريدة الرسمية للدولة فضلاً عن الصحف ومنها جريدة الزمان وهي جريدة يومية سياسية لصاحبها توفيق السمعاني، والبلاد جريدة يومية سياسية وصاحب الامتياز درنة روفائيل بطي، والثورة وهي جريدة يومية سياسة صاحبها ومدير سياستها يونس الطائي والتي صدرت بعد ثورة 14 تموز 1958، وقد اختار الباحث هذه الجرائد لأنها منتظمة الصدور خلال مدة البحث، لذلك تم الاعتماد عليها بشكل كبير في إنجاز الدراسة فضلاً عن الصحف الأخرى، ومنها الأخبار والأهالي والحرية واتحاد الشعب والمجلات التي كانت تصدر في ذلك العهد ولاسيما مجلة المعلم الجديد التي أسهمت في اغناء الرسالة.

ثانياً: الوثائق المنشورة (الكتب الوثائقية):

شكلت الوثائق المنشورة ركناً مهماً في اغناء فصول الدراسة، لاحتوائها على معلومات قيمة وعلى درجة عالية من الأهمية، ومن تلك الوثائق، التقرير السنوي لسير المعارف الذي تصدره وزارة المعارف وكان يحتوي على أعداد المدارس والمدرسين، فضلاً عن أعداد الطلبة، وقد أفادت تلك المعلومات الرسالة ولا سيما في الفصل الأول والثاني منها، كما كان للكتاب الذي تصدره وزارة التخطيط الإحصاء المركزي الأثر الكبير في

رغد الرسالة بمعلومات قيمه عن الإحصائيات التي كانت وزارة التخطيط تعملها وبشكل سنوي عن ما هو واقع ورارة المعارف، وكذلك كتاب وثائق بوقائع وتوصيات المؤتمرات لنقابة المعلمين، كما كان لكتاب ثورة 14 تموز في عامها الأول والثاني والثالث والرابع الأثر كبير في رفد فصول الرسالة بالمعلومات القيمة.

ثالثاً: الكتب العربية والمعرّبة:

اعتمد البحث على مصادر عربية عدّة، ويأتي في مقدمتها كتاب نجم الدين علي مردان (رياض الأطفال في الجمهورية العراقية تطورها ومشكلاتها وأسسها التربوية والنفسية) وهو كتاب قيم تناول مدارس رياض الاطفال واهميتها بالنسبة للطفل العراقي، وكذلك كتاب نوال كشيح محمد الزبيدي (نظام التعليم في العراق 1958-1968)، وتكمن أهمية هذه الدراسة القيمة من خلال اعتماد الباحثة على مصادر وثائقية أصيلة في حقل التعليم، وكتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري لمجموعة من المؤلفين، وقد إستفدت من جزأيه الأول والثاني، وكتاب الدكتور مسارع حسن الراوي (نحو إستراتيجية جديدة للتعليم في العراق) والذي يحوي دراسة قيمة عن التعليم، و كتاب صالح عبد الله سريّة (تطور التعليم الصناعي في العراق) وهو كتاب قيم يحتوي سبل تطوير التعليم الصناعي في العراق، وكتاب حسن الدجيلي (التعليم العالي في العراق) والذي يتحدث وبدراسة مستفيضة عن تاريخ التعليم العالي في العراق، وقد أغنت هذه الكتب اغلب فصول الرسالة فضلاً عن الكتب الاخرى التي ورد ذكرها في قائمة المصادر.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

شكلت الرسائل والاطاريح مصدراً مهماً في الكتاب، إذ رفدت تلك الرسائل والاطاريح الدراسة بالكثير من المعلومات، خصوصاً إن بعضها كان ذا صلة بالموضوع، فعلى سبيل المثال لا الحصر أطروحة الدكتور صالح محمد حاتم عبد الله الموسومة (تطور التعليم في العراق 1945-1958)، و أطروحة الدكتور عباس فرحان ظاهر (الحياة

الاجتماعية في مدينة بغداد 1939-1958)، ورسالة ماجستير رنا حكمت عباس البياتي (واقع التعليم العالي في العراق) وغيرها من الرسائل والاطاريح الجامعية التي تخص التعليم في العراق.

خامسا: المقابلات الشخصية:

التقيت بعدد من الشخصيات المهمة الذين عاصروا التطور في حقل التربية والتعليم على مدار العهد الجمهوري الاول، ومن تلك الشخصيات نجيب محي الدين مدير التعليم الابتدائي في وزارة المعارف ونقيب المعلمين السابق، حيث أغنى موضوع الكتاب بمعلومات قيمة افادت البحث كثيرا، فضلا عن مقابلة فاضل طلال القرشي (رحمه الله) الذي شغل منصب مدير شعبة الوافدين للطلبة العرب والاجانب في وزارة المعارف والذي اسهمت معلوماته في اغناء الكتاب، كما أجريت حوارات مع العديد من المعلمين المتقاعدين الذين عاصروا هذه المدة وزودوا الباحث بمعلومات قيمة.

اما الصعوبات التي واجهت في إعداد البحث فهي عديدة وفي المقدمة منها تعذر الحصول على الوثائق غير المنشورة بسبب ما تعرضت له المكتبات من حرق ونهب ومنها المكتبة الوطنية اثناء الاحتلال الامريكي لبلدنا عام 2003.

ومن الله التوفيق.

الفصل الأول

واقع التربية والتعليم

1958 – 1963

المبحث الأول – التعليمُ الأولي

المبحث الثاني – التعليمُ الثانوي والمهني والأهلي

المبحث الثالث – معاهدُ إعداد المعلمين والتعليم العالي

المبحث الأول

التعليم الأولي

إن فلسفة النظام التعليمي في العراق كانت تقوم على أساس فلسفة النظام الملكي في العراق وكان التعليم يسير وفق الاسس العصرية السائدة آنذاك، لكنه كان يسير سيراً بطيئاً، نظراً للصعوبات التي كان يواجهها وفي المقدمة منها نقص الكادر التعليمي وقلة الابنية المدرسية المخصصة للدراسة والمقاعد والكتب المنهجية والقرطاسية وجانب كبير من تلك الصعوبات لازمت العهد الجمهوري الاول، فضلاً عن التطور التربوي والتعليمي الذي حصل لاحقاً ذلك ما سنوضحه في ثنايا البحث.

أولاً: رياض الأطفال:

لم تكن رياض الأطفال موجودة في العراق إبان العهد الأخير من الاحتلال العثماني حتى عام (1918)¹.

(1) بينت الباحثة د نوال كشيش محمد الزبيدي في كتابها الموسوم (نظام التعليم في العراق 1958- 1968، بغداد، مطبعة جعفر العصامي، 2010، ص25)، عدم وجود رياض الأطفال في العراق في العهد الأخير من الاحتلال العثماني، في حين إن افتتاح أول روضة للأطفال كان في عام 1913 من قبل الأقلية الارمنية في بغداد، وهذه الروضة منفصلة عن المدرسة الابتدائية التابعة للطائفة؛ ينظر: نجم الدين علي مردان، رياض الأطفال في الجمهورية العراقية تطورها ومشكلاتها وأسساها التربوية والنفسية، بغداد، 1972، ص108، إلا أن عبد الرزاق الهلالي يشير في كتابه (تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921- 1932)، مراجعة عايف حبيب خليل العاني، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2000، ص127)، أن رياض الأطفال لم تكن موجودة في العراق إلا في سنة (1924- 1925)، حيث تم فتح أول روضة للأطفال في بغداد ملحقة بدار المعلمات، وكان عدد التلاميذ سنة (1926)، (80) تلميذا وتلميذة، وعدد معلماتها ثلاث. وبعد التحقق في البحث تبين أن أول روضة للأطفال تم افتتاحها في عام 1913، وإن الباحث نجم الدين علي مردان كان هو الأصح في تحديد تاريخ افتتاح رياض للأطفال بدليل انه استند إلى مجلة مدارس الارمن المتحدة السورية، المعلومات المختصرة عن مدارس الأرض العاملة في العراق، بقلم الأستاذ بغدسار هاونيان - بغداد 1966، ص17 (باللغة الارمنية).

وإنما كانت الكتابات⁽¹⁾ بديلاً عنها حيث يذهب الأطفال إليها في عمر أربعة أو خمسة سنوات⁽²⁾. وبعد قيام الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) كان للأقليات المسيحية واليهودية في العراق، مدارس رياض أطفال، وكانت تركز بشكل أساسي على الألعاب والقصص، فضلاً عن القراءة والكتابة والحساب⁽³⁾.

وفي بداية تأسيس الحكومة العراقية التي تشكلت بتاريخ 25 تشرين الأول 1920 برئاسة عبد الرحمن النقيب لم يكن هناك اهتمام من وزارة المعارف برياض الأطفال إلا في عام 1926، وبعدها شعرت الوزارة بأهمية فتح رياض الأطفال، لا سيما بعد بروز ظاهرة رسوب العديد من الطلبة في المدارس الابتدائية، ولتجاوز ظاهرة الرسوب قامت الوزارة بفتح رياض الأطفال من أجل تهيئتهم للدخول إلى المدارس الابتدائية، وغالباً ما تكون رياض الأطفال ملحقاً في المدارس الابتدائية، عدا نسبة قليلة منفصلة عنها. ويقبل الطفل بعمر أربع سنوات في رياض الأطفال، مدة الدراسة ستان، تدرس في رياض الأطفال مواد القراءة، الحساب، علوم الحياة، الرسم والأعمال، والألعاب. لذلك قامت الوزارة خلال العام الدراسي 1929-1930 بفتح روضتين للأطفال، الأولى في بغداد

(1) الكتابات مفردة كتاب، وهي أماكن التعلم للأطفال وغالباً ما تكون في المساجد وفي بعض الأحيان تكون في بيت الملا أو الملاية، وتكون فيها الدراسة جماعية، يتعلم فيها الأولاد أو البنات مبادئ قراءة القرآن والحساب والخط ويكون جلوس التلاميذ على الصفائح المعدنية، يرددون الكلمات كالبيغاء لا يفقهون لها معنى، ويعاقب الصبيان من قبل الملا بعقوبات شتى منها الضرب المبرح بالفلقة، لذلك كانت قسوة الملا سبباً في عزوف العديد من المواطنين عن الدراسة إلا ما ندر ينظر: عباس فرحان ظاهر، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد 1939 - 1858، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2003، ص 190.

(2) المصدر نفسه، ص 190.

(3) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص 25.

باسم الروضة المركزية ولم تخصص لها بناية مستقلة فتم إلحاقها بدار المعلميات الابتدائية الواقعة في منطقة الحيدر خانة، ونالت الروضة اهتمام المسؤولين، فضلاً عن دعمها المالي، أما الروضة الثانية فقد تم فتحها في مدينة الموصل⁽¹⁾.

واستمر واقع الحال على ما أشرنا إليه حتى عام (1938-1939) إذ توسعت الوزارة في إنشاء دور رياض الأطفال في معظم المدن، بعد نجاح العمل في الروضتين السابقتين، فقامت الوزارة بفتح (34) روضة في أنحاء البلاد، منها 17 روضة في مدينة بغداد وحدها، وبلغ عدد الأطفال في مجموع الرياض الرسمية (4009) طفلاً⁽²⁾.

وكان أندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) آثار و نتائج سلبية عديدة على المجتمع العراقي، ونال التعليم حصته من تلك الآثار، فكانت أشبه بالانتكاسة سواء في نوعية التعليم أو اتجاهاته، وبقيت خطواته تسير ببطء شديد بعد أن عجزت الدولة عن وضع خطة تعليمية واضحة ورصينة، فضلاً عن قدم الأبنية المدرسية والتغيير المستمر في المناهج المدرسية⁽³⁾. انعكس ذلك على قيام وزارة المعارف بصرف اهتمامها عن رياض الأطفال وأدى إلى تناقص أعدادها بشكل كبير إذ لم يبق من مجموع (17) روضة في مدينة بغداد روضة إلا روضة واحدة نموذجية، وعدد قليل من الصفوف الملحقه بالمدارس الابتدائية عام (1945)⁽⁴⁾.

(1) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص 127؛ نوال كشيش محمد الزبيدي، ص 25

(2) نجم الدين علي مردان، المصدر السابق، ص 106.

(3) محمد حسني الزبيدي، التربية والتعليم، في موسوعة حضارة العراق، بغداد، دار الحرية، 1985، ج 2، ص 295.

(4) صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق (1945-1958)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994، ص 99.

دفع ذلك وزارة المعارف إلى إلغاء الصفحة الخاصة برياض الأطفال في تقريرها السنوي للعام الدراسي (1939-1940) لغاية العام الدراسي (1954-1955) حيث أطلق على هذه الفترة بـ(فترة الركود)⁽¹⁾.

ولم يكن لرياض الأطفال أي نظام تسير عليه منذ تأسيسها في العراق، وبقيت تحكمها الارتجالية والأهواء الشخصية لغاية صدور نظام رياض الأطفال الرسمية رقم (13) لسنة 1950 الذي ضم (28) مادة تناولت كل ما يخص رياض الأطفال بدءاً بأهدافها مروراً بتحديد سن القبول، وأجور الدراسة ونسبة الإعفاء والمنهج اليومي، وانتهاءً بواجبات الهيئة التعليمية، والإدارة بصورة تفصيلية⁽²⁾. وجاء في تقرير سير المعارف للسنة الدراسية (1957-1958) إن عدد رياض الأطفال في العراق (الرسمية والأهلية) بلغ (24) روضة رسمية منها (8) في بغداد، و(2) في كل من البصرة، كربلاء، ديالى، ومعدل روضة واحدة في كل ألوية العراق الأخرى⁽³⁾. بعد ثورة 14 تموز 1958 تم تغيير اسم وزارة المعارف الى وزارة التربية والتعليم في بداية ايلول 1958 واستمرت بهذا الاسم الى بدايات 1959، ثم اعيد اسمها الى وزارة المعارف⁽⁴⁾، بعد ثورة 14 تموز اتجهت وزارة

(1) نجم الدين علي مردان، المصدر السابق، ص 128-129.

(2) الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة (1950 1951) ص22. وسأرمز إلى ذلك بالتقرير السنوي لسير المعارف.

(3) أشار الباحث عباس فرحان ظاهر إن عدد رياض الأطفال بلغ (24) رسمية منها (8) في بغداد و(2) في البصرة، واربيل، وديالى، الا ان العدد الحقيقي لرياض الأطفال (25) روضة، (24) منها رسمية، وواحدة أهلية توزعت (9) في بغداد، و(2) في البصرة، و كربلاء، و اربيل، ومعدل واحدة في كل ألوية العراق الأخرى حسماً ما جاء في الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957-1958، ص21.

(4) د نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج1، ط2، بغداد، 2005، ص318.

التربية والتعليم الى إتباع سياسة (الباب المفتوح)⁽¹⁾، امام أطفال العراق المحرومين من فرص التعليم في العهد الملكي⁽²⁾.

وهما إن رياض الأطفال في العهد الملكي كانت تقتصر على أصحاب الدخل العالي مما اثر على حرمان اغلب أبناء المناطق الشعبية في بغداد منها⁽³⁾.

اثر ذلك سعت وزارة المعارف في العهد الجمهوري بفتح رياض الأطفال في كل ألية العراق⁽⁴⁾ وخلال السنوات الخمس من عمر الثورة (1958-1963) حصلت زيادة في عدد الأطفال في مدارس رياض الأطفال، كما يوضح ذلك الجدول رقم (1)، الذي يبين عدد التلاميذ والمعلمات ومدارس رياض الأطفال من عام 1958-1963⁽⁵⁾.

(1) تعنى سياسة الباب المفتوح بزيادة عدد المدارس في المدن، فضلاً عن مجانية التعليم، الأمر الذي ساعد على التحاق أعداد كثيرة من أبناء الشعب العراقي للمدارس ومن كلا الجنسين بـ: بطر: محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، مطبعة التمدن، 1961، ص 470؛ جريدة الأهالي، العدد 5760، في 14 تموز 1961.

(2) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص106.

(3) هيوبرت هندروسن، التعليم الإلزامي في العراق، ترجمة الدكتور محمد جواد رضا، بغداد، مطبعة المعارف، 1960، ص52.

(4) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص106.

(5) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة التربية للسنوات 1961-1962، ص8، 1963-1964، ص15.

جدول رقم (1)

عدد التلاميذ والمعلمات ومدارس رياض الأطفال من عام 1963-1958

1963-1962			1962-1961			1961-1960						1959-1958			العدد
المدراس	المعلمات	التلاميذ	المدراس	المعلمات	التلاميذ	المدراس	المعلمات	التلاميذ	المدراس	المعلمات	التلاميذ	المدراس	المعلمات	التلاميذ	
	13	6763	47	11	5984	45	101	5732	45	102	5917	39	64	3368	إجمالي
47	60	1899	11	45	1599	10	38	1443	8	31	1054	7	7	1016	مدراس
13	9	118	2	8	124	2	7	178	2	6	165	9	6	118	تعليم
2	10	577	7	9	483	7	7	500	6	5	491	6	4	530	مدراس
7	9	62	1	7	101	0	0	173	2	3	76	1	3	90	مدراس
4	23	410	7	19	347	6	16	347	5	15	328	3	9	254	إجمالي
9	4	300	4	20	381	3	18	363	5	177	177	3		209	مدراس
3	8	118	3	7	119	3	7	252	3	6	178	1	4	108	مدراس
5	10	267	3	9	240	3	10	223	2	8	176	2	7	168	إجمالي
2	14	437	2	44	574	3	14	491	3	13	346	2	3	236	مدراس

1963- 1962			1962- 1961			1961- 1960			1960- 1959			1959- 1958			
3	10	١٠٧	3	٩	185	3	10	332	2	10	280	٩	5	348	الرياضيات
2	10	182	3	9	170	3	9	269	2	7	139	2	5	136	التاريخ
3	5	180	٤	5	123	2	4	181	3	8	287	2	6	231	الهندسة
15	27	٢36	16	8	1215	15	34	1181	13	30	988	11	10	770	العلوم
10	326	٢800	١07	305	11538	103	271	11595	99	231	9594	83	133	8480	المجموع

في عام 1958- 1959، بلغ مجموع الأطفال في مرحلة رياض الأطفال الرسمية والأهلية (8480) طفلاً، وعدد المعلمات (133) معلمة، إما عدد المدارس فقد زادت إلى (83) مدرسة⁽¹⁾. وفي عام (1959 _ 1960)، بلغ عدد الأطفال (9594) طفلاً، وعدد المعلمات (234) معلمة، و المدارس (99).

إما عام (1960، 1961)، بلغ عدد الأطفال في مدارس رياض الأطفال (11595) طفلاً، وعدد المعلمات (271)، و المدارس (103)⁽²⁾.

وفي عام (1961، 1962)، زاد عدد الأطفال الى (11538) طفلاً، وعدد المعلمات (305)، وعدد المدارس (107)⁽³⁾.

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي لسنة 1960-1961 ص8.

(2) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، المصدر السابق، ص8.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي لسنة 1963-1964، ص11.

إما في عام (1962، 1963) فقد زاد عدد الأطفال في رياض الأطفال إلى (12830) طفلاً، وعدد المعلمات إلى (326)، والمدارس إلى (110)⁽¹⁾.

ومن خلال قراءة الجدول، يتضح حصول تطور واضح في زيادة أعداد الأطفال إلى 69%⁽²⁾ مما كان عليه في السنة الدراسية (1957-1958) وكثيراً ما تكون المدارس الرسمية في رياض الأطفال مختلطة أسوة بمدارس الأطفال الابتدائية فيما نجد العكس في المدارس الأهلية، إما معلمات المدارس الرسمية فهن مستمرات بالعمل في مدارسهم فقط، في حين يحق للمعلم في المدارس الأهلية بالتدريس في المدارس الرسمية والأهلية معاً⁽³⁾.

وفي ضوء ما تقدمن لاحظ ان العهد الجمهوري الاول اهتم كثيرا برياض الأطفال ويتبين ذلك من خلال زيادة اعداد رياض الاطفال في المدن وزيادة اعداد المعلمات فيها والذي انعكس على الاقبال الكبير من المواطنين لادخال أطفالهم برياض الأطفال.

ثانياً : التعليم الابتدائي:

1 - التعليم الابتدائي (1939- 1958)

يهدف التعليم الابتدائي إلى إعطاء أسس عامة في القراءة والكتابة ومبادئ الصحة والواجبات الوطنية لأبناء الشعب جميعاً، فضلاً عن تزويدهم بأساسيات التربية، والثقافة، والعمل على جعلهم مواطنين سليمي الجسم، والعقل، والخلق، فضلاً عن اكتشاف مواهبهم الكامنة وتوجيههم بما يتناسب مع هذه المواهب والقابليات⁽⁴⁾ وكانت المدارس في ذلك الوقت غالبيتها عبارة عن بيوت استأجرتها الحكومة العراقية، وليست بنايات

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي، المصدر السابق، ص11.

(2) وزارة التربية، التقرير السنوي لسنة 1963-1964، ص11.

(3) نتائج الإحصاء الثقافي للسنة الدراسية 1960-1961، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزي،

قسم الإحصاء الثقافي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962، ص3.

(4) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص293.

مدارس مستقلة لذلك كانت الحاجة الكبيرة لبناء مدارس جديدة، وقد ضمت المدارس الابتدائية في ذلك الوقت نوعين من المدارس، أولهما مدارس الأحداث إذ يكون التعليم فيها مختلطاً وهيأتها التعليمية من المعلمات فقط، وثانيهما المدارس الخاصة بالبنين تحت إدارة هيئة تعليمية من المعلمين فقط، وتنقسم على ثلاثة أنواع مدنية، وريفية، ومساكنية ويقبل الطالب بعمر (6) سنوات، ومدة الدراسة ست سنوات أيضاً⁽¹⁾.

وظهرت الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية (1939-1945) في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق وتأثرت بها مؤسسات التربية والتعليم، التي تركز معظمها في مدينة بغداد وشهد التعليم الابتدائي تراجعاً كبيراً، وصل إلى حد التوقف والتناقص⁽²⁾ وتجلت تلك النواقص في عدم فتح مدارس جديدة، وقلة أعداد الملاكات التعليمية وكفائتها، وعدم تنوع تخصصاتهم المطلوبة وندرة الأبنية المدرسية، وافتقادها لأبسط الشروط الصحية، فالصفوف مظلمة ورطبة، والأبواب والشبابيك غير صالحة مما يؤثر على الأوضاع الصحية للتلاميذ⁽³⁾. فضلاً عن ذلك قلة التخصيصات المالية لوزارة المعارف خلال الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾.

(1) الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1948-1949، ص 17.

(2) صالح فليح حسن، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق، دراسة في الجغرافية التطبيقية، بغداد، 1979، ص 22.

(3) ستيفن همسلي لوبكريك، العراق الحديث سنة 1900-1950، ج 2، ترجمة طه التكريتي، بغداد، 1988، ص 226.

(4) عباس فرحان ظاهر، المصدر السابق، ص 196.

في عام 1937 قدم متي عقراوي⁽¹⁾ عميد دار المعلمين العالية مشروعاً لتطبيق التعليم الإلزامي في العراق خلال ثلاثين عاماً بين فيه بشكل تفصيلي كيفية إنجاح هذا المشروع بالدعم المالي الذي يأتي بفرض ضرائب محلية لصالحه، فضلاً عما توفره وزارة المعارف من أموال، وحينما صدر قانون المعارف رقم (57) لسنة 1940 نصت مادته العاشرة على تطبيق التعليم الإلزامي في قسم من المناطق التي ستوفر فيها مستلزمات التطبيق الضرورية، وفي سنة 1954 قامت لجنة مشكلة من وزارة المعارف بدراسة إمكانية تطبيق مشروع التعليم الإلزامي الذي تقدم به مدير اليونسكو فكتور كلارك عام 1950 إلا إن خبير التعليم هيوبرت هندرسن الذي استخدمته وزارة المعارف في العام الدراسي (1956-1957) أكد على إمكانية تطبيق التعليم الإلزامي خلال العشر سنوات القادمة⁽²⁾.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أبدت وزارة المعارف اهتماماً بالتعليم الابتدائي وتطويره، من خلال التعديلات التي أجرتها على هيكل الوزارة، وتشكيل اللجان الفنية، والعلمية، وإصدار القوانين والأنظمة التي تخص التعليم الابتدائي، فضلاً عن استحداث

(1) تولد الموصل عام 1901، درس في مدارسها الأهلية ثم أكمل دراسته في لبنان على نفقته الخاصة فالح شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1924 ثم حصل على شهادة الماجستير عام 1926 من إحدى الجامعات الأمريكية وفي عام 1932 عاد إلى العراق وهو يحمل شهادة الدكتوراه في التربية من أمريكا، تقلد مناصب عدة منها: مدير دار المعلمين الابتدائية ثم عين مديراً لمعارف كركوك عام 1935 ثم أستاذاً للتربية في دار المعلمين العالية ثم عميداً لها من (1937-1946)، بعدها عين مديراً للتعليم العالي في وزارة المعارف، ومن ثم عين ممثلاً دائماً للعراق في اليونسكو، وعين رئيساً لجامعة بغداد عام 1957، وبعد ثورة 14 تموز 1958 أُحيل إلى التقاعد ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج2، ط1، بغداد، 1996، ص 211.

(2) احمد راشد جريزي، الحياة الثقافية في مدينة بغداد 1939-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الارباء، 2005، ص16.

مديرية عامة مستقلة تهتم بشؤون التعليم الابتدائي عام(1945)⁽¹⁾. الأمر الذي ساعد على زيادة أعداد المدارس الابتدائية في العراق، نتيجة الوعي الحاصل لدى العوائل العراقية لأهمية التعليم ودفع أبنائهم للدخول في المدارس⁽²⁾. فقد زاد عدد المدارس الابتدائية الرسمية من(41) مدرسة في العام الدراسي (1944-1945) الى (247) مدرسة في العام الدراسي (1957-1958)⁽³⁾، وكما موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2) إعداد المدارس الابتدائية للبنين والبنات في المدين الثلاث
(بغداد، البصرة، الموصل) من عام 1944-1957⁽⁴⁾.

جدول رقم (2)

السنة الدراسية	المدينة	عدد المدارس	عدد المعلمات في كل مدرسة او مجموعة مدارس	عدد التلاميذ في كل صف او مجموعهم في المدارس
1944-1945	بغداد	71	658	15675
	البصرة	29	232	5283
	الموصل	57	484	12231
1946-1947	بغداد	108	850	21967
	البصرة	29	312	6014
	الموصل	57	502	8084
1948-1949	بغداد	81	829	22408
	البصرة	33	264	8081

(1) التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة (1945-1946) ص604.

(2) شعلة إسماعيل العارف، نظام التعليم في العراق، بغداد، 1993، ص 153-155.

(3) التقرير السنوي لسنة 1957-1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص106.

(4) الجدول من اعداد باحثي وزارة المعارف بالاعتماد على تقارير سير المعارف للسنوات 1944-1945، ص121، 1946-1947، ص 17، 1948-1949، ص 18، 1949-1950، ص 19، 1954-1955، ص 27، الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، المجموعة الإحصائية العامة لسنوات 1958، ص 77.

السنة الدراسية	المدينة	عدد المدارس	عدد المعلومات في كل مدرسة او مجموعة مدارس	عدد التلاميذ في كل صف او مجموعهم في المدارس
	الموصل	36	436	11731
1950-1951	بغداد	83	859	24619
1950-1951	المرجة	79	637	20176
	الموصل	35	843	1973
1954-1955	بغداد	205	1974	56308
	المرجة	40	685	13137
	الموصل	98	911	27227
1956-1957	بغداد	282	3015	99024
	المرجة	102	730	9201
	الموصل	138	1343	41925

ويتبين لنا أن تعليم الذكور كان يسير بشكل بطيء، إذ بلغت نسبة عدد الذكور المتعلمين في

المدارس حوالي (472) تلميذاً لكل (10,000) نسمة⁽¹⁾،

وكان لواء بغداد في مقدمة ألوية العراق من ناحية الذكور المتعلمين إذ احتل المركز الأول،

ثم لواء الديلم، و ديالى، ومرد ذلك يعود الى قرب لوائي الديلم و ديالى، من لواء بغداد، إما الألوية

التي لا يكثر فيها التعليم فكانت لوائي اربيل والسليمانية⁽²⁾.

اذ بلغ في بغداد والموصل عدد التلاميذ إلى (360-393) تلميذاً⁽³⁾، أما بالنسبة

لتعليم البنات في تلك المدة فكان أكثر تخلفاً من تعليم الذكور فعددها قليل جداً في كل

(1) دنوال كشيح محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص45.

(2) نحدث قاسم الصالحي، احتياجات محافظة بغداد من المدارس الابتدائية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1974، ص3-5.

(3) نوال كشيح محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص45.

ألوية العراق فهو لا يتجاوز (126) تلميذة لكل 10,000 نسمة من الإناث، وتقل هذه النسبة في الألوية المتقدمة مثل بغداد والموصل والبصرة، حيث توجد في بغداد (271) تلميذة و(196) في الموصل و (145) في البصرة، وبهذا كان التعليم في العراق في تلك المدة بالنسبة للإناث مشكلة صعبة⁽¹⁾.

إما بالنسبة للمدارس الأهلية والأجنبية في تلك المرحلة فقد كانت وزارة المعارف تهتم بها من خلال الإشراف عليها وتقديم الدعم المالي وتعيين هيئاتها التعليمية مما أتاح لهذه المدارس إن تأخذ دورها جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية فأزداد انتشارها في بغداد حتى وصل عددها في السنة الدراسية (1956-1957) إلى حوالي (33) مدرسة في مركز المدينة وبواقع (11) مدرسة للذكور ومدرسة واحدة للإناث و(21) مدرسة مختلطة، فيما ضمنت مناطق إطراف بغداد (7) مدارس منها مدرستان للذكور ومدرسة واحدة للإناث، وأربع مدارس مختلطة⁽²⁾.

2 - التعليم الابتدائي (1958-1963):

اهتمت ثورة 14 تموز 1958 بالتعليم الابتدائي، وأدت وزارة المعارف دوراً كبيراً في هذا الميدان، بوصفه البذرة الأولى لبناء مجتمع جديد⁽³⁾. وفي هذا السياق يؤكد نجيب محي الدين⁽⁴⁾ أن وزارة المعارف بذلت جهوداً مميزة وهيأت الإمكانيات الكبيرة لجعل التعليم الابتدائي يصل إلى أقصى المناطق النائية في العراق.

(1) المصدر نفسه، ص 45

(2) التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة (1956-1957)، بغداد، 1958، ص 82.

(3) ثورة 14 تموز في عامها الثاني، المصدر السابق، ص 354.

(4) ولد عام 1925 في ديالى، خريج دار المعلمين العالية فرع الكيمياء عام 1947، عين مديراً للتعليم الابتدائي في وزارة المعارف في تشرين الاول عام 1958 وحتى تشرين الاول من عام 1959، انتخب نقيباً للمعلمين في دورتين انتخابيتين، الاولى في الدورة الاستثنائية عام 1959 بعد تعيين نقيب

وكانت البداية في تشكيل لجان للمناهج وإعداد الكتب للمراحل الدراسية، والتوزيع العادل للكتب والقرطاسية، وكذلك المعونة الشتوية للطلبة الفقراء، فضلا عن تبديل أسماء المدارس⁽¹⁾.

ولذلك واجه المسؤولون في الوزارة مشاكل عديدة منها الأبنية المدرسية وعدم صلاحيتها، إذ كانت غير كافية لاستيعاب الطلبة ولا تستطيع تحمل ضغط إعداد كبيرة منها. ومع هذا لم يمنع الوزارة من الاهتمام بشؤون التعليم في تلك المرحلة، وتوزيعها بكونها تمثل الحد الأدنى لما يحصل عليه كل مواطن من الثقافة والمعرفة الخاصة، ويبقى التعليم من أساسيات حكومة الثورة⁽²⁾.

لذلك عملت حكومة الثورة على نشر التعليم الإلزامي وزيادة ميزانية وزارة المعارف بمقدار الثلث في السنة الأولى للثورة، أذ ارتفع الى سبعة ملايين دينار عام 1959 بغية توسيع التعليم الابتدائي⁽³⁾.

وتشير الجداول الإحصائية التي أعدها مديرية الإحصاء في وزارة المعارف إلى أن نسبة عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي، أي إن أعمارهم تتراوح بين (6-

المعلمين الدكتور فيصل السامر وزيرا للإرشاد في 14 تموز عام 1959، والثانية في المؤتمر الثاني لقيادة المعلمين عام 1960، عين بوظيفة مشرف تربوي لغاية 8 شباط 1963، اعتقل لمدة سنة واحدة بسبب انتمائه للحزب الوطني الديمقراطي، أُحيل الى التقاعد عام 1965، عمل مدير مفوض في شركة صاعية من عام 1965 ولعاية 2002: مقابلة شخصية أجراها الباحث مع نجيب محي الدين، ببغداد، في 25 أيلول 2011.

(1) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق: جريدة الاهالي، العدد 27، في 30 كانون الثاني 1959، جريدة الثورة، العدد 62، في 4 كانون الثاني 1959.

(2) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق: جريدة الزمان، العدد 6312، في 12 آب 1958.

(3) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق: جريدة الثورة، العدد 140 في 9 نيسان 1959.

12) تبلغ نسبة 12% من مجموع السكان العام البالغ عددهم في سنة (1957-1958)، (6,674,579) مليون نسمة⁽¹⁾.

وعملت وزارة المعارف بأجراء حل وقتي لمشكلة قلة المباني المدرسية اذ اتبعت أسلوب الدوام المزدوج في اغلب المدارس، وبذلك قامت بفتح مدرستين وأحياناً ثلاث مدارس⁽²⁾ في كل بناية، وأدت تلك السياسة إلى قبول (1129) ألف طالب وطالبة في جميع المراحل الدراسية. هذه الإجراءات أسهمت في زيادة نسبة الطلاب الذين استوعبتهم المدارس الابتدائية من 32% لعام 1957-1958 إلى نسبة 48% العام الدراسي (1958-1959)، إذ تبين إن عدد التلاميذ لعام (1958-1959) بلغ (518021) تلميذاً، كذلك ازداد عدد المدارس إلى (2417) مدرسة⁽³⁾. في ذلك ادناه الجدول رقم (3) يوضح عدد التلاميذ والمعلمين والمدارس من 1958 - 1963⁽⁴⁾.

جدول رقم (3)

عدد التلاميذ والمعلمين والمدارس من 1958 - 1963

السنة	عدد التلاميذ	عدد المعلمون	عدد المدارس
1958-1959	518021	16069	2417
1959-1960	642665	20040	3228
1960-1961	760463	25046	3679
1961-1962	816222	28160	4020
1962-1963	849681	30711	4030

(1) حول انجازات وزارة المعارف، ملحق المجلد الثالث والعشرين لمجلة المعلم الجديد، تموز 1960، مطبعة المعارف، بغداد، ص 9.

(2) التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1958-1959، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص 34.

(3) التقرير السنوي لسنة 1960-1961، مطبعة العاني، بغداد، ب ت، ص 25.

(4) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة التربية، الإحصاء التربوي للأعوام (1958-1959)، (1961-1962)، (1962-1963).

أما في عام 1959-1960، فقد زاد عدد التلاميذ في المدارس الرسمية، والأهلية إذ بلغ (642665) تلميذاً وتلميذة⁽¹⁾. وقد انعكست هذه الزيادات على نسبة عدد الإناث إذ بلغ عددهن من هذا المجموع (162120) تلميذة، وبلغ عدد المدارس الخاصة بالإناث (372) مدرسة من مجموع (3228) مدرسة ابتدائية⁽²⁾.

وألزمت حكومة الثورة في العام 1960 الإدارات المحلية في ألوية العراق كافة إلى إنشاء مدارس ابتدائية، إذ تم تشييد (205) في تلك السنة⁽³⁾.

مما دعا وزارة المعارف إلى اتخاذ قرار بفك ازدواجية الدوام في المدارس الابتدائية، وجعل الدوام فيها صباحياً ومساءً، وبلغ عدد التلاميذ للعام (1960-1961) في المدارس الابتدائية (760463) تلميذاً في حين بلغ عدد المدارس (3679) مدرسة، وقد ازداد عدد التلاميذ في العام (1961-1962) إلى (816222) تلميذ، وعدد المدارس إلى (4020) مدرسة⁽⁴⁾.

إما في العام (1962-1963) فقد زاد عدد التلاميذ في المدارس إلى (849681) تلميذ، وعدد المدارس (4030) مدرسة⁽⁵⁾.

وضمن هذا السياق يلاحظ زيادة إعداد التلاميذ سنة بعد أخرى في العهد الجمهوري، ففي سنة 1957-1958 كان عدد التلاميذ المقبولين في هذه المرحلة الدراسية

(1) المصدر نفسه.

(2) الجمهورية العراقية، وزارة المعارف، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي لسنة 1960-1961، المصدر السابق، ص20

(3) جريدة البلاد، العدد 5234، في 11 شباط 1960.

(4) الجمهورية العراقية، وزارة المعارف، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي لسنة 1960-1961، ص25.

(5) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي 1963-1964، مطبعة الحكومة، بغداد، 1967، ص44.

(430) ألف تلميذ، إما في عام 1962-1963 فقد ارتفع عدد المقبولين إلى (849681) ألف تلميذ⁽¹⁾. وكان من المعوقات التي واجهت وزارة المعارف في تلك المرحلة قلة المعلمين حيث وجد إن عدد المعلمين في العام الدراسي (1957-1958) لايزيد عن (17627) معلماً، ومع ذلك سعت الوزارة بفتح باب التعيين بنسبة عالية للخريجين وبذلك ازداد أعضاء الهيئات التعليمية حيث بلغ عدد المعلمين للعام الدراسي (1958-1959) إلى (16069) معلماً ومعلمة⁽²⁾، وبلغ عدد المعلمين في عام (1960-1961)، (25046) معلماً⁽³⁾. كما استحدثت الوزارة في العام الدراسي نفسه درجات لسبعة آلاف معلم ومعلمة في الملاك الابتدائي⁽⁴⁾، أما العام الدراسي (1962-1963)، ازداد عدد المعلمين في المدارس إلى (30711)⁽⁵⁾، ولضبط عملية التنقل وضعت الوزارة شروطاً لعملية التنقل بين المعلمين ضمن الملاك الابتدائي بين بغداد والاولوية الاخرى كما بين قاسم موسى الفرطوسي⁽⁶⁾. حيث كانت تنحصر المفاضلة في النقاط بينهم للذين قضوا ثلاث سنوات فأكثر خارج لوائهم من المعلمين، وستين وأكثر من المعلمات عند توفر الشواغر، ولا ينظر في طلب المعلمين الذين قضوا اقل من ثلاث سنوات خارج لواء بغداد، إلا من قدم تقارير طبية تبين إصابته أو إصابة احد الأشخاص الذين يعيّلهم بمرض يستدعي استمراره على

(1) المصدر نفسه، ص 21.

(2) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق: جريدة الزمان، العدد 6450، في 21 كانون الثاني 1959.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة المعارف، الإحصاء التربوي، المصدر نفسه، ص 25.

(4) جريدة البلاد، العدد 5725، في 2 شباط 1960.

(5) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي، المصدر نفسه، ص 44.

(6) قاسم موسى الفرطوسي معلم متقاعد مواليد 1942، تخرج من دار المعلمين عام 1961، عين على الملاك الابتدائي في مدرسة ال فرطوسي مناطق الاهوار في لواء العمارة عام 1962، مقابلة شخصية أجراها الباحث مع قاسم موسى، بغداد، في 30 ايلول 2010.

المعالجة في بغداد بعد أن يعرض على لجنة طبية خاصة في وزارة المعارف تؤيد ذلك وتحدد المدة، إما بالنسبة لأبناء الألوية الأخرى الذين يطلبون النقل إلى بغداد تطبق بحقهم قاعدة المفاضلة في النقاط بين من قضى في الخدمة التعليمية عشر سنوات فأكثر خارج بغداد، وكذلك من يقدم تقريراً طبياً يثبت إصابته أو إصابة احد الأشخاص الذين يعيّلهم بمرض يستدعي استمراره على المعالجة في بغداد⁽¹⁾.

وبوجه عام يمكن ملاحظة زيادة في اعداد التلاميذ بشكل مستمر، وزيادة اعداد الهيئات التعليمية، وإعداد المدارس، وتعزى هذه الزيادة الى الفلسفة التربوية للعهد الجمهوري الأول في نشر التعليم في كل مدن العراق، كهدف من أهدافها، فضلاً عن ارتفاع الوعي بأهمية التعليم في حياة الفرد العراقي وتنمية الوعي الثقافي، وما رافق ذلك من انعكاسات ايجابية على الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي في عموم مدن العراق.

ثالثاً: المناهج:

قامت وزارة المعارف في العهد الجمهوري الأول بإعادة النظر في جميع المناهج الدراسية في سياق إصلاح المناهج، وإحداث تغيير كبير في اتجاهاتها وصياغاتها بشكل يلائم فلسفة النظام السياسي⁽²⁾، وتجسيدا لذلك قامت الوزارة بتشكيل لجنة مركزية للمناهج وإعداد الكتب⁽³⁾ وشكلت لجاناً فرعية للنظر في الموضوعات الفنية لجميع المراحل الدراسية، وفي العام الدراسي (1959-1960) طبع ثلاثة ملايين ونصف مليون نسخة من الكتب⁽⁴⁾، وازدادت كتب المرحلة الابتدائية والقرطاسية التي تورع مجاناً على التلاميذ. وفي المؤتمر الأول للتربية والتعليم عام 1960 تم تشكيل لجنة التعليم الابتدائي

1 (مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ مقابلة مع قاسم موسى الفروطوسي، المصدر السابق.

2 (مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة الزمان، العدد 6325، في 26 آب 1958.

3 (مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

4 (التقرير السنوي 1960، المصدر السابق، ص 18.

لدراسة قضايا تحسين نوعية التعليم، والمناهج الابتدائية، فضلاً عن حصص المناهج الدراسية⁽¹⁾. إما المواضيع التي كانت تدرس في صفوف المرحلة الابتدائية فهي كما موضح في الجدول رقم (4)⁽²⁾.

الجدول رقم (4)

المواضيع التي كانت تدرس في صفوف المرحلة الابتدائية

المواضيع	الصفوف
الدين والقرآن	1 حتى 6
اللغة العربية والخط	1 حتى 6
اللغة الانكليزية	5 و 6
الحساب	1 حتى 6
المعلومات الحياتية العامة	1، 2، 3
الإحياء والصحة	4، 5، 6
الاجتماعيات	4، 5، 6
الرسم والإعمال اليدوية (بنين)	1 حتى 6
الرياضة	1 حتى 6
تدبير المنزل (بنات)	5، 6

(1) الدكتور مسارع حسن الراوي، نحو إستراتيجية جديدة للتعليم في العراق، مطبعة التقدم، ب ت، ص 31.

(2) التقرير السنوي لسنة 1960، المصدر السابق، ص 22

المبحث الثاني

التعليم الثانوي والمهني والأهلي

أولاً : التعليم الثانوي:

يقصد بالتعليم الثانوي المرحلة التي يدخلها الطالب بعد أن ينهي الدراسة الابتدائية وهي مرحلة مستقلة تهيئ الطالب للدخول إلى التعليم الجامعي⁽¹⁾.

مدة الدراسة الثانوية في البدء عام 1913 كانت أربع سنوات، إلا أنها زيدت سنة واحدة وأصبحت خمس سنوات في عام (1929)، استناداً للقانون (رقم 28) لسنة (1929) الذي استمر العمل بموجبه حتى قيام الجمهورية العراقية سنة (1958)⁽²⁾.

وتقسم على مرحلتين تسمى الأولى متوسطة ومدتها ثلاث سنوات، والثانية مدتها سنتان والتي يطلق عليها اسم الدراسة الإعدادية وهي تقسم على فرعين (علمي وأدبي)⁽³⁾.

يقبل الطالب في الدراسة الثانوية بعد نجاحه في الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية شرط أن لا يكون قد تجاوز السادسة عشر من عمره، فيما يدخل الطالب إلى الدراسة الإعدادية بعد اجتيازه الدراسة المتوسطة، وأن لا يكون قد تجاوز العشرين من عمره، ويستثنى من ذلك طلاب الدراسة المسائية حيث يدفع الطالب أجور الدراسة المقررة رسمياً وهي ثلاثة دنانير للدراسة المتوسطة، وأربعة دنانير للدراسة الإعدادية، ويكون الدفع على قسطين، واستثنى من الدفع الطلاب الذين بلغت معدلاتهم (85%) من الامتحانات العامة، وأبناء الموظفين الذين لاتزيد رواتبهم على (15) ديناراً شهرياً، فضلاً عن الطلبة الفقراء الذين يتمتعون بالسلوك الحسن⁽⁴⁾.

(1) احمد راشد جريزي، المصدر السابق، ص19.

(2) الدكتور مسارع حسن الراوي، المصدر السابق، ص 12

(3) محمد جواد رضا، التعليم الثانوي، بغداد، 1966، ص 176-177.

(4) المصدر نفسه، ص 178.

بذلت وزارة المعارف جهوداً كثيرة لرفع مستوى التعليم الثانوي بين الأعوام التالية (1939-1958) فقد قامت بفتح عدد من المدارس المتوسطة والثانوية، إلا إن التأثيرات السلبية للحرب العالمية الثانية (1939-1945) جعلت تقدم الدراسة الثانوية بطيئة نسبياً. وتقلص اعداد الطلبة المنتسبين إليها برغم من الجهود المبذولة، والتي أرادت إصلاح التعليم الثانوي لجعله ركيزة أساسية يعتمد عليها التعليم العالي فقد تدنى المستوى العلمي بكثرة الشواغر التعليمية في المدارس بسبب النقص الكبير في أعداد الكوادر التعليمية، فضلاً عن عدم توفر المختبرات العلمية والمكتبات، وأثرت هذه الصعوبات العديدة في ضعف التعليم بصورة عامة في البلاد، ولم تستثنى من ذلك بغداد التي تركزت فيها المدارس الأهلية والرسمية بشكل يفوق أLOYEE العراق الأخرى⁽¹⁾.

1 - الدراسة المتوسطة:

كانت مدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات بعد مرحلة الابتدائية، وإن مناهج الدراسة موحدة لكل مرحلة في عموم التعليم في جميع أنحاء البلاد.

بلغ عدد المدارس المتوسطة في عام (1945-1946) بحدود (65) مدرسة، مجموع الطلاب فيها (12372) طالباً، وكان عدد مدارس الذكور (41) مدرسة، فيما كان عدد مدارس الإناث (24) مدرسة⁽²⁾، وارتفع عدد المدارس خلال العام الدراسي (1948-1949) إلى (76) مدرسة متوسطة. يعود سبب زيادة أعداد الطلاب في المدارس المتوسطة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمدارس فضلاً عن زيادة في أعداد الكادر التدريسي، وتحسين مستوى الكوادر التعليمية⁽³⁾.

(1) صالح فليح حسن، جغرافية التعليم الابتدائية في العراق، بغداد، 1979، ص 207.

(2) مجلة المعلم الجديد، الجزء الأول، كانون الأول 1952، ص 43.

(3) التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1948-1949، ص 44.

2 - الدراسة الإعدادية:

عملت وزارة المعارف على فتح مدارس الإعدادية في كل ألوية العراق انطلاقاً من مبدأ إتاحة فرصة التعليم للجميع، ويشترط على الطالب للقبول في الدراسة الإعدادية إن يكون ناجحاً من المتوسطة أو ما يوازيها أو يكون حاصلاً على شهادة من خارج العراق، ومعتزفاً بها من قبل وزارة المعارف، فضلاً عن الشرط الذي وضعته الوزارة وهو إن يكون الطالب حاصلاً على شهادة صحية تثبت سلامته من الأمراض المعدية، وشهادة التطعيم من مرض الجدري⁽¹⁾، وإن يكون الطالب معروفاً بحسن أخلاقه والسمعة الطيبة، ولديه دفتر نفوس وشهادة جنسية، وإن لا يكون قد تجاوز السادسة عشر من العمر، ويدرس الطالب في أحد الفرعين الأدبي أو العلمي⁽²⁾.

حيث يكون للفرع العلمي 32 حصة للبنين، و للبنات 32 حصة أيضاً، إما الفرع الأدبي فيدرس البنون 31 حصة، والبنات 32 حصة، وقد أصبح عدد المدارس خلال السنوات (1945-1948)، (28) مدرسة، منها (21) مدرسة للذكور، وعدد طلابها (3328) طالباً، و(7) مدارس للإناث، وعدد طالباتها (1040) طالبة.

وفي عام 1950-1951 اخذ عدد الطلاب في المدارس الإعدادية في تزايد بسبب ارتفاع عائدات النفط، فضلاً عن المدارس الرسمية أسهم التعليم الأهلي في تخفيف الضغط على المدارس الثانوية في بغداد وذلك باستيعاب أعداد كبيرة فيها⁽³⁾.

بصورة عامة عانت المدارس الثانوية من مشاكل عديدة وخصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تم الاعتماد على المنهج الذي اعتمد عام (1943) والسنوات التي

(1) الجمهورية العراقية، وزارة المعارف، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957-1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص40.

(2) المصدر نفسه، ص40.

(3) عباس فرحان ظاهر، المصدر السابق، ص198.

تلتها والذي لم يكن ملائماً⁽¹⁾، ومهما يكن الأمر فإن أوضاع التعليم الثانوي قد تغيرت بعد إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها إذ شهدت الفترة ما بين (1948-1958) تقدماً ملحوظاً في ازدياد أعداد الطلاب والمدرسين والمدارس الثانوية الرسمية، رغم معاناة هذه المدارس بسبب بعض المشاكل منها ما يتعلق بخلوها من وسائل الراحة واللهو والجو الملائم للدراسة، فضلاً عن طبيعة المناهج، وطرق التدريس التي تحتاج إلى الكثير من التعديل⁽²⁾.

ويشير التقرير السنوي لسير المعارف للعام الدراسي (1957-1958) إلى ارتفاع عدد المدارس الثانوية منذ العام 1950، وكما هو مبين في الجدول رقم (5) الذي يتضمن عدد المدارس وعدد المدرسين وعدد الطلاب في تلك السنوات⁽³⁾.

جدول رقم (5)

عدد المدارس وعدد المدرسين وعدد الطلاب من عام 1950-1954

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب
1950 1951	95	999	22706
1951 1952	104	1170	24078
1952 1953	125	1457	29941
1953 1954	134	1720	34810
1954 1955	151	2012	41484
1955 1956	152	2138	44598
1956 1957	155	2168	46822
1957 1958	178	2442	51504

(1) محمد جواد رضا، المصدر السابق، ص 163.

(2) نوري جعفر، اقتراحات لتطوير التعليم في العراق، بغداد، 1962، ص 119-120.

(3) التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957-1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص 55.

بعد قيام النظام الجمهوري في 14 تموز 1958 اهتم هذا النظام بالتعليم الثانوي من اجل الارتقاء بالمستوى العلمي الجيد، وأتاحت فرصة التعليم للجميع، من خلال سياسية الباب المفتوح التي اتبعتها وزارة المعارف، رغم إن التعليم الثانوي قد عانى هو الآخر من مشاكل متعددة قبل الثورة، منها قلة عدد المدارس في الاقضية والنواحي، وقلة البنايات عموماً، لذا اعتمدت وزارة المعارف على فتح المدارس المتوسطة في أربعة عشر لواء في العراق⁽¹⁾.

وتجسيدا لذلك لجأت وزارة المعارف إلى أسلوب الدوام المزدوج في المدارس، وتنظيم ساعات الدوام فيها صباحاً ومساءً، من اجل استيعاب اكبر عدد ممكن من الطلبة⁽²⁾. واعتمدت الوزارة في تنفيذ هذه الخطة على بعض المعلمين للتدريس في المدارس الثانوية، وشكلت لجنة لتنظيم ملاكات الدراسة لشؤون التعيينات، والتنقلات للمدارس الثانوية⁽³⁾.

عملت وزارة المعارف بعد عام 1959 على حل مشكلة التدريس من خلال الاعتماد على المدرسين الكفوئين في المدارس الثانوية التي بحاجة إلى خدماتهم⁽⁴⁾، فضلاً عن إتباع سياسة توفير العلم إمام الجميع من دون استثناء، ونتيجة لهذه الجهود التي بذلت في ميدان التعليم الثانوي اردادت نسبة الطلاب بشكل مرتفع، فقد بلغ أعداد الطلبة من الذكور والإناث للعام الدراسي (1958-1959) في المدارس الرسمية والأهلية (93468) طالباً، وعدد المدارس (322) مدرسة ثانوية⁽⁵⁾. وتضاعفت وتيرة ذلك في العام الدراسي (1959-1960)، إذ بلغت أعداد الطلبة (117730)، رافقتها زيادة في أعداد المدارس إلى (358) مدرسة ثانوية، أما في عام

(1) جريدة البلاد، العدد 5285، في 5 آب 1958.

(2) المصدر نفسه

(3) جريدة البلاد، العدد 5291، في 11 آب 1958.

(4) ثورة 14 تموز في عامها الأول، بغداد، مطابع دار الأخبار، 1959، ص 368.

(5) التقرير السنوي للسنة الدراسية 1960-1961، المصدر السابق، ص 45.

(1960-1961) فقد ازداد إعداد الطلبة من الذكور، والإناث إلى (135968)، وزيادة في عدد المدارس الثانوية بلغت (370) مدرسة⁽¹⁾.

في حين زادت أعداد الطلبة في العام الدراسي (1961-1962) إلى (156291) طالباً، وعدد المدارس وصلت إلى (409) مدرسة ثانوية.

إما في عام (1962-1963) فقد بلغ إجمالي عدد الطلبة (175986) رافقته زيادة في عدد المدارس إلى (460) مدرسة ثانوية رسمية وأهلية⁽²⁾.

إما عدد المدرسين في الهيئات التعليمية في المدارس الثانوية فقد شهدت زيادة ملحوظة، إذ بلغ عدد المدرسين في العام الدراسي (1958-1959)، إلى (3084)، وزاد العدد في عام (1959-1960) إلى (3171)، أما في العام الدراسي (1960-1961)، بلغ عدد المدرسين إلى (3715)⁽³⁾.

في حين وصل عدد المدرسين للعام (1961-1962) إلى (4155)، وزاد أعداد المدرسين في المدارس المتوسطة والإعدادية الرسمية والأهلية للعام الدراسي 1962-1963 إلى (4562) مدرس ومدرسة⁽⁴⁾. وأدناه الجدول رقم (6) يبين عدد الطلاب، والمدرسين من سنة 1958-1963 في جميع المدارس الثانوية الرسمية والأهلية⁽⁵⁾.

(1) التقرير السنوي للسنة الدراسية 1960-1961، المصدر السابق، ص45.

(2) التقرير السنوي لسنة 1963-1964، مطبعة الحكومة، بغداد، 1967، ص86.

(3) المصدر نفسه، ص45.

(4) وزارة التربية، المصدر السابق، ص86.

(5) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسير المعارف للسنوات 1961-1962، ص45، و1963-1964، ص86.

جدول رقم (6) يبين عدد الطلاب والمدرسين من سنة 1958-1963

في جميع المدارس الثانوية الرسمية والأهلية

العام الدراسي	الطلاب	المدرسون	المدارس
1958-1959	93468	3084	322
1959-1960	117730	3171	358
1960-1961	135986	3715	370
1961-1962	156291	4155	409
1962-1963	175986	4562	460

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان وزارة المعارف في العهد الجمهوري قد اهتمت في التعليم الثانوي وعملت على تهيئة السبل كافة لإنجاحه ومنها⁽¹⁾ التوسع في بناء المدارس في كل ألوية العراق فضلاً عن فتح الأقسام الداخلية الجديدة للطلبة في الألوية، علاوة على ذلك تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمدرسين ناهيك عن إيفاد المدرسين إلى خارج العراق للاشتراك بدورات تطويرية خاصة بطرق التدريس رُد على ذلك اهتمام الحكومة بميزانية التعليم فضلاً عن مجانية التعليم التي تركت اثراً كبيراً لدى أهالي الطلبة في إرسالهم إلى المدارس الحكومية. علاوة على ذلك استقدام مدرسين عرب وأجانب للتدريس في المدارس الثانوية لسد النقص الحاصل في عدد المدرسين نتيجة

(1) جريدة البلاد، العدد 5783، في 14 نيسان 1960؛ جريدة الثورة، العدد 471، في 10 حزيران 1960.

ازدياد أعداد الطلبة في المدارس الثانوية⁽¹⁾. ناهيك عن زيادة طبع الكتب المنهجية للمدارس الثانوية، ورفع أجور المحاضرين في المدارس الثانوية من 40% إلى 75%⁽²⁾.

وأدناه الجدول رقم (7) الذي يبين زيادة أعداد المدرسين الأجانب، والمحاضرين في المدارس الرسمية والأهلية للعام الدراسي 1961-1963⁽³⁾.

جدول رقم (7)

أعداد المدرسين الأجانب، والمحاضرين في المدارس الرسمية والأهلية للعام الدراسي 1961-1963

المحاضرين	المدرسون الأجانب	السنة الدراسية
2232	106	1961-1962
2438	109	1962-1963

المناهج الدراسية:

عملت وزارة المعارف، ومنذ البدايات الأولى للثورة على إعادة النظر في بعض مناهج المواد التدريسية تماشياً مع أهداف وسياسة الثورة، فقد عملت الوزارة على إعداد المناهج الخاصة بالدراسة المتوسطة والإعدادية، فضلاً عن قيامها بتشكيل لجاناً لتأليف الكتب والمناهج للدراسة الإعدادية⁽⁴⁾، والتي تمخضت عنها تأليف الكتب التالية⁽⁵⁾:

(1) د ك و / ت 2 قرارات مجلس الوزراء المتخذة من 1/1/1959 - 29/6/1959، رقم الملف 279 في 22 شباط 1959؛ ت 7 قرارات مجلس الوزراء المتخذة في عام 1961، رقم الملف 190 في 25 كانون الأول 1961.

(2) جريدة البلاد، العدد 5933، 9 تشرين الثاني 1960.

(3) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سير المعارف للسنوات 1960-1961، ص 43، 1962-1963، ص 50.

(4) جريدة البلاد، العدد 5984، في 21 كانون الأول 1960.

(5) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، بغداد، 1962، ص 454.

1 . تاريخ العرب للصف الثاني المتوسط.

2 . التاريخ الحديث للصف الثالث متوسط.

3 . التربية الوطنية والاجتماعية للصف الثالث متوسط.

وفي الدراسة الاعدادية:-

1 . مبادئ الاقتصاد الجزء الاول للرايع الادبي.

2 . مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني للخامس الادبي والعلمي.

3 . المطالعة العربية للخامس الادبي والعلمي.

4 . الاساس في تاريخ الادب للخامس الأدبي.

وأدناه الجدول رقم(8) الذي يبين المناهج الدراسية التي تدرس حسب الصفوف في

المدارس⁽¹⁾.

جدول رقم (8)

المناهج الدراسية التي تدرس حسب الصفوف في المدارس

المواضيع	المتوسطة	علمي	أدبي
الدين	3,2,1	5,4	5,4
اللغة العربية	3,2,1	5,4	5,4
اللغة الانكليزية	3,2,1	5,4	5,4
التاريخ	3,2,1		5,4
الجغرافية	3,2,1		5,4
الواجبات العامة	3,2,1		
أحوال العراق			5,4
الاقتصاد		5,4	5,4
الرياضيات	3,2,1	5,4	

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لسير المعارف للعام الدراسي 1961-1962، ص31.

المواضيع	المتوسطة	علمي	أدبي
الجبر		5,4	
الهندسة		5	
المثلثات		4	
الرياضيات العامة			5,4
العلوم العامة	1		5,4
الفيزياء	3	5,4	
الكيمياء	2	5,4	
الإحياء	2	5,4	
الصحة	3		
الرسم والإعمال	3,2,1	5,4	5,4
التربية البدنية	3,2,1	5,4	5,4
التدريب المنزلي	3,2,1	5,4	5,4

ثانياً: التعليم المهني:

بدأ التعليم المهني في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما تأسست في زمن الوالي مدحت باشا أول مدرسة صناعية عام 1871، وهذا ما أتاح للعراق أن يكون في طليعة الدول العربية في نشوء هذا النوع من التعليم الذي ظل يسير ببطء شديد حيث لم يكن في عموم العراق سوى ثلاث مدارس مهنية، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتعرقل الخطط الدراسية التي تفيد تقدم التعليم المهني، فضلاً عن استخدام المدارس المهنية للإغراض العسكرية من قبل البريطانيين⁽¹⁾.

(1) نسرين جواد شرفي محمد عارف، الصعوبات التي تواجه المدارس الثانوية المهنية في مدينة بغداد وسبل معالجتها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، ص 28.

شهد عقد الخمسينيات من القرن العشرين صدور قوانين عدة تخص التعليم المهني منها قانون نظام المدارس الزراعية رقم 46 لسنة 1956. ثم جاء قانون المدارس الصناعية رقم 63 لسنة 1956 المتضمن تأليف لجنة استشارية لتوجيه التعليم المهني على أن تكون الدارسة خمس سنوات بعد الدارسة الابتدائية. بعدها صدر قانون نظام المدارس الزراعية لسنة 1957 والذي أكد نشر التعليم الزراعي وبث ثقافة الزراعة الحديثة، وفي عام 1958 صدر نظام وزارة المعارف رقم 29 والذي حدد بموجبه مهمة تكوين مديرية التعليم المهني العامة⁽¹⁾.

وفي إطار تسليط الضوء على التعليم المهني، لا بد من دراسته بحسب كل اختصاص:

1 - التعليم الصناعي:

ترجع جذور تأسيس أول مدرسة صناعية في العراق الى عام 1871 واستمر واقع الحال الى أن افتتحت أول إعدادية للصناعة عام 1919 هدفها تهيئة الكادر الفني لرفد التنمية الصناعية، مدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد الابتدائية، يدرس الطلبة فيها (الخراطة، السباكة، البرادة، الحدادة، التجارة، الكهرباء)⁽²⁾.

في العام الدراسي (1939-1940) أصبحت المدرسة مكونة من خمسة صفوف منها صف علمي يقبل فيه الطلاب الذين رسبوا في الفحص الطبي خلال التقديم للمدرسة زيدت سنة أخرى⁽³⁾.

(1) احمد راشد جريزي، المصدر السابق، ص27.

(2) صالح عبد الله سريّة، تطور التعليم الصناعي في العراق، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1969، ص58-59؛ مسارع الراوي، وآخرون، التعليم الصناعي في العراق، مطبعة الحكومة، بغداد، 1969، ص59.

(3) صالح عبد الله سريّة، المصدر السابق، ص59.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أوزارها أرادت الحكومة العراقية تطوير الصناعة في البلاد فأظهرت وزارة المعارف اهتمامها بالتعليم الصناعي، فأحدثت تغييرات كثيرة في نوع الدراسة حيث قسمت إلى قسمين الأول قسم حرفي، والثاني قسم خاص، تبدأ من السنة الثالثة على أن تبقى الدراسة عامة في الصفين الأول والثاني، ويقبل الطلاب الناجحون في الصف الثاني إلى الثالث في القسم الخاص، إما الطلاب المتوسطون والمتأخرون فيقبلون في القسم الحرفي الذي لم يلبث طويلاً فأُلغي في العام الدراسي (1946 - 1947) ⁽¹⁾.

وفي العام الدراسي (1949-1950) افتتحت وزارة المعارف في بغداد مدرسة الهندسة الزراعية، تم قبول الطلاب من خريجي الدراسة المتوسطة فيها، مدة الدراسة فيها خمس سنوات، لم يكن لهذه المدرسة أن تستمر طويلاً. بعد أن قامت وزارة المعارف بإلغائها في العام الدراسي (1951-1952)، وفتحت لطلابها صفين في كلية الهندسة لإكمال دراستهم حتى تخرجت آخر وجبة من الصف الخامس في نهاية العام الدراسي (1954-1955) ⁽²⁾.

بعد منتصف عقد الخمسينيات نال التعليم الصناعي اهتمام وزارة المعارف من جديد، إذ قامت الوزارة بفتح ثلاث مدارس صناعية مسائية جديدة في: بغداد، والبصرة، وكركوك لتتيح بذلك الفرصة أمام الطلاب الذين لم تسمح لهم ظروف الحياة على الالتحاق بالدراسة الصباحية، فضلاً عن فتح مدارس أخرى في السليمانية، والسماوه، والنجف، وعنه ⁽³⁾، وشهدت سنة 1957 توقيع اتفاقية بين العراق وألمانيا الاتحادية لغرض إنشاء مدرسة صناعية ⁽⁴⁾.

(1) أحمد راشد جريدي، المصدر السابق، ص 64.

(2) صالح عبد الله سريّة، المصدر السابق، ص 64.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص 60.

(4) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، 331.

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 سعت وزارة المعارف إلى الاهتمام بالتعليم الصناعي، ورفع المستوى العلمي للطلاب فنياً وزيادة كفاءتهم بحيث تتماشى والأهداف التي سعى إليها النظام الجمهوري وفتح المجال أمام الطلبة الماهرين إن يكشفوا مهاراتهم وقابلياتهم الفنية ولكي يكونوا بارعين في اختصاصاتهم الفنية⁽¹⁾. من أجل سد النقص في الأيدي العاملة العراقية الفنية⁽²⁾. في الوقت الذي شهدت البلاد نهضة صناعية اهتمت بالنوع والكم، وكان نتيجة ذلك إن ازداد عدد الطلاب المقبولين في المدارس الصناعية بعد ثورة 1958 مباشرة إلى (2656) طالباً بعد إن كان عددهم في العام (1957) يصل (1695) طالباً، وكذلك زاد عدد المدرسين إلى (166) موزعين على عشر مدارس صناعية⁽³⁾. وقد أعطت وزارة المعارف الطالب الحق في إن يتقدم للقبول إلى أية مدرسة صناعية في ألوية العراق⁽⁴⁾، فضلاً عن ذلك عقدت الوزارة اتفاقية مع مصر أسمتها (اتفاقية الوحدة الثقافية) في عام 1958⁽⁵⁾.

واستقدمت (30) مدرساً فنياً منها للعمل في المدارس الصناعية⁽⁶⁾ وفي عام 1959 عقدت وزارة المعارف العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية، منها ألمانيا الاتحادية للحصول على مكائن ومعدات، كما استقدمت عدداً من المدرسين الألمان المتخصصين

(1) نوال كشيش، المصدر السابق، ص28.

(2) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص5.

(3) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص452

(4) جريدة البلاد، العدد 5302، في 14 آب 1958.

(5) نصت تلك الاتفاقية على تزويد النشء بثقافات فنية وتدريبات عملية في فوس الصناعة والزراعة والتجارة والفنون المنزلية بما يتفق وحاجات الأعمال الفنية كالأعمال الصناعية والزراعية والتجارية وفقاً لطبيعة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ينظر: أفراح شبل عبد الحسن تطور الحركة السوية في العراق 1958-1963، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2006، ص19

(6) جريدة البلاد، العدد 5302، في 14 آب 1958.

بالتدريب والتدريس الصناعي، فضلاً عن الحصول على المعدات والمكائن. وقامت الوزارة بفتح ثانوية الصناعة، بعد توقيع الاتفاقية مع ألمانيا وتخصصت هذه المدرسة بالصناعات المعدنية، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة⁽¹⁾.

عملت مديريةية التعليم الصناعي على فتح ثانوية جديدة ببغداد في مزرعة (حمدي باجه جي) والتي تألفت من معمل كهرباء، ونجارة، وسباكة، وسيارات، وميكانيك، كلفت الدولة (140) ألف دينار، بدأ العمل بها عام 1960⁽²⁾.

وفي هذا السياق سعت وزارة المعارف إلى توفير سبل الراحة للطلبة الوافدين من الألوية في البلاد للدراسة في تلك المدارس، إذ عملت على إنشاء أقسام داخلية في مدرسة ثانوية الصناعة تألفت من ثمانية أجنحة، بلغ كلفتها (200) ألف دينار، وعملت الوزارة على إنشاء نادي للطلبة في المدرسة، ودارين سكن لمدرسيها بكلفة بلغت (47) ألف دينار، كما أرسلت الوزارة الطلبة المتفوقين إلى خارج العراق بزمالات دراسية للتخصص في احد الفروع الصناعية⁽³⁾، فضلاً عن فتح العديد من المدارس الصناعية منها الثانوية الصناعية، وثانوية الصناعة الميكانيكية في بغداد، وصناعة الوشاش وغيرها من الثانويات في الموصل، وكركوك، والسليمانية، والسماوه، وكذلك النجف، والبصرة⁽⁴⁾.

وكانت الدراسة الصناعية مرحلتين، الأولى متوسطة الغرض منها إعداد طلاب نصف مهرة مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات والثانية إعدادية وغرضها إعداد الطلبة المهرة

(1) حريدة الثورة، العدد 466، في 31 ايار 1960؛ جريدة الزمان، العدد 6438، في 6 كانون الثاني 1959.

(2) حول انجازات وزارة المعارف، المصدر السابق، ص32.

(3) حول انجازات وزارة المعارف، المصدر السابق، ص32.

(4) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، بغداد 1961، مطبعة الرابطة، ص363.

للتفوق في الثانوية لإكمال دراستهم الجامعية أو العالية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات⁽¹⁾. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف عملت الوزارة على فتح معهد إعداد المعلمين الصناعيين، ومعهد الهندسة الصناعية العالي وبدأ الدوام الرسمي في ذلك المعهد في العام الدراسي (1959 - 1960). وقامت الوزارة بعقد اتفاقية مع منظمة اليونسكو لتأسيس معهد صناعي عالي للمعلمين ومهندسين أكفاء، وكذلك أبرمت الوزارة اتفاقيات لإعداد الكتب اللازمة للتدريس في المدارس الصناعية⁽²⁾.

ومن أجل الارتقاء بعملها قامت مديرية التعليم الصناعي بعقد دورات تطويرية للمعلمين والمهندسين، وكانت تقام هذه الدورات في معامل الشالجية للدراسات المتوسطة في كل أرجاء العراق، وعقدت اتفاقيات لتأسيس مدارس مهنية في كل ألوية العراق، واتفاقيات مع المدرسين للتدريس في تلك المدارس وكان المدرسون الذين يدرسون في المدارس الصناعية أغلبهم من خريجي هذه المدارس نفسها، والذي يتم تعيينهم كمساعدين في بداية الأمر⁽³⁾.

بصورة عامة يمكن القول، أن التعليم الصناعي شهد تطوراً ملموساً من الناحية الكمية، ورغم التطور الذي حصل في المدارس الصناعية إلا أن أعداد الطلاب شهد تذبذباً في إعداد الطلبة والمدارس، فقد كان عدد المدارس في عام 1958 قد وصل (10)، وعدد الطلاب (2089)، وقد انخفض عدد الطلاب عام 1962 إلى (1623)،

(1) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج4، 1960، بغداد، 2005، ص18.

(2) حول انجازات وزارة المعارف المصدر السابق، ص33.

(3) د نوال كشيح محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص177.

وبقي عدد المدارس (10) اما في عام 1963 فقد انخفض عدد المدارس إلى (8) مدارس بينما ارتفع عدد الطلاب إلى (1786) طالباً⁽¹⁾.

2 - التعليم الزراعي:

تأسست أول مدرسة زراعية ببغداد عام 1927، وكانت تابعة لمديرية الزراعة وبإشراف وزارة المعارف، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة⁽²⁾، تقبل الطلاب من كل أنحاء العراق وبنسبة معينة لكل لواء هدفها إعداد موظفين وكادر متخصص في الزراعة للاستفادة منهم في إدارة الأراضي الزراعية. لم تكن المدرسة الزراعية منتظمة في استمرارها فقد تعرضت إلى توقفات عدة حتى عام 1939، وفي العام الدراسي (1949-1950) وصل عدد الطلبة في المدرسة الزراعية إلى (111)، والذي شهد فك ارتباط المدرسة من وزارة الري والزراعة، وارتباطها بوزارة الاقتصاد، وعند تشكيل الوزارة الجديدة في العام (1951) أعيد ارتباطها بوزارة الزراعة و كانت هذه المدرسة الراقف الأساسي في إعداد الطلبة وتأهيلهم للدخول في كلية الزراعة التي تأسست عام 1952⁽³⁾. استمرت وزارة المعارف في فتح المدارس الزراعية المتوسطة من اجل نشر التعليم الزراعي، وبث الثقافة الزراعية الحديثة حتى وصل عدد المدارس في العام الدراسي (1957-1958) إلى تسع مدارس منتشرة في المدن⁽⁴⁾ بغداد، الموصل، وكركوك، وبعقوبة، والرمادي، والكوت، والشطرة، والمجر الكبير، والسليمانية، تزايد عدد الطلاب

(1) أفراح شبل عبد الحسن، المصدر السابق، ص20.

(2) بدري عبد المنعم جميل، خطة لتطوير التعليم الثانوي والزراعي في العراق، رسالة ماجستير (غير مشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970، ص 9-11.

(3) صالح محمد حاتم عبد الله، المصدر السابق، ص118.

(4) بدري عبد المنعم جميل، المصدر السابق، ص 15.

الى (449) طالباً⁽¹⁾. معظم المدرسين في المدارس الزراعية من المتخرجين من كلية الزراعة، فضلاً عن الاستعانة بمدرسين أكاديميين يقومون بتدريس الدروس الأكاديمية⁽²⁾.

وأتجهت السياسة التعليمية للعهد الجمهوري الأول بتهيئة أعداد واسعة من أبناء الشعب العراقي للعمل في الإدارة والجيش والصناعة والزراعة، لاسيما وان النظام التعليمي الديمقراطي يهدف إلى إعطاء أبناء العمال والفلاحين والطبقات الأخرى مؤهلات ثقافية عامة تتيح لهم انجاز دورهم الاقتصادي والاجتماعي ونظراً لرغبة وزارة المعارف في نشر الثقافة الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية، اتجهت الوزارة الى فتح مدرسة زراعية في كل لواء⁽³⁾، وأصدرت في العام 1959 تعميماً يدعو إلى جعل التعليم الزراعي في جميع أرجاء العراق، فضلاً عن توسيع المدارس الزراعية الموجودة، وتعيين طلاب كلية الزراعة مدرسين في المدارس الزراعية⁽⁴⁾، وتوزيع مخصصات مالية لطلبة المدارس الزراعية الثانوية قدرها (8) دينار أسوة بزملائهم الطلبة في الأقسام الداخلية⁽⁵⁾. وأقامت الوزارة في العام نفسه مؤتمراً حول التعليم الزراعي في العراق لدراسة المشاكل التي تواجه التعليم الزراعي ووضع الحلول لها⁽⁶⁾.

وكان نتيجة ذلك زيادة عدد الطلبة المقبولين في المدارس الزراعية في العام الدراسي (1958-1959) إلى (1048) طالباً⁽⁷⁾. غالباً ما تقع المدارس الزراعية بعيداً عن المدن، فقد زودت بمكائن تصفية الماء ومولدات كهرباء، وتعد مزارع هذه المدارس نموذجية حيث يستخدم الطلاب الطرق الحديثة في الزراعة، وتستفيد منها القرى المجاورة.

(1) تقرير لسيّر المعارف، للسنة الدراسية 1957-1958، المصدر السابق، ص 64.

(2) المصدر نفسه، ص 51.

(3) حول انجازات وزارة المعارف، المصدر السابق، ص 28.

(4) جريدة الثورة، العدد 132، في 31 آذار 1959.

(5) جريدة الثورة، العدد 68، في 10 كانون الثاني 1959.

(6) حريدة الزمان، العدد 6477، في 22 شباط 1959، جريدة الثورة، العدد 106، في 28 شاط 1959.

(7) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 453.

عملت الوزارة على فتح حقول دواجن حديثة ومتطورة في تلك المزارع، إذ يقوم الطالب بتربية الدواجن والنحل والمواشي وزودت بمعامل صغيرة للألبان، والصناعات الغذائية. تعد هذه المدارس إنتاجية إذ يحصل الطالب فيها الربح الناتج من مشروعه الحيواني، كما يدفع للطالب 25% من الربح الحاصل إلى خزانة الدولة. هذا النوع من التنمية الذي عملته الوزارة هدفه رفع روح المسؤولية للطلاب اتجاه مجتمعه، وتحمله المسؤولية ليكون قادراً على دفع الضرائب في المستقبل، وشعوره بواجب الحكومة عليه.

أما المناهج الدراسية المعتمدة في نظام المدارس الزراعية فكانت على نوعين، الأول دروس أكاديمية وهي الدروس نفسها في المدارس الثانوية، مع حذف بعض المواضيع حتى تتلائم مع عدد الساعات المقررة في جدول الدروس الأسبوعي، أما النوع الثاني فهي دروس زراعية لم تحدد لها مفردات بل تركت الحرية لكل مدرس ليختار ما يلائم بيئته ومحيط المدرسة⁽¹⁾. زاد عدد الطلاب المقبولين في المدارس الزراعية في العام 1960 إلى (1685) طالباً، وعدد المدرسين (148) مدرس⁽²⁾. وجعلت وزارة المعارف مدة الدراسة في المدارس الزراعية ثلاث سنوات بعد إن كانت سنتين، أعطت للطلاب الخارجي جميع المزايا التي يتمتع بها طلبة الاقسام الداخلية في المدارس الزراعية⁽³⁾. وبسبب هذه الزيادة في عدد الطلاب في المدارس الزراعية عملت الوزارة على توفير المستلزمات الضرورية لإنتاج العملية التعليمية الزراعية، إذ سعت على توفير المعدات الحديثة التي يحتاجها الفلاح الحديث، كما اهتمت الوزارة بالكتب المدرسية لا سيما طبع الكتب الزراعية للمرحلتين المتوسطة والإعدادية من المدارس الزراعية⁽⁴⁾.

(1) حول انجازات وزارة المعارف، المصدر السابق، ص31.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص452.

(3) جريدة البلاد، العدد 5720، في 27 كانون الثاني 1960.

(4) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص184.

تخرجت أول وجبة من الثانويات الزراعية عام 1962، وكان عدد طلابها (68) متخرجاً تم تعيين قسم كبير منهم في الدوائر الزراعية، والمدارس الزراعية، أيدت الوزارة تطبيق مشروع الحدائق المدرسية في (60) مدرسة ابتدائية في مختلف ألوية العراق ثم طبق في (30) مدرسة أخرجت الوزارة على منح المتخرجين في المدارس الزراعية أراض زراعية، وخصصت (200) دونم من الاراض الزراعية لحقول المدارس الزراعية في ألوية الرهادي، والعمارة، وديالى في سبيل تطوير الخطة الإنتاجية للمدارس الزراعية⁽¹⁾.

ويتضح مما تقدم، ان عدد الطلبة المقبولين في المدارس الزراعية ازداد خلال تقدم سنوات عمر الثورة ووصلت الزيادة في أعداد الطلبة للعام الدراسي (1962-1963) إلى (1650) طالباً مقارنة في العام الدراسي (1957-1958) قبل الثورة، والذي كان عدد الطلبة (449) طالباً. وفيما يلي الجدول رقم (9) الذي يوضح عدد الطلبة والمدرسين والمدارس خلال سنوات الثورة⁽²⁾.

(1) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص453.

(2) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على اللجنة العليا لاحتفالات ثورة 14 تموز في عامها الرابع والجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، التقرير السنوي لسير المعارف 1957-1958، ص63، الجمهورية العراقية، دائرة الإحصاء المركزية، قسم الإحصاء الثقافي في السنة الدراسية (1961 1962) ص17، (1962-1963)، ص19.

جدول رقم (9)

عدد الطلبة والمدرسين والمدارس خلال سنوات الثورة

السنة الدراسية	الطلاب	المدرسون	المدارس
1957-1958 قبل الثورة	449	33	9
1958-1959	1048	60	10
1959 - 1960	1340	93	10
1960 - 1961	1640	118	10
1961 - 1962	1713	149	10
1962 - 1963	1650	156	10

3- التعليم التجاري:

أنشأت وزارة المعارف في العام الدراسي (1939-1940) مدرسة التجارة المستقلة. تم قبول الطلبة من خريجي المدارس الابتدائية والمتوسطة، جعلت الدراسة فيها متوسطة وإعدادية، مدة الدراسة فيها خمس سنوات، وكان الهدف من إنشائها إعداد الموظفين المختصين في العلوم التجارية والاقتصادية والمالية في الدوائر والمؤسسات التجارية الحكومية والأهلية⁽¹⁾. ثم ألغيت مدرسة التجارة في العام (1941) خلال الحرب العالمية الثانية حيث الحق القسم المتوسط بالمدارس المتوسطة، فيما الحق القسم الإعدادي (الرابع والخامس) بالثانوية المركزية. وأعادت الوزارة فتح الثانوية التجارية في العام الدراسي

(1) نضال كامل رشيد، التعليم التجاري في العراق أهميته ومشاكله، بغداد 1970، ص4-5.

(1942 - 1943) بصفيها الرابع والخامس في بناية ثانوية الصناعة في بغداد ولكن بإدارة مستقلة⁽¹⁾. وفي العام الدراسي (1945 - 1946) أصبحت مدارس التجارة مثل المدارس الإعدادية لا يقبل الطالب فيها إلا إذا اجتاز المرحلة المتوسطة والامتحان الوزاري (البكالوريا)، وأصبحت الدراسة فيها ستين.

أما بالنسبة لعدد الطلبة المقبولين فقد كان في تذبذب مستمر فعلى سبيل المثال كان عددهم (90) طالباً في العام الدراسي (1949 - 1950) بينما بلغ عددهم في السنة الأولى من تأسيسها عام (1939 - 1940) (140) طالباً⁽²⁾.

وفي العام الدراسي (1957-1958) قامت وزارة المعارف بفتح ثلاث اعداديات للتجارة في ألوية بغداد والموصل والبصرة⁽³⁾.

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 حصلت تغييرات في مجال التعليم التجاري، بدأت وزارة المعارف بتكليف لجنة خلال العام الدراسي 1959 - 1960 لرفع مستوى التعليم التجاري، وقدمت اللجنة تقريرها الذي عرض على مجلس وزارة المعارف. فقررت الوزارة فتح معهد مهني تجاري، لكن جامعة بغداد أعطت رأياً مخالفاً لرأي اللجنة مفاده إن المعهد لا يحقق الهدف المنشود منه، اقترحت أن تجعله معهداً للمحاسبة وإدارة الأعمال، وقد وافقت وزارة المعارف على هذا المقترح، ضم هذا المعهد (850) طالباً وطالبة، وكانت الدروس تركز على استفادة الطالب منها في الأعمال التجارية والمشاريع الاقتصادية⁽⁴⁾. في العام الدراسي (1960 - 1961) افتتحت وزارة المعارف أربع مدارس

(1) نضال كامل رشيد، المصدر السابق، ص12.

(2) عباس فرحان ظاهر، المصدر السابق، ص200.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الإحصاء التربوي، المصدر السابق، ص61.

(4) بوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص190، ثورة 14 تموز في عامها الثاني، المصدر السابق، ص369.

تجارية، اثنان منها مدارس مسائية⁽¹⁾. تم قبول (130) طالباً وطالبة على نفقة الحكومة في ثانوية التجارة ببغداد⁽²⁾، كما يوجد عدد قليل من طلاب الفرع التجاري في المدارس الثانوية، كانت المدارس التجارية مقتصرة في ثلاث ألوية (بغداد، الموصل، البصرة)⁽³⁾. إما في العام الدراسي 1961-1962 تقلصت المدارس التجارية إلى مدرستين، واخذ عدد طلاب فروع التجارة في المدارس الثانوية بالتناقص، لذلك تقرر عدم القبول في السنة الدراسية (1962-1963) وتم الاقتصار على المدارس التجارية المتمركزة في لواءين فقط في الصف الخامس على ان يلتحق في كلية التجارة⁽⁴⁾. ومن المعروف أن العديد من مدرسي المدارس التجارية هم من خريجي كلية التجارة⁽⁵⁾. فيما يأتي الجدول رقم (10) الذي يبين عدد الطلاب، والمدرسين، والمحاضرين للعام الدراسي (1961 - 1962، 1962 - 1963) في المدارس التجارية⁽⁶⁾.

-
- (1) وزارة المعارف، الإحصاء التربوي، المصدر السابق، التقرير السنوي لسنة (1960-1961)، ص52.
 - (2) جريدة الزمان، العدد 7224، في 6 أيلول 1961.
 - (3) وزارة المعارف، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي لسنة 1960-1961، ص52.
 - (4) جمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي التقرير السنوي (1963 - 1964)، المصدر السابق، ص68.
 - (5) نوال كشيح محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص191.
 - (6) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على قسم الإحصاء الثقافي للسنة الدراسية (1961 1962)، ص17 و (1962-1963)، ص19.

جدول رقم (10)

عدد الطلاب، والمدرسين، والمحاضرين للعام الدراسي (1961 - 1962، 1962- 1963) في المدارس

التجارية

السنة الدراسية	عدد الطلاب	عدد المدرسين	عدد المحاضرين
1961 - 1962	157	18	3
1963- 1963	212	17	3

4 - الفنون البيئية:

تأسست أول مدرسة للفنون البيئية في العام الدراسي (1932-1933) من قبل وزارة المعارف في العهد الملكي، وجعلتها خاصة للبنات. كان الغرض منها تعليم البنات ما يخص حياة المرأة كالتدبير المنزلي وكيفية العناية بالطفل، وأصول المنزل، والخياطة، والتطريز، والحياسة، والموسيقى⁽¹⁾. يقبل في هذه المدرسة الطالبات المتخرجات من الدراسة الابتدائية مدة الدراسة فيها خمس سنوات، استمرت المدرسة على نظامها الذي بدأت فيه⁽²⁾ في العام الدراسي (1945- 1946) قامت وزارة المعارف بتغيير اسم المدرسة من الفنون البيئية إلى مدرسة الفنون المنزلية، وذلك لاعتقاد الوزارة بأن هذا الاسم هو الأصلح لأن تسميتها السابقة ليست علمية⁽³⁾. في العام الدراسي (1953 - 1954) أعادت الوزارة تسميتها إلى مدرسة الفنون البيئية، بلغ عدد الطالبات في تلك السنة (273) طالبة⁽⁴⁾، وزاد عدد الطالبات في العام الدراسي (1957 - 1958) إلى (1363)

(1) عبد الرحمن سليمان الدريندي، المرأة العراقية المعاصرة، ج1، مطبعة دار البصري بغداد، 1968، ص 169؛ احمد راشد جريدي، المصدر السابق ص32.

(2) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي لعام 1957-1958 المصدر السابق، ص63

(3) صالح محمد حاتم عبد الله، المصدر السابق، ص121.

(4) أفراح شبل عبد الحسن، المصدر السابق، ص25.

طالبة، أصبح عدد مدارس الفنون البيئية المنتشرة في العراق عام 1958 (16) مدرسة⁽¹⁾. وفيما يلي الجدول رقم (11) الذي يبين توزيع الطالبات على مدارس الفنون البيئية وعدد المدرسين في الألويا للعام الدراسي 1957 - 1958⁽²⁾.

جدول رقم (11)

توزيع الطالبات على مدارس الفنون البيئية وعدد المدرسين في الألويا للعام الدراسي 1957 -

1958

اسم المدرسة	مجموع الطالبات	عدد المدرسين
مدرسة الفنون البيئية في الكرادة الشرقية	279	17
مدرسة الفنون البيئية في الاعظمية	284	20
مدرسة الفنون البيئية في الاعظمية	104	3
مدرسة الفنون البيئية في الموصل	281	18
مدرسة الفنون البيئية في كركوك	188	12
مدرسة الفنون البيئية في البصرة	152	10
مدرسة الفنون البيئية في اربيل	55	5
مدرسة الفنون البيئية في السليمانية	20	-
مجموع مدارس الفنون البيئية 8	1363	85

وبعد ثورة 14 تموز 1958 قامت وزارة المعارف بفتح سبع مدارس للفنون البيئية، فضلاً عن

المدارس التي كانت موجودة قبل الثورة⁽³⁾.

-
- (1) وقع الباحث احمد راشد جريدي المهداوي في التباس في رسالته، المصدر السابق، ص 45 عندما أشار إلى أن عدد مدارس الفنون البيئية في عام 1958 بلغ (16) مدرسة، في حين أن عدد المدارس في عام 1958 كان (8) مدرسة فقط منتشرة في ألويا بغداد والبصرة وكركوك وأربيل ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة (1957-1958)، ص 63.
 - (2) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المصدر السابق، ص 63.
 - (3) حول انجازات وزارة المعارف، المصدر السابق، ص 34.

وجعلت الدوام فيها وقتاً واحداً⁽¹⁾ ومدة الدراسة في مدارس الفنون البيتية ست سنوات قسّمت على مرحلتين الأولى الدراسة المتوسطة، ومدتها ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية، والمرحلة الثانية الدراسة الإعدادية، ومدتها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة وتعادل شهادتها شهادة الدراسة الثانوية العامة⁽²⁾.

وضعت وزارة المعارف شروطاً للمتقدمات لقبولهن في مدارس الفنون البيتية منها⁽³⁾:

- 1- أن تكون عراقية الجنسية.
 - 2- أن تكون سالمة من الأمراض وقادرة على العمل اليدوي.
 - 3- أن لا يزيد عمرها عن الثامنة عشر لطالبات المتوسطة والثالثة والعشرين للإعدادية.
 - 4- يجوز قبول الطالبات غير العراقيات بموافقة الجهة المختصة في الوزارة.
- وكانت المواد التي تدرس في مدارس الفنون البيتية تشمل (الدين، اللغة العربية، اللغة الانكليزية، العلوم العامة، الاجتماعيات، الرياضيات، التربية البدنية، الصحة المدرسية، الأمومة والعناية بالطفل، الطبخ والتغذية، إدارة البيت وترتيبه، الرسم والتصميم، الخياطة والتفصيل، الأعمال والتطريز، أصول التربية وعلم النفس، مناهج الدراسة الابتدائية وأصول تدريسها). كان منهج الصف الرابع للطالبات المقبولات من الصف الثالث المتوسط مزيجاً من منهج الصفوف الثلاث المتوسطة من مدارس الفنون البيتية في مادة الطبخ والخياطة.

وزعت وزارة المعارف خريجات مدارس الفنون البيتية على جميع مدارس الأولية⁽⁴⁾. وافتتحت الوزارة مدرسة للفنون البيتية في بغداد (الاعظمية) تستوعب (400)

(1) جريدة البلاد، العدد 5326، في 22 تشرين الأول 1958.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، ص 236-368.

(3) جريدة البلاد، العدد 5331، في 27 تشرين الأول 1958.

(4) جريدة الثورة، العدد 536، في 30 آب 1960.

طالبة وقسماً داخلياً يستوعب (300) طالبة⁽¹⁾. حيث بلغ عدد المدارس في جميع الألوية للعام الدراسي (1960 - 1961) حوالي (15) مدرسة وعدد الطالبات 3003⁽²⁾. كان من نتائج ذلك حصول زيادة في اعداد الطالبات للعام الدراسي (1961 - 1962) اذ بلغ عدد الطالبات (3327) وزاد عدد المدارس العراقية الى (189) وكذلك (3) مدرسات أجنبيات و (26) محاضرة⁽³⁾.

عملت الوزارة على فتح مدارس للفنون البيتية يكون الدوام فيها مسائياً مما ساعد على إقبال الطالبات إلى الدراسة في تلك المدارس. كانت الطالبات في هذه المدارس يتعلمن فن الخياطة والطبخ وإعمال فنية أخرى، كما أقامت هذه المدارس المعارض العامة لنتائجها والسفريات السياحية والسباقات والاستعراضات الرياضية وعروض الازياء والنشرات وغيرها. وفي العام 1963 أعادت الوزارة النظر في عملية القبول للطالبات في مدرسة الفنون البيتية لتقتصر على خريجات الدراسة المتوسطة بدلاً من الدراسة الابتدائية، وقامت أيضاً بزيادة عدد الساعات الدراسية والعناية بأصول التدريس حتى تصبح خريجة هذه المدرسة مؤهلة للتدريس، وعملت وزارة المعارف على توسيع الأقسام الداخلية في الألوية لاستيعاب أكبر قدر ممكن من البنات ولا سيما بنات القرى والأرياف⁽⁴⁾.

كما افتتحت الوزارة مدرسة للفنون البيتية في لواء الرمادي، وتم استخدام مفتشين تربويين من مصر لتوجيه مدرسات الفنون البيتية لرفع مستواهن والارتقاء بمستوى هذه المدارس⁽⁵⁾.

(1) جريدة الثورة، العدد 520، في 11 آب 1960.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 453.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، المصدر السابق، ص 17.

(4) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق 188.

(5) مجلة المعلم الجديد، المجلد السادس والعشرون، كانون الثاني 1963، ص 199.

وللمتخربات من مدرسة الفنون البيئية الحق في ان تشغل العديد من الوظائف فضلاً عنكونها ربة بيت ناجحة ومعلمة ومن هذه الوظائف الاشتغال برعاية الأطفال في دور الحضانة ورياض الأطفال، الإشراف على التغذية المدرسية، الاشتغال في الخياطة كمهنة حرفية فردية كانت أم جماعية في مشغل، الإشراف والتدريب في المستشفيات على قوائم غذاء المرضى والاشتغال في مصانع التعليب ومعامل الأغذية التجريبية ومصانع تجليد الكتب وصناعة الإزهار والحياسة⁽¹⁾.

نتيجة لإقبال الإناث على هذه المدارس فقد زاد عدد الطالبات فيها في المدة (1958 - 1963) زيادة ملحوظة حيث بلغ عدد الطالبات عام 1957، (1363) بينما بلغ عددهن عام 1963، (3235) طالبة⁽²⁾. الجدول رقم (12) يبين عدد الطالبات والمدرسات في مدارس الفنون البيئية للمدة من 1958 - 1963⁽³⁾.

-
- (1) عبد الرحمن سليمان الدريندي، المصدر السابق، ص109.
 - (2) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، قسم الإحصاء الثقافي لسنة (1962 - 1963)، ص19.
 - (3) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على، 14 تموز في عامها الرابع المصدر السابق، ص453؛ الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي لسير المعارف (1957 - 1958)، ص63؛ الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، نتائج الإحصاء الثقافي للسنة الدراسية (1961 - 1962)، ص17؛ الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، قسم الإحصاء الثقافي، للسنة الدراسية (1962 - 1963)، ص19.

جدول رقم (12)

عدد الطالبات والمدرسات في مدارس الفنون البيتية من عام 1958 - 1963

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسات	عدد الطالبات
1958-1959	8	85	1363
1959-1960	14	164	2802
1960-1961	14	182	3003
1961-1962	15	218	3327
1962-1963	15	219	3235

ثالثاً: التعليم الاهلي

يعد التعليم الاهلي امتدادا للتعليم الرسمي في العراق، فالمدارس الاهلية تؤسس وتدار وتستمد مالىتها من العراقيين ومن الحكومة ولا يجوز لها قبول اعانات الا بموافقة وزارة المعارف، اما المدارس الاجنبية فتدار من الاجانب انفسهم لذلك سميت بهذا الاسم وهم المسؤولون عن تمويلها وقد ألزمت وزارة المعارف ادارات هذه المدارس بتعيين المعلمين والمدرسين من قبلها وبالاختصاصات المتنوعة من مواد اللغة العربية والتاريخ والدروس الوطنية ودروس التربية وغيرها من المواد الأخرى ويستلم المعلمون والمدرسون رواتبهم من قبل هذه المدارس، اما المدرء الذين يقومون بإدارة هذه المدارس فيشترط تعيينهم بموافقة وزارة المعارف⁽¹⁾ وبخصوص المناهج والكتب المقررة في المدارس الاهلية فقد كانت تحظى بموافقة وزارة المعارف ولا يجوز تغييرها الا بموافقة وزارة

(1) الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1945 - 1946، ص 52.

المعارف اما الامتحانات العامة فكان يشترك فيها طلاب هذه المدارس لكي يحملوا شهادات وزارة المعارف بعد ان ينجحوا فيها.

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 لقي التعليم الاهلي اهتماما مباشرا من قبل الحكومة فقد قامت وزارة المعارف بتقديم مساعدات مادية للتعليم الاهلي بلغت حوالي 25 الف دينار وزعت على 28 مدرسة، وكان عدد المدارس الاهلية الثانوية في عام (1958-1959) نحو 81 مدرسة في حين كان عدد الطلاب في هذه السنة (24672) طالبا وطالبة⁽¹⁾، وفي العام الدراسي (1962-1963) بلغ عدد المدارس نحو (83) وزاد أعداد الطلبة الى (32511)⁽²⁾. وقد اهتمت الوزارة بالمدارس الاهلية حتى جعلتها والتعليم الرسمي بمستوى واحد من خلال الاشراف على ميزانية المدارس الاهلية وملاكاتها التدريسية، فالوزارة هي التي تعين المدراء والمعلمين والمدرسين فيها وتحدد رواتبهم ولا تختلف عن الرواتب التي توزعها لملاكاتها في المدارس الرسمية، وتدرس في المدارس الاهلية مواد اللغة العربية والجغرافية والتاريخ، كما تخضع تلك المدارس ولاسيما في الامتحانات لمراقبة وزارة المعارف. وفيما يلي جدولاً رقم (13) يبين عدد الطلبة وحركة التعليم الاهلي من عام 1958-1963⁽³⁾

-
- (1) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 448.
 - (2) التقرير السنوي لسنة 1963-1964، المصدر السابق، ص 91.
 - (3) جدولاً من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسير المعرف لعام 1958-1959: 1960 1961: 1962 - 1963، 1963-1964.

جدول رقم (13)

عدد الطلبة وحركة التعليم الاهلي من عام 1958-1963

السنة الدراسية	المدارس	الطلبة	المدرسون
1958- 1959	81	24672	118
1959-1960	77	25707	96
1960- 1961	87	30637	149
1961-1962	97	32441	159
1962-1963	83	32511	169

المبحث الثالث

معاهد إعداد المعلمين والتعليم العالي

أولاً: معاهد إعداد المعلمين والمعلمات:

لم تكن في العراق طوال العهدين العثماني والبريطاني مدارس للمعلمين والمعلمات سوى أربعة مدارس رسمية لتعليم البنات، أقدمها مدرسة البصرة، وبعد ذلك تم فتح مدرستين في بغداد والأخرى في الموصل، أغلقت تلك المدارس خلال حقبة الحرب العالمية الأولى ثم أعيد فتح ثلاث منها بعد انتهاء الحرب، وهي مدرسة الموصل، ومدرسة البصرة، مدرسة بغداد⁽¹⁾. ونتيجة للحاجة الملحة للمعلمات فقد تم افتتاح دار للمعلمات الابتدائية في بغداد بعد صدور نظام دور المعلمين والمعلمات رقم (53) لسنة 1939. مدة الدراسة في دار المعلمات ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة، الدراسة فيها على نفقة الحكومة ثم ألحقت بها دار لسكن الطالبات ومدرسة نموذجية للتطبيقات التربوية وهي تابعة لها فنياً وإدارياً. في العام الدراسي (1945-1946) طرأت تغييرات عدة على دار المعلمات الابتدائية أقتصر فيها القبول على خريجات الدراسة الإعدادية وتقليصها مدة الدراسة الى سنتين وإلغاء الفروع العلمية والأدبية، جعل الدراسة فيها عامة تشمل العلوم والأدب⁽²⁾ تزايد عدد الطالبات في هذه الدار حتى وصل في العام الدراسي (1949-1950) إلى (100) طالبة. المناهج التي كانت تدرس في دار المعلمات هي منهاج دار المعلمين الابتدائية نفسها ويضاف إليها دروس التعليم النسوي كالتهذيب المنزلي والخياطة وتربية الطفل.

(1) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص 88

(2) ساطع الحصري، حوليات الثقافة العربية سنة 1952 - 1953، السنة الرابعة، القاهرة، 1945، ص 253.

إما دار المعلمين الابتدائية فكانت مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات يقبل فيها خريجو الدراسة المتوسطة استثناء من نظام دور المعلمين والمعلمات الابتدائية رقم (53) لسنة (1939). بعد التوسع في التعليم الابتدائية قامت وزارة المعارف بفتح دورات عالية في دار المعلمين الابتدائية مدتها ستان يقبل فيها خريجو الدراسة الثانوية في عام 1945، استمر هذا النظام لغاية العام الدراسي (1948-1949)، وحين عدلت خطة القبول واقتصرت على خريجي الدراسة المتوسطة فقط، اذ بلغ عدد طلابها في العام الدراسي (1949-1950)، (270) طالباً⁽¹⁾. واستمر واقع الحال هكذا حتى قامت وزارة المعارف بفتح دورات لإعداد المعلمين والمعلمات للعام الدراسي (1956-1957) ودورات تربوية نشيطة نتيجة الإقبال الكبير على المدارس الابتدائية في ألوية العراق أعقب ذلكفتح (13) داراً للمعلمين و(9) دور للمعلمات في عموم المدن، أمّا عدد الطلاب المقبولين في تلك الدار فكان حوالي (2059) طالباً، و(270) طالبة. وعدد المشتركين في الدورات التربوية (855) طالباً من خريجي الإعدادية و(216) من الخريجات ويكون عدد الطلاب المقبولين في تلك السنة (3400) طالب وطالبة موزعين على دور المعلمين والمعلمات والدورات التربوية. ونظراً لأهمية دور المعلمين والمعلمات بكونهما المصدر الأساس لرفد المدارس بالمعلمين والمعلمات فقد اتجهت سياسة الوزارة بعد قيام ثورة 1958 إلى العناية بها من حيث أعداد المعلمين والمعلمات بما يناسب مع الزيادة في إعداد الطلبة سنوياً⁽²⁾. اذ وافق مجلس الوزراء على تعديل قانون وزارة المعارف رقم 39 لسنة 1958، الذي نص على إن تؤسس معاهد ودورات لإعداد المعلمين والمعلمات في مختلف مراحل التعليم⁽³⁾. مدة الدراسة في دور إعداد المعلمين والمعلمات ثلاثة سنوات بعد الدراسة المتوسطة و لغرض الاستجابة للطلب المتزايد والحاجة الماسة إلى المتخرجين من دور المعلمين والمعلمات

(1) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 354.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الأول، المصدر السابق، ص361.

(3) جريدة الأهالي، العدد 5، في 4 كانون الأول 1958.

الابتدائية للتدريس في المدارس الابتدائية، عملت الوزارة بفتح دورات تربوية للمتخرجين من المدارس الثانوية مدة الدراسة فيها ستة اشهر والتي يؤهل فيها الخريج ليكون معلماً للتدريس في المدارس الابتدائية⁽¹⁾. ولزيادة القبول في دور المعلمين والمعلمات اتجهت الوزارة إلى انتداب أعداد من المدرسين المصريين في معاهد المعلمين والمعلمات⁽²⁾. ففي العام الدراسي (1958-1959) بلغ عدد دور المعلمين والمعلمات (29) داراً ضمت (8336) طالباً، وفي العام (1959-1960) سجل عدد الطلبة (8220) وعدد دور المعلمين (29)⁽³⁾. أما في العام الدراسي (1962-1963) فقد تناقص أعداد دور المعلمين والمعلمات إلى (27) داراً، وأعداد الطلبة بلغ (7383)⁽⁴⁾.

ونرى مما تقدم أنَّ تناقص أعداد الطلبة في دور المعلمين والمعلمات يعود إلى سياسة القبول التي انتهجتها الوزارة من خلال الاعتماد على النتائج الامتحانية في الدراسة المتوسطة (البكالوريا)، والأفضلية واختيار الأحسن من المتقدمين⁽⁵⁾، أما سبب التناقص في دور المعلمين والمعلمات فيعود إلى كون هذه المؤسسات التربوية غير ثابتة تفتح وتغلق حسب الحاجة⁽⁶⁾. وعملت وزارة المعارف على تغيير بعض كبدور المعلمين والمعلمات الابتدائية تماشياً مع أهداف وسياسة الثورة والتي تمثلت⁽⁷⁾:-

1 . ثلاثة كتب في قواعد اللغة العربية.

2 . ثلاثة كتب في الادب والنصوص.

(1) التقرير السنوي لسنة (1961-1962)، ص 68؛ جريدة الحرية، العدد 1605، في 19 حزيران 1960.

(2) جريدة الزمان، العدد 6308، في 6 آب 1958.

(3) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، 448.

(4) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية لسنة 1961 1962، المصدر السابق، ص 21.

(5) جريدة الثورة، العدد 477، في 17 حزيران 1960.

(6) أفراح شبل عبد الحسين، المصدر السابق، ص 17.

(7) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 454.

- 3 . كتابان في الجغرافيا.
 - 4 . كتاب في مبادئ الزراعة.
 - 5 . كتابان في الرياضيات.
 - 6 . كتاب واحد في الفيزياء.
 - 7 . كتاب واحد في علم الحيوان.
 - 8 . كتابان في مبادئ التربية والدوريات التربوية.
 - 9 . أربعة كتب في طرق التدريس والعامة واصل التدريس الاجتماعيات والرياضيات.
 - 10 . كتاب واحد في الكيمياء.
 - 11 . كتاب واحد في علم النفس التربوي.
- وكانت المواضيع التي تدرس في صفوف المراحل الثلاث في معاهد إعداد المعلمين والمعلمات الابتدائية هي ⁽¹⁾:

المواضيع	الصفوف
الدين	2،1
اللغة العربية	3،2،1
اللغة الانكليزية	3،2،1
دراسات اجتماعية	3،2،1
مشاكل المجتمع	3
العلوم - نبات	1
حيوان	1
كيمياء	2

(1) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 454

المواضيع	الصفوف
فيزياء	3
الصحة المدرسية	3
الرياضيات ⁽¹⁾	3,2,1
مبادئ التربية	1
أصول تدريس العلوم	3
طرق التدريس العامة	3,2
علم النفس التربوي	2
علم نفس الطفل	3
التعليم العملي	3
التدريب المنزلي (للبنات)	3,2,1
الموسيقى والنشيد	3,2,1
التربية الفنية	3,2,1

وفيما يلي الجدول رقم (14) الذي يبين دور المعلمين والمعلمات، وأعداد الطلبة والمدرسين

للفترة 1963-1958⁽²⁾.

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التربية والتعليم، الإحصاء التربوي لسنة 1963 - 1964، المصدر السابق، ص 69.
(2) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على ثورة 14 تموز في عامها الرابع، ص448، الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، قسم الإحصاء الثقافي، نتائج الإحصاء الثقافي للسنة الدراسية (1962-1963)،

جدول رقم (14)

جدول يبين دور المعلمين والمعلمات وأعداد الطلبة والمدرسين للفترة 1963-1985

السنة الدراسية	عدد الدور (معاهد)	عدد الطلبة	عدد المدرسون
1959-1958	29	8336	335
1960-1959	29	8220	368
1961-1960	29	8313	411
1962-1961	28	7383	375
1963-1962	27	7230	322

ثانياً: التعليم العالي

يعود تاريخ التعليم العالي في العراق الى بداية القرن العشرين، عندما تأسست مدرسة للقانون في بغداد عام 1908 والتي سميت (مدرسة الحقوق) كانت مدة الدراسة فيها سنتين، وقد تطورت الى كلية الحقوق، ومن ثم الى كلية القانون والسياسة، بعدها في عام 1921 تم افتتاح مدرسة للهندسة كانت تسمى (كلية الري التدريسية) ⁽¹⁾.

في عام 1923 تم افتتاح دار المعلمين العالية وذلك لغرض إعداد المدرسين للمدارس المتوسطة، والثانوية، والذين أخذت الحاجة تتزايد لهم، في عام 1931 تم إلغاء دار المعلمين العالية ثم أعيد فتحها عام 1935، وفي عام 1927 تأسست كلية الطب كما تم تأسيس كلية الصيدلة في عام 1936، وكان يقبل فيها خريجو الدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات ⁽²⁾.

(1) وزارة التخطيط، تطور المؤسسات التعليمية في العراق للفترة من 1960-1975، ج2، الدائرة التربوية والاجتماعية، بغداد 1977، ص 1-4.

(2) غصون مزهر حسبي المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958 - 1968، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005، ص 12.

توالى تأسيس الكليات ففي عام 1942 حولت مدرسة الهندسة (كلية الري التدريسية) إلى كلية الهندسة، وفي عام 1946 أنشئت كلية التحرير للبنات، ثم كلية التجارة عام 1947 وكلية الآداب والعلوم عام 1949⁽¹⁾.

كما أسست الحكومة في عام 1950 المعهد الزراعي العالي ثم تحول في عام 1952 إلى كلية الزراعة، وتأسست في عام 1953 كلية طب الأسنان، وكلية الطب البيطري، ومعهد التربية الرياضية في عام 1955. وبموجب النظام رقم 16 سنة 1951 تم إقامة مجلس التعليم العالي، والهدف منه هو تنسيق العمل بين الكليات المختلفة ولغرض معالجة مشاكل التعليم العالي معالجة موضوعية كتمهيد لتشريع قانون جامعة بغداد، لاسيما بعد أن ألغيت المديرية العامة للتعليم العالي، وتعددت الكليات التابعة لوزارة المعارف. لم ينجح المجلس من تحقيق أهدافه نجاحاً كبيراً لعدم تمثيل الكليات تمثيلاً صحيحاً ولافتقاره إلى عناصر جامعية قديرة تستطيع أن ترتقي فوق الحزازات، والشبهات، والمصالح الشخصية لذا تقرر إلغائه في 8 حزيران عام 1953⁽²⁾.

أدى ذلك إلى ظهور فكرة إنشاء جامعة وقد تم تشكيل لجان عدة لإعداد دراسات حول الموضوع، وقد تبلور أعمال هذه اللجان بتشريع قانون جامعة بغداد الأول رقم 60 لسنة 1956، فكان الحجر الأساسي لإقامة جامعة وتأسيسها رسمياً، غير إن هذا القانون لم ينفذ إلا في أواخر عام 1957، وكل ما استطاع تحقيقه هو إصدار قرار يربط الكليات المختلفة إدارياً فقط بجامعة بغداد في كانون الأول 1957⁽³⁾.

(1) حسن الدجيلي، التعليم العالي في العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، 1963، ص 190.

(2) حسن الدجيلي، المصدر السابق، ص 190..

(3) حسن الدجيلي، المصدر السابق، ص 193-194.

عند قيام النظام الجمهوري في 14 تموز 1958، تم تشريع قانون جامعة بغداد في 15 أيلول 1958 الذي جاء في مادته الأولى ما نصه (تنشأ في مدينة بغداد جامعة تسمى جامعة بغداد ويطلق عليها اسم الجامعة في هذا القانون) ⁽¹⁾.

إما المادة الثالثة فقد حددت مسؤولية وواجبات الجامعة والتي تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والدراسات العليا وبتشجيع البحث العلمي والعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم والفنون وبحث الحضارة العربية والإسلامية ورعاية القيم الأخلاقية، وعلى العموم بكل ما تخدم المجتمع ولإغراض الوطنية ⁽²⁾.

وتنفيذاً لذلك قامت الجهات المسؤولة في العهد الجمهوري باختيار ضاحية في بغداد لتكون مركزاً تقام عليه أبنية أول جامعة في تاريخ العراق وهي ضاحية الجادرية الكائنة في جنوب بغداد ⁽³⁾. حددت فترة خمس سنوات لإكمال بناء العمل في الجامعة، وهيأت لها من المهندسين المعماريين برئاسة المهندس المعماري العالمي الدكتور والتر كروبياس ⁽⁴⁾ وقد أنجزت في عام 1961 التصاميم الخاصة بالجامعة ⁽⁵⁾.

قسمت جامعة بغداد إلى نوعين من الوحدات الأساسية، وهي الكليات والوحدات العلمية ووحدات تضم كل أعضاء الهيئة التدريسية، وهي مسؤولة عن موضوعات دراسة المناهج الدراسية والامتحانات والبحوث والدراسات العليا، كذلك عن تعيين أعضاء الهيئة التدريسية والترقيات العلمية في الجامعات، إما مجلس الجامعة فيتولى الأمور الإدارية

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، المصدر السابق، ص 212.

(2) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص 212.

(3) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، المصدر السابق، ص 379.

(4) من رجال المدرسة الهندسية الحديثة ويعد قبوله لتصاميم جامعة بغداد آخر عمل هندسي في الفن المعماري وهو في السن الثامنة والسبعين حصل على عدة جوائز علمية تقديراً لبراعته منها الجائزة العليا للهندسة المعمارية لعام 1961 وميدالية البرت الذهبية لجمعية الفنون الملكية البريطانية في لندن عام 1961 يطر: جريدة الزمان، العدد 7282، في 12 تشرين الثاني 1961.

(5) حسن الدجيلي، المصدر السابق، ص 188.

والمالية، أما المجلس العلمي فيتكون من العمداء وأربعة أساتذة منتخبين من أربع كليات وثلاثة ممثلين للمجلس العلمي وممثلين من وزارة التربية، وأعطى القانون الجامعة صلاحيات كاملة ومستقلة في أداء واجباتها وارتبط مباشرة برئيس الوزراء، ووضع قانون الجامعات نظام الانتخابات للوظائف الرئيسة مثل رئاسة جامعة بغداد، ومعاون الرئاسة، ورئاسة الدوائر العلمية⁽¹⁾.

وفي الجلسة المنعقدة في كانون الأول 1958 قرر مجلس الجامعة افتتاح ثلاثة معاهد عالية جديدة وهي معهد العلوم ومعهد اللغات ومعهد المساحة⁽²⁾.

وحددت جامعة بغداد شروط لقبول الطلبة في كلياتها ومعاهدها، منها نجاح الطالب في الامتحانات الوزارية العامة للدراسة الثانوية (البكالوريا)، أو ما يعادلها وعلى ما تحرزه من معدل عال يؤهله دخول الكليات أو المعاهد⁽³⁾.

قبلت جامعة بغداد في الكليات والمعاهد المنضوية إليها خلال العام الدراسي (1958-1959) ما يقارب (1500-1700) طالب⁽⁴⁾.

أصبح معهد دار المعلمين العالي الذي يعرف حالياً بأسم (كلية التربية)، مرتبطاً بجامعة بغداد وكذلك كلية الزراعة بموجب قانون جامعة بغداد رقم 28 لسنة 1958⁽⁵⁾.

استحدثت جامعة بغداد في الكليات التابعة لها فروعاً جديدة مثل كلية الآداب التي استحدثت أقساماً وهي العلوم السياسية، والفلسفية، والصحافة، ودراسة آداب اللغة الكردية، كذلك إحداه العلوم النفطية وتأسيس فروع في كلية الهندسة منها فروع هندسة

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة لسنة 1957 - 1958، المصدر السابق، ص 212.

(2) حسن الدجيلي، المصدر السابق، ص 188-189.

(3) عبد الرحمن سليمان الدريندي، ج 1، المصدر السابق، ص 80.

(4) جريدة الزمان، العدد 6313، في 12 آب 1958: الأهالي، العدد 8، في 8 كانون الأول 1958.

(5) جريدة البلاد، العدد 5311، في 6 تشرين الأول 1958.

التفط والكيمياء الصناعية والهندسة الكيماوية⁽¹⁾. وأعدت جامعة بغداد برامج لتوسيع الدراسات المسائية في كلياتها⁽²⁾.

لم يقتصر التعليم فقط في جامعة بغداد، وإنما تأسس أيضاً ببغداد معهد المدرسين العالي الذي كان ملحقا بوزارة التربية والتعليم، وكذلك افتتح المعهد الصناعي العالي في عام (1960-1961) بموجب الاتفاقيات بين وزارة التربية ومنظمات الأمم المتحدة، وفي عام 1962 ثم افتتح كلية التمريض⁽³⁾.

وكان التعليم العالي حتى عام 1963 مقتصرًا على مدينة بغداد ولم تفتح كلية خارجها إلا كلية الطب في الموصل عام 1959 وبصورة ضعيفة حيث لم يكن فيها من أعضاء الهيئة التدريسية إلا ثمانية مدرسين وبعد دراسة الحاجات الضرورية للبلاد، وفي ضوء الضرورات الاجتماعية اتجه الرأي لتوسيع التعليم العالي في مدينة الموصل والبصرة، وذلك بافتتاح معاهد وكليات علمية جديدة تكون نواتين لجامعتين في الموصل والبصرة، فضلاً عن بعض المختبرات الحديثة للكيمياء والفيزياء، وكلية العلوم والهندسة في الموصل⁽⁴⁾. وفيما يلي الجدول رقم (15) الذي يوضح عدد الطلاب في الكليات والمعاهد العالية في جامعة بغداد، والمرتبطة بالوزارات للعام الدراسي (1960-1961)، (1961-1962)⁽⁵⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 6489، في 8 آذار 1959.

(2) المصدر نفسه

(3) غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص210.

(4) المصدر نفسه، ص212

(5) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية لسنة 1961-1962، ص2.

جدول رقم (15)

عدد الطلاب في الكليات والمعاهد العالية في جامعة بغداد، والمرتبطة بالوزارات للعام الدراسي

(1961-1960)، (1961-1962)

السنة الدراسية 1962-1961			السنة الدراسية 1961-1960			الكليات والمعاهد
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	ناث	ذكور	
10880	3009	7871	9949	2570	7379	كليات جامعة بغداد
2187	236	1951	1857	152	1705	المعاهد المرتبطة بجامعة بغداد
1188	154	1034	969	51	918	الكليات والمعاهد المرتبطة بالوزارات

بلغ عدد الطلاب في الكليات والمعاهد العليا كافة (14255) طالباً وطالبة، يؤلف طلبة الكليات الأربع عشر (كلية الحقوق، كلية التجارة، كلية الطب، كلية التربية (دار المعلمين العالية)، كلية الصيدلة، الكيمياء، الهندسة، العلوم، الشريعة، التحرير، كلية الآداب، الطب البيطري، طب الأسنان، الزراعة، كلية التمريض)، وتتألف منها جامعة بغداد (75%) من هذا المجموع¹. وتتألف هيئة التدريس في جميع الكليات والمعاهد من الأساتذة المساعدين والمدرسين والمعيرين بلغ عددهم (936) عضواً عراقياً، وأجنبياً منهم (91) أستاذاً مساعداً و (319) مدرساً و (312) معيداً، فضلاً عن (40) عضواً ليست لهم ألقاب علمية، ومن هؤلاء الأعضاء (56) أستاذاً و (144) أستاذاً مساعداً و (346) مدرساً و (291) معيداً من العراقيين. وهؤلاء الأعضاء يتفاوتون في مؤهلاتهم العلمية، عدد الذين يحملون درجة الدكتوراه (310) والماجستير (245) وبكالوريوس (331)، علاوة على (50) عضواً يحملون شهادات الدبلوم، وفي كليات جامعة بغداد وحدها

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص1.

يوجد (287) عضواً بدرجتهم العلمية دكتوراه، و (184) الماجستير و(279) البكالوريوس و(35) شخصاً يحملون شهادات الدبلوم. إما الأشخاص الذين انتدبوا لإلقاء المحاضرات فيبلغ عددهم (367) محاضراً منهم (195) محاضراً في كليات جامعة بغداد⁽¹⁾. فيما يلي الجدول رقم (16) الذي يبين عدد الطلاب الذي دخلوا الكليات والمعاهد العالية في بداية السنة الدراسية (1962-1963)، والطلاب الذين تخرجوا في السنة الدراسية (1961 - 1962)⁽²⁾.

جدول رقم (16)

عدد الطلاب الذي دخلوا الكليات والمعاهد العالية في بداية السنة الدراسية (1962-1963)،

والطلاب الذين تخرجوا في السنة الدراسية (1961 - 1962)

اسم الكلية أو المعهد	عدد الطلاب الذين دخلوا الكلية أو المعهد في بداية السنة الدراسية 1962-1963				عدد الطلاب الذين تخرجوا من الكلية أو المعهد في نهاية السنة الدراسية 1961-1962
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث
كلية الآداب	264	148	412	260	137397
كلية العلوم	117	42	159	83	113 30
كلية الحقوق	337	34	371	338	25363
كلية التجارة	184	62	246	311	37348
كلية التربية	368	173	541	268	144412
كلية التحرير	-	163	163	-	161161

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص 1.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، للسنة الدراسية (1962 1963)، ص 7.

كلية الهندسة	281	46	307	91	93 2
كلية الزراعة	116	6	122	84	589
كلية الطب في بغداد	166	69	235	93	14107
كلية الطب في الموصل	46	21	67	-	--
كلية طب الاسنان	10	16	26	12	17 5
كلية الصيدلة	22	14 61	36	41	20
كلية الطب البيطري	33	4	37	23	23 -
كلية الشريعة	78	91	169	32	32 -
مجموع الكليات التابعة لجامعة بغداد	2202	869	2891	1636	5802216

أما الجدول رقم (17) فهو يبين عدد الطلاب الذين دخلوا الكليات أو المعاهد العالية في

السنة الدراسية (1962 - 1963) والذين تخرجوا في السنة الدراسية (1961- 1962) ⁽¹⁾

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، للسنة الدراسية (1962- 1963)، ص.8.

جدول رقم (17)

عدد الطلاب الذين تخرجوا من الكلية أو المعهد في نهاية السنة الدراسية 1961-1962			عدد الطلاب الذين دخلوا الكلية أو المعهد في بداية السنة الدراسية 1962-1963			اسم الكلية أو المعهد
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
25		25	35		35	معهد التربية
50		50	163		163	معهد الهندسة الصناعي
91		91	44		44	معهد المساحة العالي
196	23	173	371	79	292	معهد اللغات العالي
18		18	21		21	معهد اللغات العالي
380	23	357	768	90	678	مجموع المعاهد المرتبطة بجامعة بغداد
62		62	45		45	كلية الشرطة
			24	24		كلية التمريض
186	24	162	350	69	281	معهد المحاسبة
			86		86	معهد الصناعة العالي

عدد الطلاب الذين دخلوا الكلية أو المعهد في بداية السنة الدراسية 1962-1963			عدد الطلاب الذين تخرجوا من الكلية أو المعهد في نهاية السنة الدراسية 1961-1962			اسم الكلية أو المعهد
مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	
	136	66	202			معهد إعداد المدرسين العالي في بغداد
	24	7	31			أكاديمية الفنون
248	572	166	738	224	24	مجموع الكليات والمعاهد التي تدرّس لورارات أخرى
18	121	49	170	18	5	جامعة الحكمة الإلهية
2862	3393	1174	4567	2235	627	المجموع

الدراسات العليا:

لم تقتصر جهود حكومة 14 تموز 1958 على التوسع في الكليات وتطوير الدراسات فيها وجعلها ملائمة مع متطلبات البلاد، بل اهتمت الجامعة بالدراسات العليا من خلال منح مساعدات مالية لطبع رسائل طلبة الدراسات العليا وتقديم مساعدات مالية أيضاً لرسائل الأساتذة والمدرسين⁽¹⁾.

(1) حول انجازات وزارة المعارف، المصدر السابق، ص 43؛ جريدة الأهرام، العدد 22، في 24 كانون الأول 1958.

وفتحت جامعة بغداد عام 1960 أقساماً في كليتي الآداب في علوم اللغة العربية، وفي كلية التربية وكلية الهندسة وكلية العلوم وكلية الزراعة، ومنحت المتخرجين فيها درجة الماجستير في العلوم والماجستير في الآداب ويقبل المتفوقون من الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريوس العراقية أو ما يعادلها من خريجي الجامعات الأجنبية (المعترف بها). ففي عام (1962) بلغ عدد المقبولين في الدراسات العليا (55) طالباً منهم (41) طالباً في كلية الآداب، و(8) في كلية العلوم (3) في كلية الهندسة و(3) في كلية الزراعة⁽¹⁾. وفي العام (1962 - 1963) بلغ مجموع الطلبة المقبولين في فروع الدراسات العليا الماجستير (32) طالباً عدد الاناث منها (11) في فروع الكيمياء والفيزياء والرياضيات، اللغة العربية، التاريخ الاسلامي الآثار، الجغرافية، التربية وعلم النفس⁽²⁾.

البعثات والزمالات:

ان التوسع الذي أحدثته حكومة الثورة في مجال فتح الجامعات والمعاهد داخل العراق قد فتحت المجال أمام البعثات الدراسية للطلبة بدراسات عالية خارج العراق في عدة دول عربية وأجنبية في جميع الاختصاصات من اجل الاسهام في بناء مجتمع حديث ومتقف علمياً وأدبياً⁽³⁾. وقد أقامت وزارة المعارف بوضع نظام جديد للبعثات وتقديم مساعدات مالية للطلبة⁽⁴⁾، وافر هذا النظام تشكيل لجنة عليا للبعثات يرأسها وزير المعارف وتشارك فيها الوزارات الأخرى لدراسة السياسة العامة للبعثات⁽⁵⁾.

(1) غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص 212.

(2) جريدة الزمان، العدد 6324، في 14 آب 1958.

(3) جريدة الحرية، العدد 1904، في 17 حزيران 1960.

(4) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق ص 462.

(5) مقابلة مع فاضل طلال القريشي مدير شعبة الوافدين الطلبة العرب والأجانب في وزارة المعارف عام (1961-1962)، بغداد في 7 تشرين الثاني 2010.

وكانت لجنة من البعثات التابعة لمديرية العلاقات الثقافية العامة في وزارة المعارف تستقبل الطلبات في مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية، وإن أكثر من 95% من البعثات خصصت للهندسة تحقيقاً للتقدم الصناعي والمعماري للبلد و 5% لدراسة الآداب واللغات. وتعلن البعثات عادة خلال شهر تموز من كل عام وتخصص الفروع البعثات العلمية لمختلف المواضيع فيما يتعلق بمتخرجين الدراسة الثانوية والكليات العراقية المختلفة أو المتخرجين من الجامعات الأجنبية⁽¹⁾

بعد أن يتم ترشيح الطلاب لعضوية البعثة العلمية يوزعون على مختلف أقطار العالم تتحمل وزارة المعارف مصاريف نقلهم إلى بلدان دراستهم وعودتهم، وما تتطلبه دراستهم من أجور دراسية وأجور النقل لأغراض البحث العلمي وحضور المؤتمرات ذات العلاقة بدراساتهم فضلاً عن الكتب والمناهج الدراسية، والمخصصات الشهرية التي تشمل السكن والطعام والملبس وأجور المعالجة الطبية⁽²⁾.

وكانت أغلب البعثات ترسل إلى الدول المتقدمة مثل (أميركا، الاتحاد السوفيتي، ألمانيا الغربية، انكلترا) وإلى الدول العربية هي (لبنان، الجمهورية العربية المتحدة)⁽³⁾.

وكذلك إرسال بعثات دراسية إلى اليابان برغم من إن نسبة أعداد الطلاب الأجانب الدارسين قليلة لصعوبة تعلم اللغة اليابانية. مع ذلك فإن الخط البياني لإعداد الطلبة الموظفين العراقيين لإغراض الدراسة والتدريب كان تصاعدياً خلال العهد الجمهوري الأول⁽⁴⁾، وكانت الاتفاقيات الثقافية المعقودة بين العراق ودول العالم في تعزيز

(1) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق ص 462.

(2) مقابلة مع فاضل طلال القريشي مدير شعبة الوافدين الطلبة العرب والأجانب في وزارة المعارف عام (1961) 1962، بغداد في 7 تشرين الثاني 2010.

(3) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 462

(4) ستان صادق حسيب الزبيدي، تاريخ العلاقات بين العراق الجمهوري واليابان 1958-1968، بغداد، مطبعة جعفر العصامي، 2010، ص 196.

التبادل والتعاون التعليمي، والفني، والثقافي بينهما مما أثرت على زيادة الدراسين. وكان من أهم الاتفاقيات المعقودة، الاتفاقية مع مصر والتي كانت تنص على تبادل المدرسين والمعلمين وتوحيد المناهج التعليمية وتوفير الكتب المدرسية بمعنى أوسع توحيد السياسة التعليمية بين البلدين⁽¹⁾.
إما بالنسبة للزمالات الدراسية فقد وفرت الحكومات الأجنبية والعربية عديد من الزمالات لطلبة العراق للدراسة على نفقتهم الخاصة، وكذلك وفرت مؤسسة كلبنكيان عدداً من الزمالات الدراسية⁽²⁾.

أثبتت الإحصائيات الرسمية إن عدد الطلاب الذين أرسلوا إلى خارج العراق للدراسة في العام (1958-1959) كان (509) طالباً.

وفي العام (1959-1960) وصل إلى (3040) طالباً⁽³⁾. وازادت البعثات للطلبة العراقيين بمقدار إلف بعثة جديدة في العام (1961-1962)⁽⁴⁾، أما المساعدات المالية التي كانت تقدم للطلبة الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة، فإن وزارة المعارف كانت تخصص لهم مساعدات لا تزيد عن نصف المخصصات الشهرية لطالب البعثة، وقام العراق بدوره أيضاً بفتح زمالات دراسية مع الدول التي عقدت معه الاتفاقيات الثقافية ففي عام (1959 - 1960) وصلت الزمالات إلى 40 زمالة دراسية، وفي العام (1961 - 1962) قبلت مديرية البعثات 600 طالب عربي في معاهد وزارة المعارف وجامعة

(1) غصون مزهر حسين لمحمد اوي، المصدر السابق، ص 212.

(2) مؤسسة علمية ثقافية مقرها في لشبونة عاصمة البرتغال مؤسسها كلبنكيان من اصل ارميني يقيم في مدينة لشبونة تمنح هذه المؤسسة كل عام زمالات دراسية للطلبة العراقيين الذين يرغبون في اكمال دراستهم في البلدان الاحنية والعربية، كان كلبنكيان يعمل مع شركات الاستكشافات النفطية البريطانية التي تعمل في العراق وكان يحصل على نسبة 5% من واردات النفط العراقي، من لقاء الباحث مع فاضل طلال القريشي، بغداد في 7 تشرين الثاني 2010.

(3) نوال كبش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص 250.

(4) جريدة الزمان، العدد 7114، في 20 نيسان 1961.

بغداد⁽¹⁾. والجدول رقم (18) يبين عدد طلاب البعثة العلمية للعام الدراسي (1961-1962)⁽²⁾.

جدول رقم (18)

عدد طلاب البعثة العلمية للعام الدراسي (1961-1962)

القطر	الموجودين	المتوقع عودتهم	المتوقع سفرهم	المتوقع وجودهم عام 1962-1961
بكلر	704	75	150	779
ألمانيا الغربية	145	8	60	197
إيطاليا	29	2	4	31
بلجيكا	20			2
سويسرا	8	6		2
فرنسا	2	1		1
السويد	1		1	2
لاتحاد السوفيتي	216	6		210
هيكوسلوفاكيا	81	12		69
بولونيا	19			19
رومانيا	16			16
هنغاريا	4			4
بلغاريا	13			13
يوغوسلافيا	27			27
مابا لديمقراطية	36	2		34
لبنان	34	2		32
لجمهورية العربية المتحدة	10	5	9	14

(1) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص 250.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، الصدر السابق، ص 463.

القطر	الموجودين	المتوقع عودتهم	المتوقع سفرهم	المتوقع وجودهم عسام 1962-1961
لهد			1	1
ير ن			1	1
ليان			2	2
مريكا	255	75	125	305
لمجموع	1620	194	353	1761

جدول رقم (19)

الأقطار المانحة للزمالات الإنسانية والعلمية وعدد الطلاب فيها⁽¹⁾

القطر	العدد	القطر	العدد
لاتحاد السوفيتي	145	الصين	7
الولايات المتحدة	35	رومانيا	9
جيكوسلوفاكيا	81	البانيا	3
لمانيا الاتحادية	45	تركيا	16
لمانيا الديمقراطية	61	اليان	4
يوغسلافيا	32	ايطاليا	3
بلغاريا	17	الباكستان	1
هغاريا	20	بولندا	20
ككترا	25	الهند	3

(1) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص464.

جدول رقم (20)

يبين عدد الطلاب المساعدين ماليا للعام الدراسي (1961-1962)⁽¹⁾.

لنظر	الموجودين حاليا	المنوقع عودتهم	المنوقع سفرهم	المنوقع وجودهم عام 1961
				1962
نكلترا	170	18	16	168
مالايا الغربية	278	30	18	266
يطاليا	1			1
سويسرا	5	2		3
فرنسا	27	7		20
المصا	11	9	5	7
سبانيا	1	-		1
لنغاريا	12	-		12
بولونيا	1	-		1
المانيا الديمقراطية	3	-		3
حيكوسلوفاكيا	11	-		11
أمريكا	158	29		26
تركيا	211	-		211
لبنان	10	1		1
سوريا	5	1		4
لجمهورية العربية المتحدة	42	12		30
المجموع	946	106	39	879

وفي ضوء ذلك تتضح أبعاد السياسة التعليمية التي انتهجتها ثورة 14 تموز 1958 في إطار

الانفتاح والتواصل مع العالم من أجل الارتقاء بالجانب العلمي والأكاديمي وبما يخدم التطلع نحو

تعزير بناء المؤسسات العلمية المختلفة في العراق لمواكبة روح العصر آنذاك.

(1) 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 464

الفصل الثاني

موقف الصحافة البغدادية من التشريعات

القانونية للتربية والتعليم

المبحث الأول: قوانين وزارة التربية والتعليم

المبحث الثاني: نقابة المعلمين

المبحث الثالث : الاتحاد العام لطلبة العراق

المبحث الأول

قوانين وزارة التربية والتعليم

أولت الحكومة العراقية اهتمامها بالتعليم أسوة ببقية الوزارات الخدمية إذ عملت على فتح وتوسيع العديد من المدارس، فضلا عن زيادة المعاهد وخصوصا التعليمية، والعمل على نشر الثقافة ورفع المستوى التعليمي في العراق⁽¹⁾.

ولتكريس ذلك عملت الحكومة على إصدار العديد من القوانين والنظم والتشريعات القانونية التي تصب في رفع المستوى التعليمي والتربوي ولتكون ضمانا لنجاحها، فضلا عن إجراء التعديلات لبعض القوانين، ومنها قانون جامعة بغداد رقم 28 لسنة 1958، ونظام معاهد اعداد المعلمين للمدارس الابتدائية، وتأسيس نقابة المعلمين التي أخذت حيزا من التعديلات في بعض المواد التي تخدم المعلم في الناحية المادية والثقافية، كذلك وضع النظام الداخلي لاتحاد الطلبة العام ورعايته، ولايصال هذه القوانين والتشريعات إلى الرأي العام اهتمت الصحافة العراقية لاسيما البغدادية منها بمتابعة وتغطية العديد من القوانين والأنظمة والتعديلات ونشر التفاصيل حولها.

قانون جامعة بغداد رقم (28) لسنة 1958:

يعود تاريخ إنشاء الكليات في العراق الى أواخر العهد العثماني، إذ تم تأسيس كلية الحقوق عام 1908، وكلية الطب 1927، ثم دار المعلمين العليا 1932، وكلية الصيدلة 1936 وتبعتها الكليات ذو الاختصاصات المختلفة تباعا⁽²⁾. وصدر قانون جامعة بغداد رقم 60 في حزيران عام 1956⁽³⁾. وبرغم من تأسيس الجامعة التي تعد خطوة مهمة في

(1) ماجد شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم 1958-1959، دار الوراق، لندن، 2007، ص 89.

(2) رنا حكمت عباس البياتي، واقع التعليم العالي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية ابن رشد، جامعة بغداد، 2011، ص 43.

(3) جريدة الوقائع العراقية، العدد 3806، في 14 حزيران 1956.

سبيل الارتقاء بالمستوى العلمي، والتي جاءت نتيجة المطالبة الشعبية من قبل المهتمين والمتقنين، إلا أن القانون لم ينفذ وبقي معطلاً حتى أواخر عام 1957، إذ تم تعيين الدكتور متي عقراويول رئيساً لجامعة بغداد، إذ قرر المجلس التأسيسي للجامعة في جلسته الأولى في 27 تشرين الثاني عام 1957، ربط الكليات برئاسة الجامعة، وأوصى أن يكون الارتباط إدارياً وفنياً على أن لا يعد هذا الربط ضمّاً للكليات إلى الجامعة حتى يتم دراسته وإعادة تنظيم عمل الكلية حسب ما يقتضيه القانون ثم ضمها نهائياً⁽¹⁾.

وقد أصدرت وزارة المعارف قراراً يقضي بربط الكليات، "الآداب - كلية دار المعلمين - كلية الهندسة - كلية الصيدلة - كلية طب الأسنان - كلية التجارة" برئاسة جامعة بغداد ابتداءً من كانون الأول عام 1958⁽²⁾.

بعد قيام النظام الجمهوري في 14 تموز 1958 أولت الحكومة رعايتها بالجامعة وجعلها في مقدمة أهتماماتها، على أساس أن الجامعة منظمة أساسية تسهم في تزويد الجمهورية بعناصر علمية كفوءة بمختلف الاختصاصات وسد الحاجات العديدة في أجهزة الدولة ومرافق الإنتاج⁽³⁾. وضمن هذا التوجه شكلت لجنة لدراسة أوضاع التعليم العالي في ضوء ظروف العراق الجديدة، وأوضحت اللجنة إلغاء قانون رقم (60) لسنة 1956، والاستعاضة عنه بقانون آخر لمشروع قانون جامعة بغداد⁽⁴⁾.

(1) حسن الدجيلي، تقدم التعليم العالي في العراق، بغداد، 1963، ص251.

(2) المصدر نفسه، ص251.

(3) جريدة الزمان، العدد 6312، في 11 أيلول 1958.

(4) عبد الله عبد الجبار، جامعة بغداد واجباتها ولهدافها، دليل جامعة بغداد، ص5.

ويورد الدكتور جابر عمر⁽¹⁾ في حديثة لصحيفة الزمان عن مشروع القانون الجديد مانصه " ان مجلس الوزراء وافق على تعديل قانون جامعة بغداد وحالته إلى موضع الترقية⁽²⁾ ، وفي 15 أيلول صدر قانون تأسيس جامعة بغداد رقم (28) لسنة 1958 " ⁽³⁾.

وأضافت الزمان " أنَّ مجلس الوزراء وافق على مشروع القانون الجديد لجامعة بغداد والذي رفعه إليه الدكتور جابر عمر وزير التربية والتعليم، وأن القانون نص على انشاء جامعة في مدينة بغداد واقتراح مجلس جامعة جديد، وتشجيع البحث العلمي والعمل على رقي وتقديم العلوم والفنون"، وان الجامعة تضم كليات: الاداب والعلوم و الحقوق و التجارة و كلية التربية و كلية التحرير و الطب و طب الأسنان و كلية الصيدلة و الطب البيطري والزراعة و كلية الهندسة"، وأن اللغة العربية لغة التعليم في الجامعة مالم يقرر مجلس الجامعة في احوال خاصة بتدريس بعض المواد او الموضوعات بلغة أخرى ⁽⁴⁾.

وأوردت صحيفة البلاد عن القانون الجديد لجامعة بغداد مانصه: " ان القانون الجديد بجامعة بغداد جعل كلية التربية بدل من دار المعلمين العليا، واصبح معهد دار المعلمين العليا يعرف في القانون الجديد باسم كلية التربية، وفك ارتباط كلية الطب البيطري وكلية الزراعة من الوزارة، والحاقها بجامعة بغداد ⁽⁵⁾.

وعن أهم التعديلات التي حدثت على قانون جامعة بغداد الجديد وبين قانون جامعة بغداد الذي اصدر في العهد الملكي عام 1956 ماييلي:

-
- (1) ولد في مدينة راوة، وزاول مهنة التدريس وتقلد مناصب تربوية وادارية مهمة في جامعة بغداد، وعين بمصوب وزير التربية والتعليم في وزارة عبد الكريم قاسم عند قيام ثورة 14 تموز 1958: يطر، اعلام العراق الحديث، باقر امين الورد ج / 1، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ص 192.
 - (2) جريدة الزمان، العدد 6344، في 17 آب 1958.
 - (3) تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، المصدر السابق، ص 342.
 - (4) جريدة الزمان، العدد 6348، في 22 أيلول 1958.
 - (5) جريدة البلاد، بغداد، العدد 5311 - 5335، في 6 - 31 تشرين الأول 1958.

أ- إلغاء مجلس الامناء والاكثفاء بمجلس الجامعة⁽¹⁾، اما في السابق فكان مجلسان (الأمناء و الجامعة)⁽²⁾

ب- إن مجلس الوزراء يعين أول رئيس للجامعة وباقتراح وزير التربية والتعليم ومرسوم ولمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك يكون باقتراح من وزارة التربية والتعليم من بين ثلاثة يرشحهم مجلس الجامعة ويكون التعيين بموافقة مجلس الوزراء، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وقد اشترط على رئيس الجامعة أن يشغل منصب أستاذ في الجامعة⁽³⁾ اما في العهد الملكي فان مجلس الوزراء يعين أول رئيس للجامعة وباقتراح من وزير المعارف وإرادة ملكية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، اما بعد ذلك فيكون الترشيح من مجلس الجامعة⁽⁴⁾.

وفيما يخص أعضاء الهيئة التدريسية فقد أشارت الجريدة الرسمية الى انالمادة الرابعة والثلاثون نصت ان يشترط من يعين مدرساً ان يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه معترف بها من مجلس الجامعة او على درجة علمية يعدها المجلس معادلة لها، فضلا عن ان الحاصلين على شهادة الماجستير يعينون مدرسين على ان يكون قد امضى ثلاث سنوات على ممارسة مهنته⁽⁵⁾، في حين ان المادة الحادية والثلاثون من قانون 60 لسنة 1956 تشترطعين مدرس في الجامعة ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه او درجة علمية او امتياز من إحدى الكليات او المعاهد الفنية على ان تكون الدكتوراه قد امضى عليها خمس سنوات⁽⁶⁾.

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 34، في 25 أيلول 1958.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 5311، في 6 تشرين الأول 1958.

(3) جريدة الوقائع العراقية، العدد 34، في 25 أيلول 1958.

(4) جريدة الوقائع العراقية، العدد 5311، في 6 تشرين الأول 1956.

(5) جريدة الوقائع العراقية، العدد 34، في 25 أيلول 1958.

(6) جريدة الوقائع العراقية، العدد 5311، في 6 تشرين الأول 1956.

أ - التعديل الأول لقانون جامعة بغداد:

بعد صدور قانون جامعة بغداد رقم 28 لسنة 1958، أنهت وزارة التربية والتعليم، رفع قانون التعديل الأول لجامعة بغداد الى مجلس الوزراء للموافقة عليه والذي يختص بتقييم الكوادر التدريسية ونقل الضعفاء منهم الى الدوائر الاخرى⁽¹⁾.

وقد تابعت الصحافة البغدادية هذا التعديل، و نشرت صحيفة الزمان تفاصيل تعديل قانون جامعة بغداد وقد أوردت ما نصه: " ان الاسباب الموجبة جاءت نتيجة ضم الكليات الى جامعة بغداد والتي ورثت منها الجامعة الهيئات التدريسية الضعيفة في المستويات العلمية.. لذلك وجب نقل هذه الكوادر الى الدوائر الاخرى، وان ذلك يتطلب الاطلاع على الوثائق والشهادات الخاصة بكل عضو من الهيئات التدريسية في الكليات..⁽²⁾ هذه الإجراءات تعكس مدى الاهتمام الذي كانت توليه الدولة للجامعة من الناحية العلمية في سياق وظيفتها المستقبلية انذاك وفي اطار التهيؤ لاعداد الكوادر العلمية المتميزة.

ب - تعديل قانون جامعة بغداد رقم (28) لسنة 1958:

ان الاسباب الموجبة التي دعت مجلس الوزراء المصادقة على تعديل المادة الخمسين من قانون جامعة بغداد رقم 28 لسنة 1958 والتي تنص " الى حين صدور انظمة وتعليمات جديدة يعمل بالانظمة والتعليمات الخاصة بالكليات التي التحقت بالجامعة وذلك بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون"، وبناء على ما عرضه وزير المعارف جاء نتيجة تطبيق مواد القانون المذكور، ووجد ان العديد من انظمة الكليات تتعارض مع بعض

(1) د ك و، 2، قرارات مجلس الوزراء المتخذة من 1/1 / 1959 - 29/ 6 / 1959، رقم الملف 244 في 7 آذار 1959، جريدة الوقائع العراقية، العدد 145، في 24 اذار 1959؛ الجمهورية العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959، القسم الاول للقوانين، مطبعة حكومية، بغداد، ص 177-178.

(2) جريدة الزمان، العدد 6505، في 28 شباط 1959.

مواده وتلافياً لما قد يؤدي اليه تعديل الانظمة الخاصة بالكلية من اجراءات طويلة تسبب تأخير المعاملات ورغبته في ان يسود التساوي جميع منتسبي الكليات لذا ارتأى مجلس الجامعة تعديل المادة المذكورة بحيث تصبح كافة الانظمة الخاصة بالكليات تعليمات وحينذاك يزال كل تعارض قد يحصل بين الانظمة المذكورة ومواد قانون الجامعة⁽¹⁾.

و نصت المادة الاولى من القانون "تعديل المادة الخمسين من قانون جامعة بغداد رقم 28 لسنة 1958 وتصبح كما يأتي، "تعتبر كافة الأنظمة الخاصة بالكليات التي التحقت بالجامعة تعليمات لحين صدور أنظمة جديدة"⁽²⁾. وذكرت صحيفة الزمان في تغطيتها لتعديل قانون جامعة بغداد قبل إصداره، بعنوان "تعديل قانون الجامعة". من خلال لقائها مع رئيس جامعة بغداد الدكتور عبد الجبار عبد الله⁽³⁾ الذي تم تعيينه للمنصب في 19 شباط 1959⁽⁴⁾.

اوضحت فيه " إنَّ رئيس الجامعة رأى ان القانون المقترح استهدف عدة امور منها ان لا يكون لسلطة خارجية عدا مجلس الجامعة تأثيراً للجامعة، وان لا يسمح بالتغييرات التي تحصل في الجامعة ببطء، وان يكون في القانون مرونة تعطي مجال الاجتهاد"⁽⁵⁾.

واشارت الصحيفة في عدد اخر بعنوان " تعديل قانون جامعة بغداد" الى ان رئيس جامعة بغداد ترأس اجتماعاً مع بعض اعضاء مجلس الجامعة لدراسة مشروع قانون

(1) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959، القسم الاول، المصدر السابق، مطبعة حكومية، ص 832.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 259، في 17 تشرين الثاني 1959.

(3) عالم فيزيائي، ولد في ميسان عام 1911، اكمل دراسته الثانوية في بغداد عام 1930، حصل على شهادة الدكتوراه من معهد مسانشوستر التكنولوجي بأمریکا في العلوم، عين امين عام لجامعة بغداد، ووكيلاً لرئيس الجامعة ثم عين رئيساً للجامعة عام 1959، وفي اعوام الستينات من القرن العشرين عمل أستاذاً باحثاً في الجامعات الأمريكية ينظر: حميد المطيعي، المصدر السابق، ص 136.

(4) د ك. و. / 2، قرارات مجلس الوزراء من 1 / 1 / 1959 - 6 / 29 / 1959، رقم الملف 219، في 18 آذار 1959

(5) جريدة الزمان، العدد 6554 في 31 أيار 1959.

جامعة بغداد المعدل الذي سيرفع الى وزارة المعارف وان اللجنة التي تدرس مشروع التعديل تضم نحو اربعين استاذاً قد ناقشوا المشروع المقترح".

وتواصل الزمان متابعتها لقانون التعديل وذكرت في عنوان "تعديل قانون جامعة بغداد" ذكرت فيه "ان وراة المعارف طالبت رئاسة ديوان مجلس الوزراء اخذ موافقة المجلس بشأن تعديل قانون جامعة بغداد".

واضافت " ان وزارة المعارف اوضحت في طلبها انه عند تطبيق قانون جامعة بغداد لاحظت الجامعة ان العديد من انظمة الكليات تعارض بعض موادها وبنتيجة ذلك يصيب بعض الحيف من تسبي قسم من الكليات ولاسيما طلبة كلية الصيدلة".

وتضيف الصحيفة " وبالنظر لرغبة الوزارة ان يسود التساوي جميع منتسبي الكليات فانما أقدمت على تعديل قانون الجامعة بما يتلاءم والوضع الحاضر"⁽¹⁾.

من ذلك يتضح ان الوزارة ورئاسة الوزراء كانت تهتم بشؤون التعليم العالي والجامعات بهدف الارتقاء بالمستوى العلمي وبيان مسؤولية الجامعة في ذلك وكانت لصحافة البغدادية التغطية المتواصلة في نشر المواضيع قبل وبعد اصدار القوانين التي تخص التربية والتعليم.

ج- نظام حسابات جامعة بغداد رقم (79) لسنة 1959:

أعدت رئاسة جامعة بغداد حسابات جديدة للجامعة يعطي لها سلطة التصرف بالأموال بصفة نهائية لمجلس الجامعة، واحتوى النظام على ثلاثة وخمسين مادة منها⁽²⁾:

بينت المادة الأولى منه تطبيق احكام هذا النظام على حسابات الجامعة ومؤسسات والكلية الداخلة حساباتها في ميزانية الجامعة.

(1) جريدة الزمان، العدد 4685، في 10 تشرين الثاني 1959.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 387، في 11 كانون الثاني 1960؛ مجموعة القوانين والأنظمة للسنة 1959 القسم الثاني ص 423-433.

وبينت المادة الثانية ميزانية الجامعة، والسنة المالية، والدورة الحسابية، فيما ذكرت المادة الثالثة ان على الكليات والمعاهد والمؤسسات التابعة للجامعة تُحضر تخمينات المصروفات والايادات الخاصة بها وتودعها الى رئاسة الجامعة قبل اليوم الاول من شهر تشرين الاول وعلى رئيس الجامعة بعد تدقيقها واجراء التعديلات التي يراها ضرورية ان يدخلها في الميزانية العامة للجامعة ويعرضها على مجلس الجامعة قبل نهاية شهر تشرين الثاني.

واعطت المادة الرابعة مجلس الجامعة تولى دراسة التخمينات ميزانيتها المقدمة من رئيس الجامعة تمهيداً لأقرارها وعرضها على مجلس الوزراء قبل نهاية كانون الاول.

اما المادة الخامسة من النظام الجديد فإن لمجلس الجامعة وعند تأخر تصديق ميزانيتها في مجلس الوزراء صلاحية إعطاء الامر بالعمل بتخمينات ميزانية السنة المالية التي لم تصرف او بميزانية السنة المالية السابقة لها ايها اقل.

وأوضحت المادة السادسة أنه ليس للجامعة والكليات او المؤسسات التابعة لها ان تتجاوز الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية ولا يحق لها ان تزيد اعتماداتها باي نوع من الايرادات الخاصة او التبرعات، عدا ما نصت عليه المادة السابقة من هذا النظام والذي تشير الى ان لرئيس الجامعة قبول التبرعات والهبات والاقواف التي يتقدم بها الاشخاص او المؤسسات للجامعة بعدا استحصل مصادقة مجلس الجامعة إن لم يكن هناك محذور من قبولها، وفي هذه الحالة تسجل الاموال غير المنقولة باسم الجامعة ويقيّد المبلغ المتبرع به ايرادا في حسابات الجامعة تحت عدد خاص ويصرف لإغراض الجامعة دون تحديد الا اذا اشترط المتبرع تخصيص المبلغ المتبرع به لعمل معين ووافق على ذلك مجلس الجامعة فعندئذ تصرف الاموال المذكورة على الاعمال التي خصصت لها حصراً ولرئيس الجامعة صلاحية زيادة اعتمادات الفصول بنسبة المصروفات الواقعة عليها من التبرعات المذكورة دون حاجة لاستحصل مصادقة مجلس الوزراء.

وركزت الصحف البغدادية ومنها الزمان في متابعتها مشروع نظام حسابات جامعة بغداد قبيل اصداره، وذكرت ان جامعة بغداد تعد قانون حسابات جديداً لها، وبينت الصحيفة أن مصدراً لها في رئاسة الجامعة صرح لها ان الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس

الجامعة رفع للجهات المختصة قانون الحسابات العامة للجامعة. وأضافت الصحيفة "ان القانون الجديد سيمنح الجامعة حق إدارة أموالها بنفسها وترك مجلس الجامعة سلطة الصرف"⁽¹⁾.

وفي عدد اخر وتحت عنوان "اعداد نظام حسابات جامعة بغداد " بينت الزمان "ان رئيس جامعة بغداد وخلال لقائها الخاص به ذكر انه تم اعداد نظام حسابات للجامعة وانه مازال رهن دراسة دائرة التدوين القانوني"، و اضاف رئيس الجامعة "ان هذا النظام يحقق بعض المبادئ منها، ان الجامعة تدير اموالها بنفسها، وان تعطي سلطة التصرف باموال الجامعة بصفة نهائية لمجلس الجامعة، و اشار ايضا الى ان المواد الاخرى في النظام مشابه للعمليات الحسابية الاعتيادية"⁽²⁾.

وذكرت ايضا في عنوان " تعديل قانون جامعة بغداد " بينت فيه "ان رئاسة جامعة بغداد رفعت الى وزارة المعارف أخيرا نظام حسابات الجامعة وهو في طريقه الى مجلس الوزراء"⁽³⁾.

قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958:

وضع قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958 في واحد وأربعين مادة مقسمة على تسعة فصول⁽⁴⁾، بعد موافقة المجلس الوزاري عني الفصل الأول بمادته الاولى ان واجب وزارة التربية والتعليم بناء جيل واع مستنير يؤمن بالله والوطن...، و اشار الفصل الثاني الى التعليم الابتدائي ورياض الاطفال والذي نصت مادته العاشرة ان التعليم الزامي ويطبق في الاماكن التي تعلنها الوزارة عندما تتوفر الوسائل الضرورية ومن يخالف ذلك من اولياء التلاميذ يعاقب بغرامة لاتتجاوز ثلاثة دنانير، اما الفصل الثالث

(1) جريدة الزمان العدد 6534، في 5 أيار 1959.

(2) جريدة الزمان العدد 6554، في 31 أيار 1959.

(3) جريدة الزمان العدد 6554، في 31 أيار 1959.

(4) جريدة الوقائع العراقية، العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958.

فقد تحدث عن التعليم الاعدادي والثانوي، بينما اقتصر الفصل الرابع على التعليم العالي، وخص الفصل الخامس التعليم المهني والفني.

وذكر الفصل السادس دور المعلمين، والفصل السابع البعثات، وكان الفصل الثامن يتحدث عن المدارس الاهلية والاجنبية، بينما كان الفصل التاسع والاخير عن الادارة والتفتيش⁽¹⁾.

وقد اتسم موقف الصحافة البغدادية بالإيجاب في نشر القانون في الصحف المحلية وما احتواه هذا القانون من نهج جديد لتطوير العملية التربوية ورفع مستوى التعليم في العراق.

وكانت صحيفة الزمان السباقة في نشر قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958، وأوضحت بعنوانين رئيسية في الصفحة المحلية: "مجلس الوزراء يوافق على القانون الجديد لوزارة التربية والتعليم"، "القانون يمنع منعاً مطلقاً الاحاد وفساد الاخلاق واثارة النعرات السياسية"، ذكرت فيها تفاصيل القانون الجديد وقالت "ان مجلس الوزراء وافق على القانون الجديد الذي نصت مادته الاولى ان واجب وزارة التربية والتعليم بناء جيل يؤمن بالله والوطن ويتمسك بمبادئ الحق والخير من خلال تأسيس وادارة المدارس الحكومية على اختلاف درجاتها وانواعها ومراقبة المدارس الاهلية والاجنبية وتوجيهها نحو الاهداف العامة التي تسير عليها المدارس الحكومية وتنظيم شؤون الشباب بصورة عامة، والعمل بكل الوسائل الممكنة على محو الامية بأسرع وقت⁽²⁾. فضلا عن ان الصحافة قد اسهمت في نشر الوعي باهمية التربية والتعليم في حياة الشعب.

أ- التعديل الأول لقانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958:

عملت وزارة التربية والتعليم على وضع التعديل الأول لقانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958، الذي تضمن تعديل ثلاث مواد، وقد صادق مجلس الوزراء على التعديل بعد ما عرض وزير التربية والتعليم التعديل المطلوب.

(1) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958، القسم الثاني، مطبعة حكومية، بغداد 1959، ص123.

(2) جريدة الزمان، العدد 6371، في 20 تشرين الأول 1958.

تضمنت المادة الأولى، إلغاء المادة الثامنة عشر من قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958 وحل محلها المادة الثامنة عشر والتي تضمنت:

أ. على وزارة التربية والتعليم أن تؤسس معاهد ودورات لإعداد المعلمين والمعلمات لمختلف المراحل وأنواعها الفنية والمهنية، ويقبل في هذه المعاهد والدورات من يحمل شهادة الدراسة الإعدادية.

ب. الوزارة التربية والتعليم ان تفتح دورات تربوية (لرجال الدين) الذين يجتازون امتحاناً خاصاً في دروس اختصاصهم باللغة العربية والدين ويعامل هؤلاء بعد تخرجهم معاملة خريجي الدورات التربوية التي مدتها سنة واحدة بعد الدراسة الثانوية من حيث شروط التعيين ومقدار الراتب وفق نظام يصدر بذلك.

أما المادة الثانية من قانون التعديل فنصت إلغاء المادة التاسعة عشرة من القانون وحل محلها الآتي:

المادة التاسعة عشرة والتي تضمنت: لا يعين للتدريس في المدارس الابتدائية الا من تخرج من دور المعلمين والدورات التربوية ويجوز عند الحاجة تعين خريجي المدارس الثانوية او ما يعادلها معلمين مستخدمين ولا يعينون موظفين في التعليم ما لم يجتازوا دورة تربوية... أما المادة الثالثة من القانون إضافة كلمة (وتجارة) بعد جملة (للمواضيع الصناعية) الواردة في المادة العشرين من القانون⁽¹⁾.

وقد اهتمت الصحف البغدادية في متابعتها بالتعديل الأول لقانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958 وكذلك قبل اجراء التعديل، و ذكرت صحيفة الزمان تحت عنوان " وزير التربية والتعليم الدكتور جابر عمر يفرغ من دراسة تعديل نظام الوزارة"، اوضحت فيه "ان وزير التربية أنهى من وضع التعديل لنظام الوزارة وإرساله الى ديوان

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 96، في 16 كانون الاول 1958.

التدوين القانوني في وزارة العدلية لدراسته⁽¹⁾. وبينت صحيفة البلاد فيعنوان "قانون وزارة التربية والتعليم يعدل على اساس تأسيس معاهد ودورات لاعداد المعلمين والمعلمات"، ونشرت الصحيفة تفاصيل التعديل اوضحت فيه "ان مجلس الوزراء وافق على تعديل قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958⁽²⁾".

أما صحيفة الثورة فقد اشارت في صفحاتها الداخلية العناوين الاتية "تعديل قانون وزارة التربية والتعليم"، و"تأسيس معاهد ودورات لاعداد المعلمين والمعلمات" و"جواز تعيين خريجي كلية الحقوق والكليات الأخرى لإدارة المدارس الثانوية والتعليم فيها"⁽³⁾.

ب- التعديل الثاني لقانون وزارة التربية والتعليم رقم (39) لسنة 1958:

عملت وزارة التربية والتعليم على ايجاد الية جديدة للإشراف العام على المكتبات العامة والمدرسية بما يلائم انتهاج سياسة جديدة وفق الاصول التربوية، وتوجيه المكتبات بالشكل الذي يجعل منها حركة فكرية وتعليمية للجمهورية فأجرت تعديل على قانون وزارة التربية والتعليم رقم (39) لسنة 1958.

ولاحظت الوزارة بعد البدء بتطبيق منهج الدروس العلمية العقلية والالية في المدارس الزراعية واعمال الحقوق وما يترابط معها من اعمال اخرى، ولعدم وجود تصريح تعيين هؤلاء الموظفين في المدارس الزراعية لتدريس تلك المواضيع عدلت الوزارة المادة العشرين بما يحقق ذلك.

فقد نصت المادة الثانية من قانون التعديل "تضاف عبارة (وتنظيم المكتبات العامة والمدرسية وتوجيهها) الى الفقرة السابعة من المادة الاولى⁽¹⁾ من قانون وزارة التربية

(1) جريدة الزمان، العدد 6344، في 17 ايلول 1958.

(2) جريدة البلاد، العدد 5373، في 1 كانون الأول 1958.

(3) جريدة الثورة، العدد 45، في 13 كانون الأول 1958.

والتعليم رقم (39) لسنة 1958، اما المادة الثانية فقد اضافة كلمة (والزراعية) بعد جملة (للمواضيع الزراعية) الواردة في المادة العشرين⁽²⁾ من القانون⁽³⁾، ولم تنشر الصحف البغدادية اهتماماً في التعديل الثاني لقانون وزارة التربية والتعليم رقم (39) لسنة 1958.

1) نصت المادة الأولى: ان واجب وزارة التربية والتعليم هو بناء جيل واع مستير يؤمن بالله وبالوطن ويثق بنفسه وامته، ويستهدف المثل العليا في السلوك الفردي والاجتماعي ويستمسك بمبادئ الحق والخير... ولتحقيق ذلك عليها ان تقوم بما يأتي:

أولاً: تأسيس وإدارة المدارس الحكومية على اختلاف درجاتها وأنواعها.

ثانياً: مراقبة المدارس الاهلية والاجنبية وتوجيهها نحو الاهداف العامة التي تسير عليها المدارس الحكومية.

ثالثاً: تنظيم شؤون الشباب بصورة عامة ولا سيما عن طريق الفتوة (التدريب العسكري) والكشافة والرياضة البدنية والنشاط الاجتماعي

رابعاً: العمل بكل الوسائل الممكنة على محو الامية بأسرع وقت.

خامساً: العناية بالفنون الجميلة.

سادساً: العناية بشؤون الآثار مع انشاء المتاحف.

سابعاً: تشجيع الحركات العلمية والادبية وحماتها والاهتمام بنشر الثقافة العامة..

ثامناً: تعيين بانهضة خاصة كيفية قيام وزارة التربية والتعليم بواجباتها المبينة بهذه المادة ينظر: قانون رقم 39 لسنة 1958، جريدة الوقائع العراقية، العدد، 55، في 15 تشرين الأول 1958.

2) نصت المادة العشرين: يجوز توظيف فنيين ممن لم يحصلوا على الشهادات المخصوص عليها في المادة التاسعة عشرة للمواضيع الصناعية والفنون البيتية والفنون الجميلة والتربية البدنية بشرط ان يكونوا قد حصلوا على شهادات بهذه الفروع من معاهد تعترف بها وزارة التربية والتعليم: ينظر المصدر نفسه.

3) جريدة الوقائع العراقية، العدد 145، في 24 اذار 1959؛ مجموعة القوانين والأنظمة، القسم الأول، المصدر السابق، ص 180

نظام وزارة التربية والتعليم رقم 19 لسنة 1958

أقر هذا النظام التشكيلات الجديدة لوزارة التربية والتعليم فيه، ووافق مجلس الوزراء على نظام وزارة التربية والتعليم رقم 19 لسنة 1958 بسبعة عشر مادة⁽¹⁾ قسمت فيه مسؤوليات وزير التربية والتعليم في سياسة الوزارة وتوجيهها والإشراف على تنفيذ القوانين والانظمة. وكانت من أهم مواد القانون المادة الثانية التي نصت ان وزارة التربية والتعليم تتألف من⁽²⁾:

- 1 - مديرية التعليم العامة
- 2 - مديرية التعليم المهني العامة
- 3 - مديرية الشؤون الفنية العامة
- 4 - مديرية الإدارة العامة
- 5 - اللجنة العليا للبحوث والتوجيه
- 6 - المفتشية العامة
- 7 - مديرية الآثار العامة
- 8 - المجمع العلمي

وأشارت المادة الثالثة من القانون الى ان مديرية التعليم العامة يرأسها مدير عام ذو شهادة عالية تخصص في التربية والتعليم وخبرة فيها يشرف على شؤون التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الرسمي منها والاهلي والاجنبي.. وترتبط به الدوائر الآتية:

1. مديرية التعليم الابتدائي والتربية الأساسية.
2. مديرية التعليم الثانوي.

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958.

3. مديرية التربية البيتية.

4. مديريات التربية والتعليم.

اما المادة الرابعة من القانون فقد نصت " ان مديرية التعليم المهني العامة ترتبط بها ماييلي:

1. مديرية اعداد المعلمين.

2. مديرية التعليم الزراعي.

3. مديرية التعليم الصناعي.

4. مديرية الفنون الجميلة والبيتية.

5. مديرية التعليم التجاري.

واوضحت المادة الخامسة ان مديرية الشؤون الفنية العامة ترتبط بها الدوائر الآتية:

1. مديرية البعثات.

2. مديرية المناهج والكتب ووسائل الايضاح.

3. مديرية الامتحانات والشهادات.

4. مديرية العلاقات الثقافية.

5. الملحقات الثقافية.

و نصت المادة السادسة من القانون ان مديرية الإدارة العامة ترتبط بها الدوائر التالية

وبالإعمال الموزعة لها:

1. مديرية الإدارة والذاتية.

2. مديرية الحسابات.

3. مديرية التجهيزات.

4. مديرية المختبرات.

5. شعبة المباني.

وبينت المادة السابعة ان اللجنة العليا للبحوث والتوجيهات تشرف على الدوائر الآتية:

1. مديرية الإحصاء التربوي.

2. مديرية النشر والتأليف.

3. مديرية المكتبات.

4. لجنة المعادلة والشهادات.

وذكرت المادة الثامنة من نظام رقم 19 ان المفتشية العامة يرأسها مفتش عام ذو شهادة عالية وله خبرة بالتربية والتعليم وممارسة لا تقل عن عشرة اعوام.. وترتبط بالمفتش العام الشعبتان الاتيان:

1. شعبة المفتشين الإعدادي والثانوي والمهني.

2. شعبة التفتيش الابتدائي.

اما المادة التاسعة فقد اكدت ان المفتش العام يعاون هيئة التفتيش والتي تتالف على الأوجه الآتية:

1. مفتشون إختصاصيون ذو معرفة ممتازة وخبرة في التدريب واصوله ممن يحملون شهادات عالية..

2. مفتشون اختصاصيون في الادارة.

3. مفتشو التعليم الابتدائي.

والمادة الحادية عشر اشارت بان مجلس التربية والتعليم ينظر في الامور التالية:

1. ميزانية الوزارة واقرارها.

2. اللوائح والأنظمة الخاصة بالوزارة.

3. تعيين فروع البعثات العلمية.

4. الآلية في ضم الطلاب الى البعثات ومنح المساعدات المالية للطلاب الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة.

5. اقرار المناهج والكتب المدرسية وتملكها.

6. رسم السياسة التعليمية واقرار الخطط الجديدة فيها.

7. توزيع المنح المالية على المدارس والمؤسسات الاهلية.

8. تعضيد التأليف والترجمة والنشر.

9. النظر فيما يحيله الوزير من الامور.

واوردت المادة الثانية عشر ان مجلس مديرية التربية والتعليم السنوي يعقد برئاسة الوزير وعضوية المدراء العامين ورئيس اللجنة العليا للبحوث والتوجيه والمفتش العام والمفتشين الاختصاصيين ومديري التربية والتعليم في الالوية ومديرية الاقسام ورؤساء الشعب وينظر في الامور التالية:

1. ملاكات التعليم الإدارية والفنية وحاجات الألوية وعلاقتها بالميزانية.
 2. الوضع التربوي في البلاد من جميع نواحيه.
 3. توزيع المدرسين والمعلمين ونقلهم.
 4. إستعراض الاقتراحات التي يعرضها الوزير او احد الاعضاء لرفع مستوى التعليم في البلاد وتوسيعه وتوجيهه ويكون مدير الإدارة والذاتية سكرتيراً له.
- وقد نشرت الصحف البغدادية ومنها الزمان التشكيلات الجديدة للنظام الجديد لوزارة التربية والتعليم، وأشارت في عنوان "التشكيلات الجديدة التي اقرها النظام " التفاصيل القانون الجديد، قالت " ان مجلس الوزراء وافق عن النظام الجديد لوزارة التربية والتعليم الذي ينص على ان وزير التربية والتعليم مسؤولاً عن سياسة الوزارة وتوجيهها والاشراف على تنفيذ القوانين والانظمة فيها "، و اضافت " بمقتضى النظام الجديد تضم وزارة التربية والتعليم مديرية التعليم العامة، ومديرية التعليم المهني العامة، ومديرية الشؤون الفنية، واللجنة العليا للبحوث والتوجيه، والمفتشية العامة، ومديرية الآثار العامة، والمجمع العلمي، وذكرت ايضا " ان مديرية التعليم المهني العامة ترتبط بها كل من مديرية اعداد المهني، ومديرية التعليم الزراعي، ومديرية التعليم الصناعي، ومديرية الفنون البيئية والجميلة، ومديرية التعليم التجاري⁽¹⁾.

أ - تعديل نظام وزارة التربية والتعليم رقم 19 لسنة 1958

أجرت وزارة التربية والتعليم تعديل نظام الوزارة والتي تعنى إلحاق مديرية اعداد المعلمين الى مديرية التعليم العامة بدلا من مديرية التعليم المهني.

(1) جريدة الزمان، العدد 6371، في 20 تشرين الأول 1958.

نص القانون في مادته الاولى اعتبار العدد (1) من المادة الرابعة من نظام وزارة التربية والتعليم رقم 19 لسنة 1958 العدد (5) من المادة الثالثة منه⁽¹⁾.

وقد إهتمت الصحف البغدادية في متابعة التعديلات التي اقترتها وزارة التربية والتعليم قبيل موافقة مجلس الوزراء على تعديل نظام الوزارة، لاسيما صحيفة الثورة وذكرت: ان وزارة التربية والتعليم ستقوم بإصدار التعديل الثاني للوزارة، وأضافت: ان هذا التعديل يرمي الى الحاق مديرية اعداد المعلمين في ديوان الوزارة المذكورة بمديرية التعليم العامة بدلا من مديرية التعليم المهني العامة، وأوضحت الصحيفة: ان هذا التعديل يعود الى العلاقة الوثيقة لمديرية اعداد المعلمين بشؤون التعليم العام⁽²⁾.

ب - التعديل الثاني لنظام وزارة التربية والتعليم رقم 19 لسنة 1958:

اجرت وزارة التربية والتعليم تعديل اخر للنظام رقم 19 لسنة 1958 و نصت المادة الاولى من التعديل حذف الفقرة الرابعة من المادة السابعة⁽³⁾ من نظام وزارة التربية والتعليم رقم 19 لسنة 1958، اما المادة الثانية فقد اضافت العبارة "وتؤلف لهذا الغرض لجنة عليا لمعادلة الشهادات برئاسة مدير الامتحانات وعضوية مدير البعثات واستاذين ترشحهما جامعة بغداد" للفقرة الثانية من المادة الخامسة⁽⁴⁾ من النظام، اما المادة الثالثة من

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 100، في 25 كانون الأول 1958.

(2) جريدة الثورة العدد 12، في 9 تشرين الثاني 1958.

(3) نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من نظام وزارة التربية والتعليم - تتألف لجنة معادلة الشهادات برئاسة رئيس اللجنة العليا وعضوية مديري الامتحانات والبعثات وأستاذين ترشحهما الجامعة ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958.

(4) نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة يتولى أعمال مديرية المناهج والكتب ووسائل الإيضاح مدير ذو شهادة عالية مع اختصاص في التربية ويكون مسؤولا عن أعداد مناهج التعليم في مرحلته الابتدائية والثانوية المختلفة ومعاهد أعداد المعلمين والمعلمات للمدارس الابتدائية والفنون البيتية وعن تهيئة الكتب المدرسية بالعمل على تأليفها وطبعها والإحياء باستيراد ما يلزم منها ومن وسائل

نظام التعديل فتم اضافة كلمة " التفتيش" في عبارة "الذين مارسوا التفتيش والإدارة " الواردة في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة⁽¹⁾ وحل محلها كلمة "التدريس"⁽²⁾.

ولم تنشر الصحف البغدادية التعديل الثاني لنظام وزارة التربية والتعليم رقم 19 لسنة 1958.

ج - التعديل الثالث لقانون وزارة المعارف رقم (39) لسنة 1958

صادق مجلس الوزراء على قانون التعديل الثالث لوزارة المعارف، ونصت المادة الأولى في القانون حذف المادة الثانية⁽³⁾ من القانون، وحل محلها ما يأتي، "المادة الثانية" التي قسمت التعليم إلى أربع مراحل " الابتدائي، والمتوسط، والإعدادي، والعالِي "، وقسمت المدارس في ضوء التعديل إلى أربع درجات، وهي المدارس الابتدائية، والمدارس المتوسطة، والمدارس الإعدادية، والمدارس العالية. وقد أشارت المادة الثانية من قانون التعديل إلى أن

الإيصاح واللوازم المدرسية وبه ترتبط مطبعة الوزارة ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958.

(1) نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة يعين في مديرية التربية والتعليم لكل لواء عدد كاف من مفتشي التعليم في المدارس الابتدائية على أن يكونوا من ذوي الشهادات العليا الذين مارسوا التفتيش والإدارة مدة لا تقل عن سبعة أعوام وبرزوا فيها أو من تخرجوا من دار المعلمين الابتدائية، وكانت لهم خدمة ممتازة في الإدارة والتعليم لا تقل عن عشرة أعوام، وإذا توفر في اللواء ثلاثة مفتشين فأكثر يكون أقدمهم رئيساً لتوزيع العمل ويرتبط هؤلاء المفتشون بمديري التربية والتعليم في الأولوية من الوجهتين الإدارية والمالية فقط ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958.

(2) جريدة لوقائع العراقية، العدد 156 في 11 آذار 1959؛ مجموعة القوانين المخططة للسنة 1959 القسم الثاني، الأنظمة والمراسيم والتعليمات والبيانات والأنظمة الداخلية والقرارات التعريفية، الجمهورية العراقية وزارة العدل، مطبعة حكومية، بغداد 1960، ص 80.

(3) نصت المادة الثانية من قانون وزارة المعارف رقم 39 لسنة 1958 على أنه يجوز لوزارة التربية والتعليم إنشاء دورات فنية ومهنية حسب الحاجة ينظر: قانون وزارة المعارف رقم 39 لسنة 1958، جريدة الوقائع العراقية، العدد 55 في 15 تشرين الأول 1958.

تحل كلمة (الدراسة المتوسطة) محل (الدراسة الاعدادية) وكلمة (الدراسة الاعدادية) محل (الدراسة الثانوية) اينما وردت في القانون والانظمة الصادرة بموجبه، و تضمنت المادة الثالثة منح شهادة الدراسة الثانوية لكل من ينهي مرحلتي الدراسة المتوسطة والإعدادية⁽¹⁾، ولم تعرض الصحف البغدادية أي نشر للتعديل الثالث لقانون وزارة المعارف.

نظام وزارة المعارف رقم 57 لسنة 1959:

اعدت وزارة المعارف مشروع تعديل نظام الوزارة رقم (39) لسنة 1958 والتي اضيف اليها تأسيس مديريات عامة اخرى، و الغاء نظام وزارة المعارف رقم 19 لسنة 1958 وتعديلاته اذ وافق مجلس الوزراء على النظام الجديد والذي سمي بنظام وزارة المعارف رقم 57 لسنة 1959⁽²⁾:
تألف النظام الجديد من خمس وعشرين مادة، نصت المادة الاولى " أن وزير المعارف هو المسؤول عن سياسة الوزارة وتوجيهها والاشراف على تنفيذ القوانين والانظمة فيها، ويمثل جامعة بغداد في المجالس التنفيذية والتشريعية ويباشر الاعمال المناطة به فيما يتعلق بالجامعة وفق قانونها".

وجاء في المادة الثانية " أن وكيل الوزارة يساعد الوزير في ادارة شؤون الوزارة الفنية والادارية والمالية ويقوم بتنفيذ السياسة التربوية والتعليمية في جميع مراحل التعليم وفق الصلاحيات التي يخوله اياها الوزير، ويشترط ان يكون ذا شهادة عالية وترتبط مديريات التعليم العامة، والتعليم المهني العامة، والشؤون الفنية العامة، العلاقات الثقافية العامة، و التربية الرياضية العامة، و مديرية الادارة العامة، ومفتشية المعارف العامة، والاحصاء

(1) حريدة الوقائع العراقية، العدد 346 في 12 حزيران 1960؛ مجموعة القوانين والأنظمة للسنة 1960، القسم الأول القوانين، الجمهورية العراقية، وزارة العدل، طبعة حكومية، بغداد، 1961، ص 347-348.
(2) حريدة الوقائع العراقية، العدد 336، في 13 أيلول 1959.

التربوي، ومديرية المعارف العامة للدراسة الكردية ". وذكرت المادة الخامسة من النظام الجديد أن مديرية التعليم العامة ترتبط بها المديريات " مكافحة الأمية والتعليم الأساسي، و التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، واعداد المعلمين، والمعارف في الالوية ".

ونصت المادة السادسة "ان مديرية التعليم المهني العامة يرأسها مدير عام ذو شهادة عالية وخبرة في التعليم ومسؤول عن ادارة المدارس الزراعية والصناعية والحرفية والتجارية والفنون البيتية ويسعى بالتعاون مع رئيس جامعة بغداد والمعاهد العالية ومديرية البعثات لاعداد المدرسين فيها وربط واجراء التجارب والبحوث لاقتزان التعليم بالعمل المنتج وترتبط به المديريات، التعليم الصناعي، التعليم الزراعي التعليم التجاري، الفنون البيتية.

اما المادة السابعة من نظام الوزارة فقد أشارت الى ان مديرية الشؤون الفنية يرأسها مدير عام ذو شهادة عالية وخبرة في التعليم مسؤول عن وضع المناهج واعداد الكتب المدرسية ووسائل الايضاح والاشراف على شؤون الامتحانات ويعمل على تعضيد حركة التأليف والترجمة والنشر وتنظيم المكتبات وتنسيق البحوث الفنية بالتعاون مع المديريات الاخرى والتي ترتبط به مديرية " المناهج والكتب ووسائل الايضاح، الامتحانات والشهادات، التأليف والترجمة والنشر، المكتبات العامة والمدرسية، ومديرية الفنون الجميلة".

وذكرت المادة الثامنة ان مدير مديرية العلاقات الثقافية العامة ترتبط به المديريات: التبادل الثقافي، ومديرية البعثات، ودوائر الملحقين الثقافيين، ومديرية الاستعلامات.

بينما اوضحت المادة التاسعة ان مدير مديرية التربية الرياضية ترتبط بها المديريات: الرياضة المدرسية، والرياضة الاهلية، مديرية النشاط الطلابي والكشفي.

أما المادة العاشرة فقد نصت " ان مديرية الادارة العامة يرأسها مدير عام ذو شهادة عالية وخبرة في الشؤون الادارية مسؤول عن الامور الادارية والذاتية والمالية والتجهيزات والمختبرات والامور الحقوقية".

واوضحت المادة السابعة عشر ان مؤتمر مديري المعارف يعقد برئاسة الوزير وعضوية وكيل الوزارة والمديرين العاملين والمفتش العام والمفتشين الاختصاصيين ومديري المعارف في الالوية ومديري الاقسام.. ويجتمع المؤتمر مرتين في العام على الاقل ويقدم توصياته بملاكات التعليم والادارة والسياسة التربوية في البلاد من جميع نواحيها والمقترحات التي يعرضها الوزير او احد الاعضاء لرفع مستوى التعليم وتوسيع نطاقه وتوجيهه.

فيما اوضحت المادة الثالثة والعشرون من النظام الجديد الغاء نظام وزارة المعارف رقم 19 لسنة 1958 وتعديلاته⁽¹⁾.

وقد اولت الصحف البغدادية اهتماما كبيرا في تغطية وإبراز النظام الجديد لوزارة المعارف رقم (57) لسنة 1959، وذكرت صحيفة البلاد ان وزارة التربية والتعليم تعتزم إعادة النظر في جميع أنظمة الوزارة وجاء في عنوان لها " تعديل نظام وزارة التربية والتعليم"⁽²⁾، وإثناء صدور القانون الجديد اشارت الصحيفة الى ان وزارة المعارف لاحظت وجوب اصدار نظام جيد لها، وازافت " ان الوزارة بادرت الى اعداد لائحة روعي فيها وظائف جديدة للعمل على تحقيق اهداف الثورة في مجالها التعليمي والتربوي والثقافي" وقالت في عنوان "اصدار نظام جيد لوزارة المعارف" و " استحداث منصب وكيل الوزارة ومنصب مدير معارف عام لكرديستان"، وقد اوضحت البلاد في تفاصيل اخرى من الخبر استحداث منصب وكيل الوزارة مسؤولا تجاه الوزير على تنفيذ السياسة التربوية والتعليمية التي تقررها الحكومة وكذلك استحدثت ايضا منصب مدير عام في مناطق كردستان مسؤول تجاه الوزير عن شؤون التعليم في منطقة كردستان وعن اعداد المناهج ولوسائل التعليمية فيها وتوجيه حركة التأليف والترجمة والنشر⁽³⁾.

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 336، في 13 أيلول 1959.

(2) جريدة البلاد العدد 5489، في 17 نيسان 1959.

(3) جريدة البلاد العدد 5547، في 19 حزيران 1959.

وذكر وزير المعارف محي الدين عبد الحميد⁽¹⁾ في لقائه مع جريدة البلاد انه تم ادخال التعليم المهني في مناهج التعليم الثانوي وقال "ان الهدف التربوي من تنفيذ هذه الفكرة هو توثيق علاقة المدرسة بالمجتمع والحياة العلمية"، و اضاف " إنَّ الفكرة ستطبق أولاً في الصفوف المتوسطة ومن ثم يمكن التوسع فيها في الصفوف الثانوية ودور المعلمين بجانب الدراسات النظرية يتدرب الطالب في مدرسته المهنة التي سيختارها ويرغب بها سواء كانت تجارة او كهرباء او ميكانيك او نسيج او غيرها"⁽²⁾.

اما صحيفة الزمان فقد ذكرت في عنوان "تعديل نظام وزارة المعارف" ان الوزارة تعتزم ومن خلال جهاتها المختصة اعادة النظر في جميع انظمة الوزارة من اجل ان تكون منسجمة مع الوضع الجديد للعراق ومحقة الحاجات الثقافية والتربوية التي تفتقر اليها الجمهورية⁽³⁾ ، وذكرت ايضا "انها علمت من مصادرها بأن وزارة المعارف قد أنهت من اعداد مشروع تعديل نظام الوزارة"، و اضافت "إن النظام استهدف تأسيس ثلاث مديريات عامة وهي مديرية عامة كردستان ومديرية عامة للفنون الجميلة والثالثة مديرية عامة للعلاقات الثقافية"⁽⁴⁾.

(1) ولد في بغداد عام 1914، دخل الكلية العسكرية عام 1935 - 1936، ثم كلية الأركان 1941- 1943، درس الحقوق عام 1945 - 1950 ثم مدرسة كبار الصباط في ديفاييز في انكلترا عام 1953. اصبح امر الفرقة الرابعة المدرعة من 14 تموز 1958 الى 7 شباط 1959، عين وزيرا للمعارف عام 1959- 1960، ووزيرا للصناعة 1960- 1963 ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، بيروت، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007، ص457

(2) جريدة البلاد العدد 5688، في 18 كانون الأول 1959.

(3) جريدة الزمان العدد 519، في 17 نيسان 1959.

(4) جريدة الزمان العدد 550، في 26 أيار 1959.

أما صحيفة الثورة فقد نشرت النص الكامل للقانون نظام وزارة المعارف تحت عناوين " مجلس السيادة يقر نظام وزارة المعارف الجديد " و "توسيع نطاق التعليم الزراعي والتجاري" و " تأسيس مراكز مكافحة الامية"⁽¹⁾.

نظام المدارس الصناعية رقم (11) لسنة 1960:

احتوى نظام المدارس الصناعية على 40 مادة، بعد مصادقة مجلس الوزراء بناء على ما عرضه وزير المعارف استناداً الى المادة السادسة عشر⁽²⁾، والسابعة عشر⁽³⁾ من قانون وزارة المعارف رقم 39 لسنة 1958، وقد وضع النظام الخاص بالمدارس الصناعية على النحو الآتي⁽⁴⁾:

أ- الاحكام العامة تضمنت المادة الاولى ان تقوم وزارة المعارف بنشر التعليم الصناعي وتوجيه

الطلبة نحو الصناعة واتخاذها مهنة لهم وذلك عن طريق:

1- تأسيس مدارس متوسطة وثانوية وصناعية حسب مقتضى الحاجة.

(1) جريدة الثورة العدد 258، في 15 أيلول 1959.

(2) نصت المادة السادسة عشر من قانون وزارة المعارف رقم 39 لسنة 1958 - على وزارة التربية والتعليم ان تفتح مدارس ودورات فنية وتجارية وزراعية وصناعية ذات درجات مختلفة حسب مقتضى الحاجة: ينظر قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 55 في 15 تشرين الأول 1958.

(3) نصت المادة السابعة عشر من قانون وزارة المعارف رقم 39 لسنة 1958 - ان مالهج الدراسة للمدارس والدورات الواردة في المادة السادسة عشرة وشروط القبول فيها وادارتها وامتحاناتها تقرر بانظمة خاصة ينظر: قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958

(4) جريدة الوقائع العراقية، العدد 298، في 31 كانون الاول 1960؛ مجموعة القوانين والانظمة للسنة 1960، القسم الثاني، الانظمة والمراسيم والتعليمات والمناشير والبيانات، الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مطبعة حكومية، بغداد، 1961، ص29.

2- فتح صفوف صناعية مسائية ودورات دراسية خاصة للعمال ولخريجي المدارس الصناعية

عند الضرورة.

3- فتح معهد صناعي عالي للمعلمين يقبل فيه خريجو المدارس الثانوية الصناعية ويجوز

قبول خريجي الدراسة الثانوية (الفرع العلمي).

4- يدار هذا المعهد وفق تعليمات يصدرها وزير المعارف.

وذكرت المادة الثالثة عشر في احكام افتتاح المدارس وتعطيلها، انه يتم بدء الدراسة في المدارس الصناعية للطلبة في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول، وتنتهي السنة الدراسية بنهاية الامتحانات النهائية، وتبدأ السنة الدراسية للمدرسين في اول الاسبوع الثالث من شهر ايلول وتنتهي في نهاية حزيران، اما تعطيل المدارس فقد اشارت المادة الرابعة عشرة الى ان لادارة المدارس الصناعية تعطيل الدراسة في المواعيد نفسها التي تعطل فيها المدارس الصناعية، ولإدارة المدرسة تمديد مدة الدراسة لشهر اخر عند الضرورة وفقاً لتعليمات وزارة المعارف.

اما المادة الخامسة عشرة فقد اوضحت انه لا يجوز تعطيل الدراسة وتوقيف الدروس في غير المواعيد المقررة في هذا النظام الا عند الضرورة وحسبما تقرره وزارة المعارف ايضاً.

وذكرتالمادة السادسة عشر في نظام الهيئة التدريسية ان ملاك كل مدرسة صناعية يتألف

من:

1- مدير المدرسة

2- معاون المدير للشؤون الادارية

3- معاون المدير لشؤون المعامل

4- المرشد (ضابط ارتباط بين المدرسة والمعامل الخارجية)

5- رؤساء الاقسام والمدرسين والمعلمين (المدرسين)

6- ملاحظ الادارة وملاحظ القسم الداخلي والمحاسب ومأمور المخزن ومأمور المكتبة

والطبيب والموظف الصحي وكتبه ومستخدمين حسب الحاجة.

واوضحت احكام اللجان والمجالس في المادة العشرين من القانون - تشكيل المدارس الصناعية المجالس واللجان الاتي ذكرها لمساعدة الادارة في تنظيم الاعمال التي تعهد لكل منهما:

1- مجلس المدرسين

2- لجنة الانضباط

3- لجان المبيعات

4- لجنة النشاط المدرسي

5- لجنة تسليم الاوراق

6- لجان الدروس والامتحانات

واوضحتمادة الثانية والعشرون في احكام الانضباط الى الاعتناء والمحافظة على اثاث ولوازم المدرسة واجب على كل طالب واذا ثبت تعمد الطالب في تلفها او كسرها يغرم قيمة الضرر المترتب علاوة على العقوبة التي تنسبها المدرسة.

وفي جانب الاختبارات والامتحانات نصت المادة الثامنة والعشرون: تجري الاختبارات في المدارس الصناعية كما يأتي:

1- اختبارات صفية يومية تحريرية او شفوية.

2- امتحانات اجمالية تحريرية مرتين على الاقل خلال الفصل الاول من السنة الدراسية ومرتين على الاقل خلال الفصل الثاني منها.

3- امتحانات نهاية السنة وتبدأ في اول حزيران وتستمر مدة لا تتجاوز الاسبوعين ولوزارة المعارف ان تقرر تغيير مواعده اذا رأت ضرورة لذلك⁽¹⁾.

(1) حريدة الوقائع العراقية، العدد 298، في 31 كانون الثاني 1960؛ مجموعة القوانين والأنظمة للسنة 1960، القسم الثاني، الأنظمة والمراسيم والتعليمات والمنشآت والبيانات، الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مطبعة حكومية، بغداد، 1961 ص 29.

وقد افردت صحيفة الثورة عن الصحف البغدادية في نشر تفاصيل بعض المواد للقانون الجديد الخاص في المدارس الصناعية، وذكرت الصحيفة في عنوان "النظام الجديد للمدارس الصناعية"، اشارت في تفاصيله ان نظام المدارس الصناعية يعمل بداية السنة الدراسية 1960، واوضحت الثورة "ان النظام تضمن أربعين مادة، وجاء فيه ان وزارة المعارف تقوم بنشر التعليم الصناعي واتخاذها مهنة لهم وذلك عن طريق تأسيس مدارس متوسطة وثانوية صناعية حسب مقتضى الحاجة، وفتح صفوف صناعية مسائية ودورات دراسية خاصة للعمال ولخريجي المدارس الصناعية عند الضرورة، وفتح معهد صناعي عال للمعلمين يقبل فيه خريجو الثانوية الصناعية ويجوز قبول خريجي الدراسة الثانوية - الفرع العلمي - على ان يدار هذا المعهد وفق التعليمات التي تصدرها الادارات المحلية والمؤسسات"، وتضيف "إن وزير المعارف يؤلف لجنة استشارية مركزية عليا مهمتها تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لرفع مستوى التعليم الصناعي وتوجيهه، وتكون الدراسة في مدارس الصناعة على مراحل هي الدراسة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية، والدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة الصناعية أو العامة، ثم الدراسة الصناعية العالية"⁽¹⁾.

6 نظام كلية الشريعة رقم (47) لسنة 1960

تأسست كلية الشريعة في بغداد عام 1958 بإشراف وإنفاق مديرية الاوقاف العامة⁽²⁾. وبعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون المعارف رقم (39) لسنة 1958 وافق مجلس الوزراء على وضع

(1) جريدة الثورة، العدد 375، في 3 شباط 1960.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 84، في 29 كانون الثاني 1958؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958، القسم الثاني، في العهد الجمهوري، الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مطبعة حكومية، بغداد، ص 109.

نظام كلية الشريعة رقم (47) لسنة 1960 في ستة وثلاثين مادة⁽¹⁾، اذ نصت المادة الاولى منه " ان كلية الشريعة كلية عليا تنفق عليها وزارة المعارف وتعنى بشؤونها الادارية والعلمية ".

وبينت المادة الثانية " ان الغرض من تأسيس الكلية هو اقامة دراسة ثقافية منظمة من مستوى عال في علوم الشريعة الاسلامية واللغة العربية وادابها والتاريخ الاسلامي وتاريخ الاديان واللاهوت والعلوم الاجتماعية والتربوية"، ووضحت المادة الثالثة مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات بعد الدراسة الثانوية.

وذكرت المادة الرابعة من النظام "ان كلية الشريعة تمنح خريجها شهادة (البكالوريوس) في العلوم المنصوص عليها في المادة الثانية وذلك بقرار من مجلس الكلية يصدقه وزير المعارف"، فيما اشارت المادة الخامسة "الى ان خريجي كلية الشريعة لهم حقوق وامتيازات ما تحمله الشهادات العالية الاخرى الممنوحة وفقاً لقانون جامعة بغداد".

وقد أبرزت الصحف البغدادية تغطيتها لنظام كلية الشريعة رقم (47) لسنة 1960 لاسيما البلاد والزمان والثورة.

ونشرت البلاد رأي ديوان التدوين القانوني حول الحاق كلية الشريعة بجامعة بغداد وفقاً لنظام كلية الشريعة الجديد، ذكرت فيه " ان قرار التدوين القانوني لا يرى اعتراض من الوجهة التدوينية على ملاحظات وزارة المالية، اما قضية اضافة كلية الشريعة الى جامعة بغداد فامرها متروك للجامعة نفسها اذ لها المجال في ضم أي معهد أو كلية او مؤسسة اليها"، وتضيف " ان امراً ضم كلية او معهداً او انشاء مؤسسة يعود الى مجلس الجامعة⁽²⁾

وأفردت جريدة الزمان لقاء مع عميد كلية الشريعة رشيد العبيدي تحدث للزمان عن إجراءات ربط كلية الشريعة بجامعة بغداد، وإعداد ملاك الكلية وتقديرات ميزانيتها

(1) حريدة الوقائع العراقية، العدد، 433، تاريخ 1 تشرين الثاني 1960؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1960، المصدر السابق، ص163

(2) جريدة البلاد، العدد 5792، في 24 نيسان 1960.

القادمة، وقال "ان القرار الخاص بإلحاق كلية التربية بجامعة بغداد سينفذ اعتباراً من أوائل السنة المالية القادمة 1961، وان كلية الشريعة قد ارتبطت بوزارة المعارف بعد ان كانت مرتبطة بالأوقاف منذ تأسيسها"⁽¹⁾.

اما صحيفة الثورة فقد برزت خبر إلحاق كلية الشريعة بجامعة بغداد، وذكرت " ان وزارة المعارف قررت إلحاق كلية الشريعة بجامعة بغداد اعتباراً من شهر ايار لعام 1961، بناء على ضم ميزانيتها لسنة 1961 المالية ضمن ميزانية جامعة بغداد"⁽²⁾.

نظام معاهد المعلمين للمدارس الابتدائية رقم (49) لسنة 1960

أنشأت وزارة المعارف معاهد اعداد المعلمين والمعلمات في المدارس الابتدائية وتمت الموافقة على هذا النظام من قبل مجلس الوزراء والمصادقة عليه بالرقم 49 لسنة 1960، استناداً الى المادة الحادية والعشرين من قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958 التي تشير الى ان مناهج الدراسة في دور المعلمين والمعلمات والصفوف الملحقه بها او الدورات التربوية وشروط القبول فيها واداراتها وانضباطها وامتحاناتها واعطاء الشهادات لتلاميذها تقرر بأنظمة خاصة وقد احتوى النظام الخاص بمعاهد اعداد المعلمين على خمسة واربعين مادة⁽³⁾:

بينتالمادة الاولى من النظام ان وزارة المعارف تنشيء معاهد لاعداد المعلمين والمعلمات في المدارس الابتدائية وتكون على مستوى مهني واحد، وبينت المادة الثانية ان معاهد اعداد المعلمين تعد مراكز توجيه وتنقيف لمعلمي المدارس الابتدائية والدورات التربوية وعليها ان تنظم دروساً نموذجية وحلقات دراسية مهنية ومحاضرات في مواضيع التحضير بين حين واخر، وان تنظم دورات اختصاصية لمعلمي ومعلمات المدارس الابتدائية.

(1) جريدة الزمان، العدد 7019، في 23 كانون الاول 1960.

(2) جريدة الثورة، 588، في 3 نيسان 1961.

(3) جريدة الوقائع العراقية، العدد 464، في 5 كانون الثاني 1961؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1960، المصدر

السابق، ص175

ونصت المادة الثالثة من النظام " يشترط في من يقبل في هذه المعاهد ان يكون عراقيا، ومتخرجاً في الدراسة المتوسطة بمعدل لا يقل عن 60%، وان لا يزيد عمره على العشرين سنة، و سالماً من الامراض المعدية والعايات البدنية بتقرير طبي عن ادارة صحة الطلاب ليس فيه عيب واضح من حيث النطق والشخصية، حسن الاخلاق والسمعة بشهادة رسمية من ادارة المدرسة التي كان فيها، وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف، و من أبناء اللواء الذي يقع فيه المعهد او من ابناء اللواء المجاور بشرط ان يتعهد بالعمل في اللواء الذي قبل فيه أو بأي لواء تنسبه له وزارة المعارف".

وبينت المادة الرابعة من نظام معاهد اعداد المعلمين ان وزارة المعارف هي التي تقرر في كل سنة عدداً من يقبلون في المعهد ويجوز ان يقبل عدداً من ابناء المعلمين زيادة على العدد المقرر قبوله بنسبة تقترحها لجنة القبول وتوافق عليها وزارة المعارف.

اما المادة الخامسة فقد اشارت الى ان النظام فضل ابناء القرى والنواحي والاقضية على ابناء مراكز الالوية عند تقارب الدرجات ومماثل اللياقة الشخصية لمهنة التعليم. ولم تنشر الصحف البغدادية أي تغطية لنظام معاهد المعلمين للمدارس الابتدائية رقم (49) لسنة (1960).

أ- تعديل نظام معاهد إعداد المعلمين للمدارس الابتدائية

وافق مجلس الوزراء على إجراء تعديل في نظام معاهد إعداد المعلمين بعد عرضه من قبل وزير المعارف وشمل نظام التعديل ثلاثة مواد:

نصت المادة الأولى من التعديل تأجيل العمل بالفقرة (2) من المادة الثالثة عشرة⁽¹⁾ من نظام معاهد اعداد المعلمين للمدارس الابتدائية رقم (49) لسنة 1960 الى السنة

(1) نصت الفقرة (2) من المادة الثالثة عشرة من نظام معاهد اعداد المعلمين للمدارس الابتدائية رقم (49) لسنة 1960 امتحانات اجمالية تحريرية مرتين على الاقل خلال النصف الاول من السنة الدراسية ومرتين في النصف الثاني منها ينظر: جريدة الوقائع العراقية العدد 464، في 5 كانون الثاني 1961.

الدراسية (1962/1961) وتجري الامتحانات فيها للسنة الدراسية (1961/1960)، وبالشكل الذي يقرره وزير المعارف⁽¹⁾.

وقد اشارت الصحف البغدادية الى تعديل نظام معاهد اعداد المعلمين وذكر الزمان في صفحاتها المحلية عنوان "نظام معاهد إعداد المعلمين"، انه تم وضع النظام تحت التنفيذ، وأوضحت الزمان: ان نص النظام الجديد أجل العمل بالفقرة (2) من المادة الثالثة عشرة من نظام معاهد إعداد المعلمين للمدارس الابتدائية رقم (49) لسنة 1960 الى السنة الدراسية 1961 - 1962، وأضافت: على ان تجري الامتحانات فيها للسنة الدراسية 1960 - 1961 بالشكل الذي يقرره وزير المعارف⁽²⁾.

وفي ضوء ماتقدم، يمكن القول إن الصحافة البغدادية قد اهتمت بتغطية الأغلب من التشريعات القانونية لوزارة التربية والتعليم في محاولة منها لتنوير الراي العام ولأبراز اهمية التربية والتعليم في حياة الشعب وتغاضت على ما يبدو عن تغطية بعض التعديلات لتقديرات هيئة تحريرها انذاك.

(1) حريدة الوقائع العراقية، العدد 516، في 22 نيسان 1961؛ مجموعة القوانين والانظمة للسنة 1961، القسم الثاني الانظمة والمراسيم والتعليمات والمناسخ والبيانات والانظمة الداخلية والقرارات، الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مطبعة حكومية، بغداد، 1962، ص 62-63.

(2) حريدة الزمان، العدد 7114، في 20 نيسان 1961.

المبحث الثاني

نقابة المعلمين

لم يكن للكوادر التعليمية في العراق خلال العهد الملكي، أية نقابة مهنية تدافع عن حقوقهم وتطالب برفع مستوياتهم المعاشية أو العلمية ضمن اطار التعليم العام وانما كانت تلك الحقبة تتواجد جمعيات تعليمية غير حكومية ومنها جمعية المعلمين المركزية ومقرها في بغداد ولديها فروع متعددة في الوبية العراق⁽¹⁾، والتي كان يرأسها عبد الغني الجرججي⁽²⁾. حيث كانت تعمل وبشكل غير منتظم للحفاظ على حقوق المعلمين والترفيه عنهم وتقديم لهم كل ما يناسب من خدمة ومساعدة للتخفيف عن كاهلهم، فضلاً عن ذلك لاتوجد في ذلك الوقت قوانين وانظمة تحفظ حقوق المعلمين كمساعدة للعوائل المتعففة مادياً أو تسليف المتقدمين على الزواج بمبالغ مناسبة أو أدخار المبالغ اللازمة لهم⁽³⁾.

(1) عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، ط1، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، 2008، ص 152.

(2) تقلد عبد الغني بن الحاج محمد حسين الجرججي وظيفة مدير المعارف في لواء بغداد في العهد الملكي من 1948 ولغاية 1958، ترأس جمعية المعلمين في بغداد والألوية الأخرى باعتباره محبا للمعلمين ومخلص لمهنته، احد الأعضاء المؤسسين لنقابة المعلمين ينظر: مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(3) المصدر نفسه؛ جريدة الزمان، العدد 6321، الجمعة في 22 آب 1958.

وجرت محاولات حثيثة في بداية سنوات الخمسينيات لتأسيس نقابة للمعلمين تبنتها مجموعة من الشخصيات التربوية التي لديها مناصب مرموقة في وزارة المعارف منهم عبد الغني الجرججي وفصل السامر⁽¹⁾ واكمر فهمي⁽²⁾.

وعبود زلزلة⁽³⁾، ومجموعة من المعلمين المهنيين تحركهم دوافع سياسية وسيدات في التعليم الابتدائي والثانوي من أعضاء جمعيات المعلمين، بعد تهيئة الرأي العام والمعلمين بفكرة تأسيس نقابة للمعلمين، وقدمت طلبات لوزارة المعارف في ذلك الوقت للحصول

(1) ولد في البصرة عام 1922، اكمل دراسته الثانوية في بغداد، تخرج من جامعة القاهرة عام 1947 وحصل بعدها على شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي من الجامعة نفسها عام 1953، عين مديراً عاماً في وزارة المعارف عام 1958، وانتخب نقيباً للمعلمين في العام ذاته، ثم عين وزيراً للإرشاد في عام 1959 يطر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 406.

(2) ولد ببغداد سنة 1912. خريج معهد التربية المدنية في السويد. عين اول مرة مدرسا للتربية البدنية بدار المعلمين الابتدائية وفي سنة 1936 عين معاوناً لمدير التربية البدنية والتدريب العسكري وعينئذ التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها عام 1938 وفي سنة 1948 عين مديراً للتربية البدنية في وزارة المعارف ثم مديراً عاماً للتربية الرياضية فيها ووكيلاً لعمادة التربية البدنية العالي التابع لجامعة بغداد قاد عدة وفود- رياضية الى الخارج منها قيادته للوفدين الرياضيين العراقيين في الألعاب الاولمبية في لندن سنة 1948 وفي روما سنة 1960 ينظر: محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص 475.

(3) تخرج من دار المعلمين ببغداد سنة 1926 مارس التعليم حتى سنة 1931 ثم تقلد ادارة عدة مدارس متوسطة وثانوية ووظائف ادارية في وزارة المعارف حتى سنة 1945 عين بعد ذلك مفتشاً اختصاصياً سنة 1946 ومديراً عاماً للمعارف سنة 1951 ثم انتدب للتفتيش بعنوان مفتش اداري حتى عين مفتشاً عاماً للمعارف في سنة 1955 ينظر: محمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص 476.

على اجازة للنقابة، الا ان الجهات التي قدمت لها الطلبات حاربت في ذلك الوقت الناشطين و فصلت البعض منهم من السلك التعليمي⁽¹⁾.

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 توحدت الاسر التعليمية في مواقفها وتأييدها لطلب الهيئة المؤسسة في تأسيس نقابة لهم، وتآلفت من بين المجتمعين هيئة تقدم طلب إجازة النقابة مرفق بمسودة قانون نقابة المعلمين الى وزير المعارف الدكتور جابر عمر، وبعد تقديم الطلب راجع فريق من أعضاء جمعية المعلمين وزير المعارف للغرض نفسه، وفي سبيل ضمان وحدة المعلمين بادرت الهيئة المؤسسة الأولى إلى الاتصال بالثانية وطلبت إليهم توحيد جهودهم فتم الاتفاق على توسيع الهيئة لتشمل كلا الطرفين، وعقدت اجتماعات أخرى تقرر فيها دعوة عناصر أخرى من المعلمين لم يبادروا بعد إلى العمل للانضمام إلى الهيئة المؤسسة وبعد مفاوضات طويلة امتنع بعضهم ووافق البعض الآخر، و قدم المؤسسون لهيئة النقابة مسودة تأسيس نقابة المعلمين وإرسالها الى وزير المعارف من اجل الموافقة على قانون نقابة المعلمين⁽²⁾.

1 - قانون نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1958:

صادق مجلس الوزراء في العهد الجمهوري وبناء على ما عرضه وزير المعارف وكالة هديب الحاج حمود⁽³⁾ قانون نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1958⁽⁴⁾. ونصت المادة

(1) مقابلة مع نقيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة البلاد، العدد 5409، السبت في 13 كانون الثاني 1958؛ سمراء عبد الحميد رشيد، وثائق بوقائع وتوصيات المؤتمرات لنقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، المصور للطباعة، بغداد، 1988، ص10.

(2) جريدة الزمان، العدد 6419، في 15 كانون الأول 1958؛ وثائق بوقائع وتوصيات المؤتمرات لنقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، المصدر السابق، ص 11.

(3) من مواليد الشامية في الديوانية 1918، عين وزيرا للزراعة في حكومة عبد الكريم قاسم 1958 ممثلا عن الحزب الوطني الديمقراطي واستقال من منصبه في 5 كانون الثاني 1960 وتوفي بداية عام 2012 بطبر: الدكتور حسين لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص 297.

(4) د ك و، ت 2، قرارات مجلس الوزراء المتخذة من 1 / 1 / 1959 - 6 / 29 / 1959، رقم الملف 333 في 29 كانون الثاني 1959.

الاولى من القانون⁽¹⁾ "تؤسس بموجب هذا القانون نقابة المعلمين في بغداد ويجوز فتح فروع لها في مراكز الالوية والاقضية والنواحي بقرار من الهيئة الادارية ."

وبينتالمادة الثانية من القانون الاعمال التي تناط بها نقابة المعلمين كالآتي:-

أ- اشادة بالجمهورية العراقية والدفاع عنها بالاساليب الثقافية والادارية في جميع المجالات الممكنة ولا سيما في ميادين التربية والتعليم.

ب- معاونةوزارة المعارف وغيرها من الجهات ذات العلاقة في العمل من اجل رفع مستوى التعليم والتربية في مختلف مراحلها ورفع كفاية المعلم ومستواه الفكري وتطوير طرق التدريس.

ج- مكافحة الاتجاهات الثقافية والفكرية الضارة التي تتعارض مع النظام الجمهوري العراقي.

د- العمل على رفع مستوى المعلم المعاشي والاجتماعي وتهيئة الوسائل التي تضمن له حياة أفضل ومكانة اجتماعية أرقى.

هـ- حماية حقوق المعلم في بعث التراث القومي لشعب الجمهورية العراقية وتطويره والدفاع عن الانجازات الانسانية في حقل الثقافة والحضارة.

ز- تشجيع النشاط الثقافي بين المعلمين وحثهم على الانتاج الفكري والفني ونشر المعرفة بين الجمهور ومساعدة المعلمين على طبع انتاجهم ومتابعة بحوثهم العلمية.

ح- مكافحة الامية باعتبار ان التعليم حق طبيعي لكل مواطن وتهيئة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض.

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 79 في 23 تشرين الثاني 1958.

- ط- ضمان المعلم ضد المرض والشيخوخة والعجز والبطالة وكل ما يهدد مستقبله.
- ي- توثيق العلاقات مع الهيئات والمؤسسات الثقافية والتربوية في الوطن العربي وفي اتجاه العالم الاخرى في نطاق أهداف النقابة.
- ك- تنظيم أوقات الفراغ وتوفير وسائل الراحة والتسلية البريئة والنوادي الرياضية والاجتماعية واقامة المخيمات والرحلات في الداخل والخارج.
- ل- التعاون مع الهيئات والمؤسسات التي تتحقق اهدافها مع اهداف هذه النقابة.
- وذكرت المادة الثالثة ان نقابة المعلمين تسعى لتحقيق اهدافها بكافة وسائل النشر والاذاعة والفعاليات الثقافية والاجتماعية كاصدار المجلات والنشرات والكتب وتنظيم الحفلات والمحاضرات والمناظرات وعقد المؤتمرات والمشاركة في المؤتمرات الثقافية والاقليمية والعالمية.
- واوضحت المادة الخامسة في الفقرة الاولى منها ان الانتساب لنقابة المعلمين يكون الزامياً على جميع الاشخاص الذين يمارسون مهنة التعليم في المدارس الرسمية وغير الرسمية في جميع مراحل التعليم وممن تركوا مهنة التعليم بسبب غير عقابي لا يتنافى مع اهداف هذا القانون ومن موظفي الادارة في وزارة التربية والتعليم.
- وذكرت المادة السابعة أن تؤلف النقابة هيئة ادارية ولجنة مراقبة ومؤتمر للنقابة ومؤمراً عاماً ولجاناً اخرى حسب الحاجة.
- وذكرت المادة الحادية عشر ان الهيئة الادارية للنقابة تتكون من نقيب ونائين وثمانية اعضاء حيث ينتخب في مؤتمر النقابة النقيب ونائيه وبقية اعضاء الهيئة الادارية وكذلك تنتخب الهيئة الادارية من بين اعضائها سكرتيراً وامينا للصندوق ومدير الادارة.
- واضافت المادة الثانية عشرة ان النقيب هو الذي يمثل النقابة امام السلطات الرسمية والهيئات المختلفة ويترأس اجتماعات الهيئة الادارية ومؤتمر النقابة والمؤتمر العام ويشرف على لجان النقابة وكذلك يقوم وبالتعاون مع الهيئة الادارية بتنفيذ المقررات وينوب عنه ممثلون النقابة في الالوية.

اما المادة الثالثة عشرة فقد تطرقت الى ان الهيئة الادارية تدعو الى عقد مؤتمر لنقابة المعلمين خلال العطلة نصف السنة من اجل مناقشة التقرير السنوي الذي ترفعه الهيئة الادارية عن نشاطها واعمالها ومالياتها خلال مدة عملها وايضا من اجل انتخاب هيئة ادارية جديدة على ان توجه الدعوة الى اعضاء النقابة قبل انقضاء الشهر الاخير من السنة التي مرت على انتخابها. ووضحت المادة السابعة عشرة من القانون ان مؤتمر نقابة المعلمين هو الهيئة العليا للنقابة وهو الذي ينتخب النقيب ونائبه واعضاء الهيئة الادارية ولجنة المراقبة والضبط ويرسم السياسة العامة للنقابة وكذلك يناقش ويقر ميزانيتها السنوية والتقرير السنوي للمؤتمر له ان يقترح تعديل هذا القانون⁽¹⁾.

واشارت المادة الثامنة عشرة الى ان مؤتمر النقابة يتألف من جميع اعضاء النقابة ويجتمع بدعوة من مؤتمر النقابة اذا وجد ضرورة لذلك.

بينما نصت المادة الحادية والعشرون في مقدمته الاولى:

أ - يعقد مؤتمر النقابة السنوي بدعوة من الهيئة الادارية خلال عطلة نصف السنة من كل عام.

ب - تتخذ قرارات مؤتمر النقابة بأكثرية اصوات الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات ترفع الجلسة ساعة واحدة فإذا تعادلت الاصوات مرة اخرى يؤخذ بالرأي الذي يؤيده رئيس الاجتماع وبينت المادة السابعة والعشرون تأسيس صندوق ضمان في نقابة المعلمين مركزه في بغداد يوضع له نظام خاص يضمن تقديم كافة المساعدات المالية لاعضاء النقابة او لورثتهم.

واوضحت المادة الثامنة والعشرون ان النقابة تمتلك اموالاً منقولة وغير منقولة وتتصرف بها لتحقيق اغراضها المنصوص عليها في هذا القانون.

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 79، في 23 تشرين الثاني 1958.

واشارت المادة التاسعة والعشرون الى انه اذا حلت النقابة تعاد ممتلكاتها الى مؤسسة مماثلة في اغراضها ويعود امر تعيين هذه المؤسسة الى وزارة التربية والتعليم⁽¹⁾.

وقد اهتمت الصحف البغدادية في متابعتها من إصدار قانون تأسيس نقابة للمعلمين رقم (66) لسنة 1958، وتنافس القائمتين، المهنية الموحدة⁽²⁾ والتعليمية الموحدة⁽³⁾ في انتخابات المؤتمر الأول لنقابة المعلمين. ونشرت صحيفة البلاد التفاصيل الكاملة لقانون النقابة ونشرت في عناوين "قانون تأسيس نقابة المعلمين" و "اغراض النقابة إسناد الجمهورية والدفاع عنها"⁽⁴⁾. وواصلت الصحيفة في متابعة إجراءات الانتخابات بعد إصدار قانون النقابة.

وقالت الصحيفة " مؤتمر المعلمين والمدرسين يفتح يوم السبت 24 الجاري" اشارت فيه الى " أن انتخابات نقابة المعلمين ستجري فييوم الجمعة 1959/1/23 وهو اليوم المقرر ان يفتح فيه مؤتمر المعلمين والمدرسين لبحث مشاكلهم ". وتضيف: تقرر تأجيل افتتاح المؤتمر الى اليوم الذي يليه وهو يوم السبت 1959 /1/24⁽⁵⁾.

وعرضت صحيفة البلاد بيانات الهيئة المؤسسة للنقابة والمشفرة على انتخابات نقابة المعلمين⁽⁶⁾، وواصلت متابعتها في اجراء الانتخابات الاولى لنقابة المعلمين ونشرت عموداً للكاتب عدنان حافظ تحت عنوان "نقابة المعلمين نقابة مهنية وليست حزبية" اوضح

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 79، في 23 تشرين الثاني 1958.

(2) قائمة يسارية تضم الشيوعيين وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والمستقلين بيطر: مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(3) قائمة قومية تضم القوميين والبعثيين وحزب الاستقلال والمستقلين: مقابلة شخصية أجراها الباحث في 20 ايلول 2011 مع أمير عبد الله الحلواني قيادي في حركة القوميين العرب، ولد في النجف عام 1941 خريج كلية الإدارة والاقتصاد عام 1964.

(4) جريدة البلاد، العدد 5366، في 1 كانون الأول 1958.

(5) جريدة البلاد، العدد 5401، في 16 كانون الثاني 1959.

(6) جريدة البلاد، العدد 5407، في 22 كانون الثاني 1959.

فيه "ان يوم السبت سيذهب الاف من منتسبي الهيئة التعليمية في جميع ارجاء العراق الى صناديق الانتخاب ليدلوا بأصواتهم في جو حر ونزيه لاختيار من يمثلهم من اخوانهم في المؤتمر الاول لنقابة المعلمين".

ودعا الكاتب الى جعل نقابة المعلمين نقابة مهنية وابعادها عن التسييس ورفع الشعارات الحزبية الضيقة، وقال "ان نقابة المعلمين نقابة (مهنية) موحدة لذا فان رفع أي شعار او اسباغ أي نعت أو صفة عليها انما يعني أبعاد واقعية النقابة عن مضمونها الصحيح ويعطل اهتمام الكاتب في اختيار القائمة المهنية باعتبار ان افراد المهنة الواحدة المعلمين لديهم مشاكل وأمالاً واهدافاً موحدة تخضع في اطار واحد على الرغم من اختلاف مبادئهم ومعتقداتهم واراتهم".

ويضيف الكاتب "ان النقابة يجب ان تضم تحت لوائها مختلف العناصر الوطنية والحزبية والمستقلة، ما دام هدف هذه العناصر العمل باخلاص ونزاهة من اجل رفع مستوى اعضاء النقابة في جميع المجالات".

وبين ايضاً ان رفع أي شعار من أية جهة كانت يكون هدفه تضيق المفهوم الواسع لمعنى النقابة، وانما يهدف الى شق صفوف وحدة افراد الهيئة التعليمية⁽¹⁾

وواصلت الصحيفة تغطيتها الموسعة لانتخابات نقابة المعلمين وذكرت في صفحتها الاولى وبعنوان رئيسي " السبلاد مع انتخابات المعلمين امس"، " المعلم عبد الكريم قاسم"⁽²⁾

(1) جريدة البلاد، العدد 5407، في 22 كانون الثاني 1959.

(2) مواليد بغداد 1914، سكن مع أحواله في قضاء الصويرة في محافظة واسط بعد وفاة والده، اتم دراسته الثانوية، وعين معلماً في الشامية في سنة 1930 ثم التحق بعدها في الكلية العسكرية في عام 1932، ثم التحق بكلية الاركان عام 1940، درس بمدرسة كبار الضباط في ديفاييز في انكلترا عام 1950 وعين آمر لواء المشاة 19 من الفرقة الثانية وصار رئيساً للجنة العليا لضباط الأحرار. اطاح بالنظام الملكي عام 1958 وأسس اول جمهورية في تاريخ العراق السياسي، واصبح القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، حكم العراق 4 سنوات و6 اشهر و15 يوماً، عرف بوطنيته وحيه للطبقات الفقيرة التي كان يتمي اليها، تم اعدامه دون تحقيق ومن خلال محكمة صورية عاجلة في دار الاداعة والتلفزيون في بغداد يوم 8 شباط 1963 ببطر: حسن العلوي، عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، بغداد، مطبعة ستار، 2005، ص.5.

يشارك في انتخابات نقابة المعلمين"، "انتخابات المعلمين اثبتت حب الشعب العراقي للنظام الديمقراطي"، وذكرت في تفاصيل موسعة "ان الانتخابات جرت في كل مكان بالعراق وباجواء ديمقراطية وقالت: ان 120 ألف معلم ومعلمة في انحاء العراق شاركوا لانتخاب اول نقابة للمعلمين"⁽¹⁾.

وواصلت الصحيفة في متابعة للحدث وذكرت "ان هنالك جهتين دخلتا المنافسة الانتخابية في بغداد، كل جهة لها قائمة، الأولى باسم القائمة المهنية الموحدة، والثانية باسم القائمة التعليمية الموحدة. وتضيف البلاد "في كلا القائمتين 134 مرشحاً عن لواء بغداد، فضلا عن القائمتين هنالك 105 مشرفين منفردين لا ينتمون الى أي من القائمتين، أما الالوية فان عدد المرشحين يجري على اساس 2 بالمئة من عدد الناخبين"⁽²⁾.

وتابعت الصحيفة نتائج الانتخاب في نقابة المعلمين وقالت في عنوان "قائمة المهنية تفوز فوزاً ساحقاً في الالوية" اوضحت في تفاصيل الخبر "ان النتائج أظهرت فوزاً ساحقاً للقائمة المهنية في الوية بغداد والديوانية والناصرية والبصرة والسليمانية واربيل والكوت والعمارة والحلة وديالى وكربلاء". وبينت البلاد في عمود تحت عنوان "كلمة البلاد" حول كلمة الزعيم عبد الكريم قاسم ونقابة المعلمين تطرقت فيه الى نجاح اجراء الانتخابات واعتبرتها مظهرًا رائعاً من مظاهر الديمقراطية الحديثة في البلاد"⁽³⁾.

واهتمت صحيفة الزمان متابعتها لإصدار قانون تأسيس نقابة المعلمين واهتمام المعلمين في ذلك، وقالت في عنوان "المعلمون يباركون خطوة الزعيم في إحداث قانون نقابة المعلمين"⁽⁴⁾، نشرت فيه مشاعر وآراء المعلمين في إصدار القانون.

(1) جريدة البلاد، العدد 5409، في 24 كانون الثاني 1959.

(2) جريدة البلاد، العدد 5410، في 25 كانون الثاني 1959.

(3) جريدة البلاد، العدد 5410، في 25 كانون الثاني 1959.

(4) جريدة الزمان، العدد 6410، في 5 كانون الأول 1958.

وعرضت الصحيفة نشر تفاصيل موافقة وزير المعارف وكالة هديب الحاج حمود على إجازة تأسيس نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1959، وأشارت "إلى أن الوزير ابليغ المؤسسين لهيئة النقابة بالموافقة على تأسيس نقابة المعلمين"⁽¹⁾.

ونشرت الزمان بياناً لوزير المعارف وكالة إلى المعلمين يدعو فيه إلى "جعل النقابة وسيلة للاتفاق والتالف والتعاون، ويدعوهم إلى اشاعة روح الديمقراطية داخل النقابة واجراء انتخابات في جو تسوده الحرية لا يشوبه الضغط والاكراه والاستفزاز وكذلك استمرار الصحيفة في نشر برامج القوائم المرشحة لانتخابات نقابة المعلمين"⁽²⁾.

ونشرت الزمان عموداً صحفياً عبر عن سياسة الصحيفة من إجراء الانتخابات وقالت "إن نقابة المعلمين منظمة مهنية وليست جهة سياسية، وأنه سيجري انتخابات لأول مؤتمر لنقابة المعلمين ينتخب فيه نقيب للمعلمين، وأعضاء الهيئة يمثلون تطلعات كافة المعلمين في البلاد"⁽³⁾.

وواصلت الزمان متابعتها في إجراء انتخابات نقابة المعلمين والنتائج التي حصلت وقالت في صفحتها الأولى وتحت عنوان "انتخابات نقابة المعلمين امس تجري في جو ديمقراطي هادئ اثار الاعجاب" اوضحت فيه "ان الاسرة التعليمية اظهرت وخلال الانتخابات وعياً وطنياً ونضجاً سياسياً لا مثيل له في عملية التصويت لاختيار القائمة التي تمثلهم في النقابة".

واضافت "ان القسم المثقف الواعي من ابناء الشعب مارس حقه الديمقراطي الكامل بكل حرية وديمقراطية بانتخاب نقابته"⁽⁴⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 6419، في 15 كانون الأول 1958.

(2) جريدة الزمان، العدد 6449، في 20 كانون الثاني 1959.

(3) جريدة الزمان، العدد 6450، في 21 كانون الثاني 1959.

(4) جريدة الزمان، العدد 6452، في 24 كانون الثاني 1959.

ونشرت الزمان نتائج انتخابات نقابة المعلمين ونتائج القائمتين المشاركتين وذكرت تحت عنوان "فوز القائمة المهنية الموحدة في بغداد وعشرة ألوية أخرى" و "فوز قائمة الجبهة القومية في الرمادي وكركوك" ⁽¹⁾.

ونشرت صحيفة الثورة التفاصيل الكاملة لقانون نقابة المعلمين ⁽²⁾، فضلا عن نشرها تأييد جمعية المعلمين في كربلاء تأسيس نقابة المعلمين.

وقالت الصحيفة " ان جمعية المعلمين في كربلاء ابرقت الى الزعيم عبد الكريم قاسم تؤكد فيها تأييد الجمعية لاصدار تاسيس النقابة كخطوة اولى في تثبيت دعائم الاصلاح وتوجيه البلاد وجهه تربوية صالحة " ⁽³⁾.

وواصلت الثورة نشر برنامج القائمة المهنية لانتخابات نقابة المعلمين في لواء بغداد ⁽⁴⁾، وبينت " ان التصويت الى جانب قائمة المهنية الموحدة يأتي بجانب وحدة المعلمين ومكافحة الاتجاهات الانعزالية الخطرة " ⁽⁵⁾، فضلا عن عرضها التوجيهات الكاملة للهيئة المؤسسة للنقابة لانتخابات نقابة المعلمين ⁽⁶⁾.

وتميزت صحيفة الثورة في نشر التفاصيل الكاملة لانتخابات نقابة المعلمين في بغداد وذكرت في عناوين " المعلم الاول سيادة الزعيم عبد الكريم يمارس حقه الانتخابي ". " الانتخابات تجري في جو ديمقراطي مثالي ". " الشعب العراقي ممثلا بمعلميه ومعلماته يثبت جدارته وایمانه الحق بالديمقراطية " ⁽⁷⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 453، في 25 كانون الثاني 1959.

(2) جريدة الثورة، العدد 35، في 1 كانون الأول 1958.

(3) المصدر نفسه

(4) جريدة الثورة، العدد 54، في 20 كانون الأول 1958.

(5) جريدة الثورة، العدد 77، في 23 كانون الثاني 1958.

(6) المصدر نفسه

(7) جريدة الثورة، العدد 78، في 25 كانون الثاني 1958.

وتحت عنوان "انتخاب سكرتير وامين صندوق ومدير ادارة نقابة المعلمين" اشارت فيها الصحيفة الى ان "الهيئة الادارية للنقابة اجتمعت لانتخاب السكرتير وامين الصندوق ومدير الادارة". وتضيف " ونتيجة الاقتراع السري تم اختيار الدكتور صفاء الحافظ سكرتيراً ومتي عبود الشيخ امينا للصندوق ومحمد عبد الوهاب مديراً للإدارة"⁽¹⁾.

أ - تعديل قانون نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1958:

قدمت الهيئة الادارية لنقابة المعلمين ومنذ ان كانت مشرفة على الانتخابات الاولى للنقابة اقتراحاً الى المسؤولين في وزارة التربية والتعليم يقضي بتعديل قانون النقابة وجعل الهيئة الإدارية 18 عضواً بدلاً من ثمانية أعضاء عدا النقيب ونائبيه ورأت الهيئة السبب في ذلك كون ان اعضاء النقابة يتجاوز 22 الف عضو، ولذا يجب ان تكون الهيئة الادارية للنقابة اكبر لتمثل فيها المراحل التعليمية الثلاث، التعليم العالي والتعليم الثانوي والتعليم الابتدائي⁽²⁾.

وقدم وزير التربية والتعليم مشروع تعديل قانون نقابة المعلمين إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه وتمت المصادقة على القانون في 1 شباط 1959 وأشارت المادة الأولى من قانون تعديل نقابة المعلمين حذف الفقرة (أ) من المادة الخامسة من قانون نقابة المعلمين التي كانت تنص " ان يكون الانتساب الى النقابة الزامياً من جميع الاشخاص العراقيين الذين يمارسون مهنة التعليم في المدارس الرسمية وغير الرسمية في جميع مراحل التعليم ومن تركوا مهنة التعليم بسبب غير عقابي لا يتنافى مع اهداف هذا القانون، ومن موظفي الادارة في وزارة التربية والتعليم " ويحل محلها مايلي "ان يكون الانتساب الى النقابة الزامياً على جميع الاشخاص الوارد ذكرهم المادة الخامسة من قانون نقابة المعلمين ولا يجوز لاي

(1) جريدة الثورة العدد 92، في 11 شباط 1959.

(2) جريدة البلاد، العدد 5409، في 24 كانون الثاني 1959.

شخص ممارسة مهنة التعليم في المدارس او المعاهد غير الرسمية الا بعد الانتساب الى النقابة وفق احكام هذا القانون.

وكذلك يجب أن يكون الانتساب خلال شهر واحد من نفاذ هذا القانون بالنسبة الى اعضاء اسرة التعليم في المدارس والمعاهد الرسمية وشهر واحد من تاريخ التعيين بالنسبة لاعضاء اسرة التعليم في المدارس والمعاهد الرسمية بعد النفاذ.

واشارت المادة الثانية من قانون التعديل حذف الفقرة (أ) من المادة الحادية عشر من قانون نقابة المعلمين وحل محلها مايلي " ان تكون الهيئة الادارية مكونة من نقيب ونائبين اول وثاني وواحد وعشرين عضواً⁽¹⁾ .

وقد أبرزت الصحف البغدادية تعديل قانون نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1958 لاسيما صحيفة الزمان، وذكر في عناوين "تعديل قانون نقابة المعلمين" و "الانتساب للنقابة إلزامياً" و "21 عضواً للهيئة الادارية"، اوضحت فيها تفاصيل تعديل القانون وذكرت " انه تم تعديل قانون نقابة المعلمين رقم 66 من مادتين الاولى يكون الانتساب الى النقابة إلزامياً على جميع الاشخاص الوارد ذكرهم في المادة السابقة، ولا يجوز لاي شخص ممارسة مهنة التعليم في المدارس والمعاهد غير الرسمية الا بعد الانتساب الى النقابة وفق احكام هذا القانون.

وتابعت الصحيفة: يجب ان يكون الانتساب خلال شهر واحد من تاريخ التعيين بالنسبة الى الذين يعينون في المدارس والمعاهد الرسمية بعد نفاذه، وبالنسبة الى المادة الثانية فقد تم حذف الفقرة (1) من المادة الحادية عشرة وحل محلها ما يأتي: تتكون الهيئة الادارية من نقيب ونائبين اول وثاني وواحد وعشرين عضواً⁽²⁾.

(1) د.ك.و / قرارات مجلس الوزراء المتخذة في 29 كانون الثاني 1959؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 34، في 5 شباط 1959، مجموعة القوانين والأنظمة للسنة 1959 القسم الأول، القوانين، الجمهورية العراقية، وزارة العدلية، مطبعة حكومية، بغداد، 1960، ص 89.

(2) جريدة الزمان، العدد 463، في 6 شباط 1959.

ب - التعديل الثاني لقانون نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1958:

عندما وضع قانون نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1958 حيز التنفيذ ظهر ان نص المادة الرابعة منه جاء بشكل يصعب معه وضع حدود واضحة لعضوية النقابة لما يحمله مفهوم المادة من سعة وغموض أدى الى تعذر حصر من يصح انتسابهم الى النقابة، كما ان مبدأ الزامية الانتساب ادى الى قبول اولئك الذين تركوا مهنة التعليم منذ زمن بعيد وانخرطوا في سلك الادارة أو الجيش او القضاة او اتخذوا غير التعليم مهنة لهم كالمحاماة او الطب او التجارة حيث لا وجه لالزامهم على الانتساب الى النقابة وعلى هذا فقد اقتضى الامر اعداد لائحة مرفقة بتعديل قانون نقابة المعلمين يحصر الاشخاص الواجب ضمهم الى النقابة بمن قبلوا التعليم مهنة مفضلة لهم وتغيير من ترك هذه المهنة بسبب التقاعد او الفصل في الانتساب او عدمه وأزاء هذا الاتجاه وجب ترقيين قيد جميع الذين الزموا بالانتساب مع قلة علاقتهم بمهنة التعليم دون المس بالملكاسب المادية التي حصلوا عليها نتيجة انتسابهم الى النقابة.

وقد تضمنت هذه اللائحة نصا جديدا ينظم كيفية تحصيل بدلات الانتساب من الاعضاء عن طريق دوائريهم او معاهدهم ولهذا وضعت وزارة التربية والتعليم لائحة امام مجلس الوزراء من اجل التشريع والاصدار⁽¹⁾.

وتمت الموافقة عليها والتي احتوت اربع مواد نصت المادة الاولى حذف المادة الرابعة وحل محلها ما يأتي⁽²⁾:

1- الموظفون الذين يمارسون التعليم في المدارس غير الرسمية التابعة لوزارة المعارف من غير المحاضرين.

(1) مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة 1959، المصدر السابق، ص 848.

(2) جريدة الوقائع العراقية، العدد 272، في 14 كانون الأول 1959.

- 2- الاشخاص العراقيون الذين يمارسون التعليم في المدارس غير الرسمية الخاضعة لاشراف وزارة المعارف التي تمثل مرحلة دراسية من مراحل الدراسة من غير المحاضرين.
- 3- الموظفون على ملاك الادارة في وزارة المعارف وجامعة بغداد ممن لهم خدمة تعليمية لا تقل عن خمس سنوات.
- 4- الاشخاص المذكورون انفا بعد احوالتهم على التقاعد.
- 5- الاشخاص المذكورون انفا عند فصلهم من مناصبهم لاسباب غير اخلاقية او لجرائم مخلة بالشرف.
- 6- الاشخاص العراقيون الذين يمارسون التعليم كمستخدمين في المدارس الرسمية التابعة الى وزارة المعارف.

واوضحت المادة الثانية من تعديل القانون حذف المادة الخامسة وحل محلها ما يأتي:

المادة الخامسة:

- 1- يكون الانتساب الزاميا على الاشخاص المذكورين في الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرابعة ويجب ان يتم خلال الشهر الاول من تاريخ تعيينهم بمناصبهم وتستقطع رسوم دخولهم وبدلات اشتراكهم في اوقاتها المقررة من قبل المحاسبين في وزارة المعارف ودوائرها وجامعة بغداد ومعاهدها ومن المسؤولين حيث يتم الاستقطاع من رواتبهم وتسجل امانات لحساب نقابة المعلمين تمهيدا لتحويلها الى النقابة.
- 2- على الهيئة الادارية للنقابة ان تقبل كل طلب تحريري بالانتساب يقدم الى الاشخاص المذكورين في الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من المادة الرابعة بشرط ان يكون مشفوعاً برسم الدخول وبدلات الاشتراك.
- 3- يقدم طلب الانتساب الى النقيب او رؤساء الفروع.
- 4- على الهيئة الادارية ان تمنح العضو بعد قبوله تثبيت عضويته في النقابة.

وبينت المادة الثالثة من اسقاط عضوية كل عضو بفقد احد مميزاته، اما المادة الرابعة فقد بينت شطباً من سجلات النقابة عند نفاذ هذا القانون قيد الاعضاء الذين لا تتوفر فيهم المؤهلات في هذا القانون وتعاد اليهم بدلات انتسابهم واشراكهم في النقابة

ولم تذكر الصحف البغدادية التعديل الثاني لقانون نقابة المعلمين رقم 66 لسنة 1958 بأية إشارة مع انه قانون يتعلق بشريحة علمية واسعة ومتقنة ولها حضور واسع في الرأي العام.

ج - صندوق ضمان نقابة المعلمين 1959:

إن الأسباب التي دعت وزارة المعارف لتأسيس صندوق ضمان نقابة المعلمين هو لرفع مستوى المعلم المعاشي ولضمان مستقبله في حالة العجز والشيخوخة.

ومن هذا المنطلق اعدت الوزارة لائحة قانون صندوق ضمان أعضاء نقابة المعلمين وأرفقت اللائحة بهذه الأسباب الموجبة في تأسيس صندوق المهنة بسبب المرض او تعطله عن ممارستها ولو مدة مؤقتة.

وقد جعلت اللائحة لهذا الصندوق شخصية معنوية مستقلة ليستطيع التملك والتصرف على وجه الاستقلال وان كانت بعض مقررات لجنة الصندوق واجبة التصديق⁽¹⁾.

وقد عرضت وزارة المعارف لائحة القانون الى مجلس الوزراء لتشريعها وفق الاصول الدستورية وثم المصادقة عليه مؤلفاً مواد من احكام عامة ومالية الصندوق وإدارة الصندوق وشروط استحقاق الإعانة والإقراض والاقتراض، ففي الأحكام العامة تتضمن ثلاث مواد الأولى نصت: يؤسس وفقاً لاحكام هذا القانون صندوق يدعى صندوق ضمان نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية وتكون له شخصية معنوية مستقلة.

(1) جريدة الزمان، العدد 6619، في 23 آب 1959؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959، المصدر السابق، ص

وبينت المادة الثانية: ان الغاية من تأسيس هذا الصندوق هو تقديم اعانات دورية او مقطوعة وقروض للأشخاص المستحقين طبقاً لأحكام هذا القانون.

واشارت المادة الثالثة الى ان الانتساب الى صندوق الضمان يكون الزامياً لكل من اكتسب صفة العضوية في النقابة.

اما المادة الرابعة فقد نصت ان مالية الصندوق تتكون من:

1- خمسة وعشرين في المائة من مجموعة بدلات المشاركة السنوية للأعضاء المنتسبين الى النقابة.

2- بدل الاشتراك السنوي في الصندوق قدره دينارين سنوياً يسددان في قسطين بموجب تعليمات ويستثنى من ذلك المشمولون بالاعانة بموجب هذا القانون والمنقطعون عن المهنة بسبب مواصلة الدراسة.

3- الهبات والتبرعات والاعانات الحكومية وغير الحكومية وريع الفعاليات المختلفة.

4- المبالغ التي توافق هيئة النقابة الادارية على نقلها من ميزانية النقابة الى صندوق الضمان.

وذكر القانون إن ادارة الصندوق في المادة السابعة، تدار من قبل لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء تنتخبهم الهيئة الادارية للنقابة على ان يكون احدهم رئيساً لها منتخباً من بين اعضاء الهيئة الادارية.

وفي شروط استحقاق الاعانة فقد اوضحت المادة الخامسة عشر يستحق العضو الاعانة المقطوعة او الدورية او كليتهما في احدى الحالات الآتية⁽¹⁾:

1- اذا عجز ممارسة المهنة بسبب المرض او العاهة قبل اكمال المدة القانونية للتقاعد على ان يؤيد عجزه بتقرير طبي من لجنة طبية رسمية.

2- اذا تعطل بسبب اصابته بمرض او حادث فجائي عن مزاولة المهنة لمدة مؤقتة وبعد انتهاء اجارته المرضية الممنوحة له براتب تام على ان يؤيد مرضه بتقرير طبي من لجنة طبية رسمية.

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 194، في 12 تموز 1959.

3- اذا احيل على التقاعد وليس لديه مورد غير راتبه التقاعدي وكان ذلك الراتب التقاعدي غير كاف لسد احتياجاته.

4 - اذا توفي العضو المستحق وثبت للجنة الصندوق عدم كفاية راتبه التقاعدي وانعدام مورد معاشي اخر لاولاده القصر وزوجته وابويه.

5- اذا توفي العضو المستحق وليس لديه خدمة تقاعدية وثبت للجنة الصندوق عوز ورثته الوارد ذكرهم في الفقرة (4) من هذه المادة وحاجتهم الى العون.

وفي حقل الاقتراض والاقتراض فقد اشارت المادة الثالثة والعشرون، ان للجنة الصندوق اقراض الاعضاء المنتسبين للصندوق عند الحاجة ثلاثة رواتب اسمية على ان لا يزيد القرض عن المائة دينار وسيستوفي بأقساط شهرية متساوية لا تتجاوز العشرين قسطاً من تاريخ عقد القرض. وبينت المادة الرابعة والعشرون للنقابة الحق في الاقتراض من الصندوق المبالغ التي تحتاجها بدون فائدة على ان لا تتجاوز هذه المبالغ ثلث رصيد الصندوق وعلى ان يسدد القرض باقساط سنوية خلال خمس سنوات.

واوضحت المادة الخامسة والعشرون للجنة الصندوق حق الاقتراض من النقابة بدون فائدة المبالغ التي تحتاجها على ان تسدد القرض باقساط سنوية متساوية خلال خمس سنوات⁽¹⁾.

وقد إهتمت الصحف البغدادية في تغطيتها الإخبارية لقانون نقابة المعلمين وما جرى له من تعديلات، فضلاً عن إجرائها لقاءات مع المسؤولين في النقابة لمعرفة ما يدور من افكار وتوجهات جديدة لديهم ترقى لمزيد من امكانيات العيش وضمانات اجتماعية وصحية للمعلم.

اما بخصوص صندوق ضمان نقابة المعلمين فقد نشرت صحيفة البلاد لقاء مع نقيب المعلمين الدكتور فيصل السامر تحدث فيه عن عزم النقابة تشريع قانون خاص

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد 194، في 12 تموز 1959.

للضمان الاجتماعي للمعلمين، والذي يهدف الى ايجاد ضمانات اجتماعية وصحية ومهنية في حالة العجز والبطالة والشيخوخة والمرض للمعلمين، وجاء تحت عنوان " نقيب المعلمين يتحدث للبلاد " واخر " ضمانات اجتماعية وصحية للمعلمين "⁽¹⁾.

وبعد اجراء المؤتمر الاول لنقابة المعلمين في شباط 1959 تم انتخاب نجيب محي الدين نقيباً جديداً للمعلمين الذي أسهم في تقديم لائحة قانون صندوق ضمان نقابة المعلمين الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه. وذكر في تصريح لصحيفة الزمان " ان الهيئة الإدارية للنقابة قد صادقت على النظام الداخلي لصندوق الضمان ". وتابعت الصحيفة " ان نقيب المعلمين وصف هذا القانون بأنه اهم ما انجزته نقابة المعلمين، وأشار الى ان الهدف من تأسيس صندوق الضمان هو لمساعدة اعضاء نقابة المعلمين وتقديم إعانات دورية ومقطوعة في حالة العجز عن ممارسة المهنة بسبب المرض "⁽²⁾. وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، ان الصحافة البغدادية قد واكبت تطور التربية والتعليم في العراق من ناحية التشريعات القانونية بما يحقق تعزيز الضمانات للمعلمين وحماية حقوقهم وأسهمت من ناحية أخرى في توثيق مرافق ذلك أثناء أعداد القوانين وانجازها.

(1) جريدة البلاد، العدد 5440، في 2 شباط 1959.

(2) جريدة الزمان، العدد 6683، في 7 تشرين الثاني 1959.

المبحث الثالث

الاتحاد العام لطلبة العراق

تعود البدايات الأولى لقيام أول تنظيم طلابي مهني في العراق الى ثورة مايس 1941 حينما شكل الطلبة في الكليات والمعاهد، كتائب الفتوة والشباب دفاعاً عن الثورة وحرية العراق واستقلاله فكانت هذه المنظمة بمثابة الاطار التنظيمي الذي التف حوله عدد كبير من الطلبة، الا ان الانتكاسة التي اصيبت بها الثورة ادى الى عدم استكمال بناء هذه المنظمة⁽¹⁾، ورغم ذلك بقي طلبة العراق يواصلون عملهم من اجل ايجاد تنظيم طلابي يوحد جهودهم ويعبر عن ارائهم.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واثّر انتشار المفاهيم الديمقراطية والاجتماعية قام وفد طلابي بمقابلة وزير المعارف في الحكومة العراقية وطرح عليه فكرة تأسيس اتحاد عام لطلاب الكليات والمعاهد العالية فكان رده الرفض وقامت السلطات المسؤولة باعتقال 6 من اعضاء الوفد⁽²⁾.

في سنة 1945 عاود الطلبة مطلبهم ثانية وتقدموا بطلب الى السلطات بعقد مؤتمر للطلبة العرب الدارسين في بغداد ولكنها رفضت الطلب واعتقل عدد كبير من الطلبة ولمدة طويلة⁽³⁾.

(1) عبد الواحد موسى الحصونة، الحركة الطلابية العراقية ودورها في الضال الوطني والقومي 1963- 1970 رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد، 1983، ص 163.

(2) جعفر عباس حميدي التطورات السياسية في العراق 1941- 1958، مطبعة الرشاد، بغداد، 1980، ص 157.

(3) المصدر نفسه.

رغم ذلك استمر الطلبة في ممارسة نشاطهم باوجه مختلفة وفي الاشهر الاخيرة من سنة 1946 نظم الطلبة انفسهم في النوادي الطلابية، اخذت هذه الفعاليات في جانبها الظاهري صيغة العمل الثقافي الاجتماعي، ولكنها في الجانب السري قد اخذت على عاقتها اعلان موقفا للطلبة فيمساعدة الشعب العربي في سوريا ولبنان اثر الاعتداءات الفرنسية على هذين البلدين⁽¹⁾.

وفي العام نفسه تشكلت في دار المعلمين العالية جمعية (الطلبة العربية) وهي بمثابة تنظيم طلابي يتبنى القضايا القومية بصورة عامة⁽²⁾.

وبقي الطلبة يناضلون مع شعبهم في التصدي للمؤامرات التي تحاك ضد شعبهم فاشتركوا في وثبة عام 1948 حينما اطلع الشعب العراقي على نصوص معاهدة بورتسموث⁽³⁾ في 16 كانون الثاني 1948 ولم يجدوا فيها ما يقرر مستقبل البلاد فثار الشعب وكان الطلبة في مقدمة الذين تصدوا للأحزاب مطالبين ما يقرر مستقبل الحكومة بإلغاء المعاهدة الجديدة وحددت اللجنة العليا للطلبة موقف الحركة الطلابية من المعاهدة في بيان جاء فيه "نحن طلبة العراق اطلعنا على المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة فوجدنا فيها من القيود ما يخل بسيادتنا الوطنية ويطعن بعزتنا القومية وكرامتنا الإنسانية،

(1) الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق، لمحات من تاريخ الحركة الطلابية والشبابية في العراق، مكتب الثقافة والأعلام، 1963، ص31؛ جريدة الزمان، العدد 6517، في 14 نيسان 1959.

(2) الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق، المصدر السابق، ص35.

(3) أبرمت في السابع والعشرين من كانون الثاني 1948 بين العراق وبريطانيا، بعد استقالة وزارة ارشد العمري واسناد الوزارة الجديدة إلى بوري السعيد الذي فتح الطريق أمام صالح جبر الذي تسلم وزارة الخارجية في تلك المدة ليقوم بتنفيذ السياسة المرسومة لبريطانيا وهذه المعاهدة تضمن لبريطانيا العديد من الامتيازات في العراق والشرق الاوسط، لاسيما بعد ان وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية في وضع جديد في الشرق الأوسط وأصبحت تابعة اقتصاديا للولايات المتحدة ينظر: محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ص 166.

وأنة الأشد وطأة من المعاهدة السابقة، وأننا نحتج بشدة عليها، فأنا نعلن الإضراب العام ولمدة ثلاث ايام اعتباراً من يوم السبت استنكاراً لها⁽¹⁾.

مما أدى بالسلطات الحكومية اعتقال بعض قيادات الطلبة الذين شاركوا في التظاهرات، وفي شدة الاضطرابات ضد المعاهدة اتجه الطلبة على إجراء انتخابات في الكليات والمدارس ساهم فيها 90% من الطلبة، وقد ألفتت كافة اللجان التي التقت في الانتخابات الى عقد اجتماع عام لأول مؤتمر طلابي والذي سمي بمؤتمر السباع⁽²⁾ الذي كان يجسد فيه إرادة الطلبة على مختلف انتماءاتهم القومية وتوجهاتهم الفكرية، وأعلن عن نظامه الداخلي المبني على أساس ديمقراطي وبرنامجه الذي تبنى كافة المطالب بصورة عامة والأهداف الطلابية بصورة خاصة، كما تمسك بالسلم والحريات والديمقراطية⁽³⁾.

واستمر تصاعد الموقف الوطني من القضايا الوطنية والقومية بدءاً من انتفاضة تشرين الثاني 1952 مروراً بقيام ثورة 14 تموز 1958، التي استقبلتها الحركة الطلابية بالتأييد والمساندة الفعالة، فمنذ الساعات الأولى لقيامها امتلأت شوارع وساحات بغداد ومدن العراق بألوف الطلبة تهتف بالثورة، وتعلن استعدادها للدفاع عنها رغم افتقارها لمنظمة طلابية موحدة⁽⁴⁾.

(1) الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق، المصدر السابق، ص35.

(2) أول مؤتمر للحركة الطلابية في العراق عقد في يوم 14 نيسان 1948 في ساحة السباع وسط بغداد دون الحصول على موافقة حكومية والذي أثبتت عنه اتحاد الطلبة العام، حيث وضعت اللجنة المكلفة على انعقاده مسودة ميثاق وطني ونظام داخلي وقد حدد يوم 14 نيسان موعداً نهائياً لانعقاده حيث أراد فريق من الطلبة تأجيل المؤتمر الى العطلة الصيفية الا ان الاكثية رفضت الطلب من الفريق الذي انسحب وواصلت الاكثية عقد المؤتمر في موعده: ينظر جريدة البلاد، العدد 5355، في 20 تشرين الثاني 1958.

(3) جريدة البلاد، العدد نفسه.

(4) عبد الواحد موسى الحصونة، المصدر السابق، ص161.

وقد حصل الطلبة منذ الأيام الأولى للثورة على مكاسب مهمة مثل، إلغاء الأوامر الخاصة بفصل الطلبة جراء القضايا السياسية السابقة، والسماح لهم بمواصلة دراستهم وإطلاق سراح الموقوفين والمُسجونين السياسيين⁽¹⁾

وقد أدرك الطلبة ان من متطلبات هذه المرحلة العمل على الحفاظ على مكاسب الثورة واستمرارها والتوجه لأداء واجباتهم الطلابية والعمل على حل المشاكل التي تواجه الطلبة ثقافيا واقتصاديا في المدارس والمعاهد والكليات⁽²⁾.

وعملت الجهات المسؤولة اثر مطالب طلابية على تهيئة الامكانيات للقيام بمشروع تنظيم طلابي على اساس انتخابي حر ديمقراطي وتشكيله في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطات، وعرض هذا المشروع على الجهات العليا.

ووافق مجلس الوزراء في 4/تشرين الثاني/1958 على تشكيل اتحاد عام لطلبة العراق بناء على طلب وزارة التربية والتعليم يضم كافة الطلاب عدا طلبة المدارس العسكرية والابتدائية ويكون مهامه تنظيم الفعاليات الثقافية والاجتماعية للطلبة والحفاظ على الجمهورية وبعيداً عن أي اتجاه حزبي معين، وان تجري انتخابات للجان اتحاد الطلبة في جميع المدارس وتشكيل لجان تحضيرية لمؤتمر طلابي عام كذلك التهيؤ لعقد مؤتمر طلابي يمثل طلاب الجمهورية ويقرر فيه نظامه الداخلي ويحدد اسلوب عمله وكل ما يتعلق بمستقبل نشاطه وتنظيماته⁽³⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 6304، في 2 آب 1958.

(2) جريدة الثورة، العدد 35، في 1 كانون الأول 1958.

(3) جريدة البلاد، العدد 5347، في 12 تشرين الثاني 1958.

انتخابات لجان اتحادات الطلبة في المدارس والكليات:

إهتمت الصحف البغدادية في التغطية المستمرة في اجراء انتخابات الاتحاد العام للطلبة في المدارس المتوسطة والثانوية والمعاهد والكليات التي تعد الانتخابات الاولى كممارسة تجري في العهد الجمهوري للطلبة من اجل اختيار لجان اتحاد ناطقة باسم الطلبة، وحل الهيئات الطلابية السابقة بعد الانتخابات، ووضع مسودة دستور خاص لاتحاد الطلبة والتهيؤ لعقد مؤتمر عام للطلبة.

وبينت صحيفة البلاد في تغطيتها للحدث قبل الانتخابات وأفردت تحقيقاً صحفياً كتبه الصحفي محسن حسين في عنوان " الطلاب في معركتهم الانتخابية " أجرى فيها لقاءات موسعة مع أعضاء اللجنة العليا لاتحاد الطلبة العام العراقي وهم: "مهدي عبد الكريم، عدنان البراك، شامل نهر، صاحب احمد" وهم يتحدثون عن المشاريع التي سيعملها الاتحاد بعد الانتخابات ومنها انشاء مسودة دستور يعرض في المؤتمر الطلابي والقيام بمشروع مكافحة الامية والتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ونقابة المعلمين، وادارت المدارس، والسلطات الادارية، فضلاً عن المشاركة الطلابية في التطوع في المقاومة الشعبية من اجل المحافظة على الثورة والتطرق لمسألة الانتخابات لاجراء قائمة انتخابية موحدة في كل كلية ومعهد ومدرسة تضم قائمة من تشكيلات وتجمعات طلابية". وتطرق الكاتب محسن حسين الى "ارتباطات اتحاد الطلبة العراقي الخارجية مع الاتحاد العالمي والزمالات الدراسية، فضلاً عن الدور التاريخي لاتحاد الطلبة ومشاركته في الثورات التي جرت قبل قيام العهد الجمهوري"⁽¹⁾.

وواصلت صحيفة البلاد في تغطيتها الانتخابية وعرض نتائج اتحاد الطلبة واسماء الفائزين في المدارس والكليات وبينت تحت عنوان "نتائج انتخابات اتحاد الطلبة في كلية الزراعة " أوضحت فيه "اجراء انتخابات اتحاد الطلبة في كلية الزراعة في جو يسوده الهدوء

(1) جريدة البلاد، العدد 5355، في 20 تشرين الثاني 1958.

والديمقراطية التي تمثلها النخبون⁽¹⁾، " واستمرت صحيفة البلاد في نشر نتائج الانتخابات في كلية الحقوق والثانوية الجعفرية واتحاد الطلبة في متوسطة الكاظمية والثانوية المركزية⁽²⁾.

ونشرت البلاد في الصفحة الطلابية التي تصدرها اسبوعيا وبعنوان "الطلبة" والتي تشمل مواضيع مختلفة منها أخبار الطلبة ونشاطاتهم المختلفة في المدارس والكليات والمعاهد وفقرات من مسائل وردود طلابية، وكذلك المقالات المتنوعة، فضلا عن كلمة الصفحة التي تعبر عن سياسة الصحيفة حول الاحداث المهمة وارتباطها في الحياة الطلابية المختلفة. وأشار محرر الصفحة الصحفي " حيدر محمود " في كلمته في عنوان " مؤامرات على اتحادنا وعلى جمهوريتنا " ذكر فيها: ان هنالك البعض يعمل على بث التفرقة بين الطلبة ومحاربة اتحاد الطلبة العام، وأضاف " إن نتائج الديمقراطية الحديثة في ثورة 14 تموز تتعرض لمؤامرات من قبل فلول النظام الملكي، وأشار الى ان الجمهورية سائرة نحو الديمقراطية⁽³⁾.

وفي صحيفة الزمان التي خصصت هي الاخرى صفحة اسبوعية خاصة لطلبة باسم " دنيا الطلبة " يحررها احمد فياض المفرجي، والتي اهتمت بعرض الاخبار الطلابية في الكليات والمدارس ونشر المقالات والنشاطات الثقافية المختلفة للطلبة، فضلا عن عرض تحقيقات طلابية وأخبار الاتحاد الطلابي في المدارس والمعاهد والكليات. وذكر المفرجي في كلمته " نحو اتحاد طلابي عام يحقق أهداف طلبتنا كافة " التي تعبر عن سياسة الجريدة في الشؤون الطلابية، "انه يحدونا الامل في التناغم كافة الطلبة حول اتحاد الطلبة العراقي العام

(1) جريدة البلاد العدد 5358، في 23 تشرين الثاني 1958.

(2) جريدة البلاد، العدد 5359، في 24 تشرين الثاني 1958، جريدة البلاد، العدد 3560، في 25 تشرين الثاني 1958.

(3) جريدة البلاد، العدد 5378، في 13 كانون الأول 1958.

والذي يعمل منذ اشراقة يوم الرابع عشر من تموز ضمن خطوط اهداف الثورة في جبهة وطنية متحدة مع كافة القوى الاخرى العاملة وفق المبادئ الديمقراطية⁽¹⁾.

وفي عدد اخر وصف المفرجي الانتخابات الطلابية التي جرت في الكليات والمعاهد والمدارس، والمشاركة الطلابية الكثيفة بالديمقراطية، وقال في عنوان " تحية معطرة بعبير الثورة الى اتحاد الطلبة العراقي العام " اوضح فيها " ان الانتخابات الطلابية افرزت لجاناً اتحادية منتخبة ديمقراطية بغض النظر عن اختلاف الجنس والدين والاعتقاد القومي والسياسي.

واضاف " إن الانتخابات جرت في جو ديمقراطي رغم محاولات البعض تشويه حقيقة الاتحاد من خلال تأمره على مقاطعة الانتخابات ".

ويضيف "ان محاولات البعض بأت بالفشل من جراء اندفاع منقطع النظر نحو الانتخابات، ودعا المفرجي في كلمته الطلبة الى الالتفات حول الاتحاد وبغض النظر عن الاعتقاد السياسي والقومي واطاعة مقرراته والعمل في ضوء ما يتخذه من بيانات⁽²⁾.

وواصلت الزمان متابعتها في نشر نشاطات الاتحاد وذكرت في تحقيق صحفي اعده الصحفي "عبد الكريم الراوي" عن دور الاتحاد في الكليات بعد اتخاذه الصفة القانونية اوضح في التحقيق من خلال اللقاءات التي اجراها مع عدد من اساتذة وطلبة كليات عن دور الاتحاد كمنظمة اجتماعية غير سياسية هدفها مصلحة الطلبة.

واشار خلال التحقيق الى اراء الاساتذة والطلبة عن دور الاتحاد في رفع مستوى الطلبة العلمي بكافة السبل وتوطيد العلاقة والثقة المتبادلة بين الطلبة واساتذتهم، فضلا عن التطرق الى الانتخابات التي جرت في اجواء ديمقراطية التي افرزت لجاناً اتحادية، ودعا الطلبة والاساتذة من خلال الحوار معهم الى لقاء يهدف الى توحيد اراء الطلبة بمختلف ارائهم ومبادئهم وطرح الراي الاخر في طريقة الانتخابات وكيفية اجراءها، وما تلاه من

(1) جريدة الزمان، العدد 6378، في 28 تشرين الأول 1958.

(2) جريدة الزمان، العدد 6402، في 25 تشرين الثاني 1958.

حضور فعال من قبل الطلبة وكذلك دور الاتحاد في الكليات ومساهمته رفح المستوى الطلابي وتوطيد الثقة المتبادلة بين الطالب والاساذ وحل المشاكل المعاشية⁽¹⁾.

وفي الصفحة الطلابية الاسبوعية "دنيا الطلبة" ذكر المفرجي في كلمته عن "المهام الطلابية في المرحلة الراهنة وتحشيد القوى في الكفاح المشترك من اجل مستقبل طلابي افضل، فضلا عن نشر تحقيق اعده هشام الزهيري تطرق فيه الى المشاكل التي تواجه كلية التجارة والاقتصاد من صعوبات ونواقص في الخدمات العامة والمستلزمات الدراسية وكيفية ايجاد حلول لها وكذلك نشر اخبار اتحاد الطلبة في الثانويات والمدارس في بغداد والمحافظات⁽²⁾.

وفي صحيفة الثورة فقد بينت اهمية حل التنظيمات الاتحادية القديمة بعد اجراء الانتخابات التي جرت في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطات وتشكيل لجان اتحادية طلابية التي اطلقت لها الصفة القانونية الناطقة باسم الاتحاد.

وأشارت الثورة في عنوان " حل تنظيمات الاتحاد القديمة" اوضحت فيه "نداء اللجنة العليا لاتحاد الطلبة العراقي العام على ضرورة حل مهام اللجان القديمة بعد اجراء الانتخابات وافرزت من خلال تشكيل لجان اتحادية بطريقة ديمقراطية نزيهة، وازافت من خلال النداء " ان اللجان المنتخبة اصبحت الناطق الرسمي باسم الطلبة في المدارس ولها الحق في تنظيم فعاليات طلابية عامة بالتعاون مع كافة الطلبة⁽³⁾

ونشرت صحيفة الثورة قرار مجلس التربية والتعليم في وزارة التربية والتعليم حول اجراء لجان اتحاد الطلبة العراقيا لفعاليات المختلفة في المدارس والكليات، واشارت الصحيفة " ان مجلس التربية والتعليم قرر ان تقوم لجان اتحاد الطلبة المنتخبة في المدارس

(1) جريدة الزمان، العدد 6428، في 26 كانون الأول 1958.

(2) المصدر نفسه.

(3) جريدة الثورة، العدد 35، في 1 كانون الأول 1958.

والكليات تنظيم جميع الفعاليات الثقافية والرياضية والاجتماعية بالتعاون مع إدارات المدارس وفي حدود القوانين والانظمة المرعية"

وأوضحت الثورة " إن المقصود بالفعاليات الرياضية، تنظيم الفرق الرياضية والمباريات الداخلية في المدارس في جميع الألعاب على ان تكون منسجمة مع تعليمات وزارة التربية والتعليم في تنظيم الفعاليات الرياضية، كذلك تنظيم الفرق الكشفية "

وبينت الصحيفة كذلك " الفعاليات الثقافية التي تنظمها لجان الاتحاد واقامة الندوات والاحتفالات وتشكيل الجمعيات العلمية والثقافية، وكذلك النشاطات المدرسية والعلمية والمساهمة في مكافحة الأمية بالتعاون مع إدارات المدارس⁽¹⁾ .

وأكدت صحيفة الثورة ضرورة التحدث عن التهيئة لعقد مؤتمر طلابي من خلال الحفاظ على مكتسبات ثورة 14 تموز"، وأوضحت الصحيفة في الصفحة الأسبوعية " حياة الطلبة " التي تصدر بصورة غير منتظمة والتي تعبر عن سياسة الصحيفة اتجاه الحياة الطلابية في العراق، والتي تنشر فيها اخبار الاتحاد وبياناته، والنشاطات الطلابية في الكليات والمدارس وعرض النشاطات الثقافية المختلفة، وبينت الصحيفة كلمة المحرر دون ذكر اسمه بعنوان " كلمة الصفحة " قال فيها " من الضروري التحدث عن التهيؤ للمؤتمر الطلابي، وان لاقية للمؤتمر اذا كان هنالك تعرض ومؤامرات على الثورة وفقدان الجمهورية والعودة الى نظام معاد للديمقراطية والتآخي القومية العربية _ الكردية"⁽²⁾ .

مؤتمر اتحاد الطلبة العام:

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 ووفقاً لتوجيهات وزارة التربية والتعليم التي وافق عليها مجلس الوزراء والتي تتضمن ضرورة وجود منظمة طلابية، تم اجراء انتخابات للجان اتحاد الطلبة في جميع الكليات والمعاهد والمدارس والتي من شأنها التهيؤ لعقد مؤتمر

(1) جريدة الثورة، العدد 45، في 12 كانون الأول 1958.

(2) جريدة الثورة، العدد 56 في 28 كانون الأول 1958.

طلابي يمثل طلاب الجمهورية ويقرر نظامه الداخلي ويحدد اسلوب عمله وكل ما يتعلق بمستقبل نشاطه وتنظيماته ومنها مواقفه من القضايا القومية والوطنية والقضايا الطلابية، ومسؤولياته في اعداد بنود الدستور والنظام الداخلي للاتحاد وحل المشاكل التي تعترض نشاط اللجان الاتحادية، فضلاً عن مراجعة السلطات المسؤولة بما فيها رئاسة الجامعة والعمادات والادارات لحل المشاكل التي تعترض نشاط اللجان الاتحادية⁽¹⁾.

دستور اتحاد الطلبة العام:

وضعت اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلبة العام دستوراً للاتحاد وتضمن الدستور الذي عبر عن الاهداف الطلابية ما يلي⁽²⁾:

الباب الاول، اسم المنظمة " اتحاد الطلبة ومركزها بغداد ".

الباب الثاني، طبيعة الاتحاد " منظمة اجتماعية لا حزبية ذات طبيعة عامة تضم جميع الطلبة في الجمهورية العراقية، عدا طلبة المدارس الابتدائية والعسكرية".

الباب الثالث، الاهداف الطلابية " يسعى الاتحاد الى مايلي:

- 1- الدفاع عن مصالح الطلبة.
- 2- رفع مستوى الطلبة اجتماعياً وثقافياً وتنمية قابليتهم العلمية والادبية والفنية والرياضية.
- 3- تحسين مستوى الطلبة المعاشي والصحي.
- 4- تطبيق مبدأ التعليم الابتدائي الالزامي ونشر التعليم بنطاق واسع في ارجاء الجمهورية العراقية.
- 5- نشر التعليم العالي وخلق الظروف لمساعدة الضمان لمواصلة الدراسة لكل الطلبة.

(1) جريدة الزمان، العدد 471، في 15 شباط 1959.

(2) حريدة الثورة، العدد 71، في 15 كانون الثاني 1959؛ جريدة البلاد، العدد 5400، في 15 كانون الثاني 1959.

- 6- تثبيت مكانة الجامعة العراقية وضمان كيانها المستقل وتطوير دورها وامكانياتها في مجال البحث العلمي وتوسيعها وتوفير الملاكات والاجهزة والمختبرات والمكتبات العلمية اللازمة.
- 7- توسيع البعثات العلمية الى جميع الدول المتقدمة دون أية تحفظات وفق تطلعات الجمهورية.
- 8- توسيع وتشجيع التعليم المهني ورفع المستوى العلمي والعملي وايجاد المشاريع الصناعية والزراعية وفق متطلبات الاقتصاد الوطني.
- 9- سد تخفيض نفقات الخدمات الخاصة والعامة المختلفة للطلبة.
- 10- احداث اصلاح شامل في المناهج الدراسية وفق منطق الثورة واهدافها واحياء الكنوز الانسانية في التراث القومي وغرس روح حب الوطن والحرية والديمقراطية وتعزيز الاخوة بين العرب والاكرد وسائر الاقليات والقوميات واشاعة روح حب العمل لخدمة الشعب.
- 11- تطوير الاساليب التربوية واتباع الوسائل التي تقوم شخصية الطالب وترفع من مكانته وتقيم علاقات التعاون والاحترام المتبادل بين الطالب والمربي بالتعاون مع الهيئات التربوية والنقابية للمعلمين.
- 12- اقرار حق الطلبة الاكرد في ضمان الحقوق الثقافية القومية الخاصة بهم والسعي لايجاد جامعة في كردستان العراق مع مراعاة الحقوق الثقافية لطلبة الاقليات القومية.
- 13- تعزيز الوحدة الطلابية وتوثيق اواصر الصداقة والاء والتعاون بين طلبة العراق جميعاً.
- 14- توثيق الروابط مع الطلبة العراقيين خارج الوطن ومع المنظمات التي تمثلهم.

15- توطيد العلاقات مع المنظمات الطلابية في البلدان وطلبة اسيا وافريقيا وبقية طلبة

العالم⁽¹⁾.

الباب الرابع، الاهداف الاجتماعية وكما يلي:

1- مكافحة الامية بمختلف الوسائل.

2- تجنيد امكانيات الطلبة في خدمة الشعب في مجالات التثقيف الصحي والزراعي

والاجتماعي.

3- مكافحة النعرات الطائفية والعنصرية بين السكان ومكافحة المفاهيم الاستعمارية

والعادات الرجعية⁽²⁾.

الباب الخامس، الاهداف الوطنية والتي يسعى الاتحاد الى توطيد استقلال البلاد الوطني

وتثبيت اسس الجمهورية الديمقراطية والدفاع عنها والوقوف بوجه المؤامرات والدسائس

الاستعمارية الرامية الى النيل من حرية وسيادة الموطن، وتثبيت وتعزيز النظام الديمقراطي في

العراق والدفاع عن القيم الديمقراطية، والتضامن والتعاون مع طلبة وشعوب البلدان العربية

الشقيقة لتحرير الوطن العربي من الاستعمار والصهيونية واستعادة الحقوق السليبة للعرب في

فلسطين ومساعدة كل حركة تحريرية في أي جزء من اجزاء الوطن العربي، والنضال ضد الاستعمار

العالمي وتأييد كافة شعوب العالم في كفاحهم العادل من اجل الحرية والاستقلال والتقدم، والدفاع

عن السلام العالمي⁽³⁾.

وإهتمت الصحافة البغدادية بموضوع عقد المؤتمر العام لاتحاد الطلبة العام في

العراق للمدة من 16-21 شباط 1959، وأوضحت صحيفة الثورة بعنوان عقد اول مؤتمر طلابي في

(1) جريدة الثورة، العدد 71، في 15 كانون الثاني 1959؛ جريدة البلاد، العدد 5400، في 15 كانون الثاني 1959.

(2) المصدرين نفسيهما

(3) جريدة الثورة، العدد 71، في 15 كانون الثاني 1959؛ جريدة البلاد، العدد 5400، في 15 كانون الثاني 1959.

العهد الجمهوري، وذكرت في صفحتها الاولى وتحت عنوان "كلمة الزعيم الحبيب في مؤتمر اتحاد الطلبة العام" و "الزعيم الاوحد يفتح مؤتمر الطلبة".

ونشرت الثورة كلمة رئيس الجمهورية عبد الكريم قاسم في المؤتمر الطلابي واوضحت الصحيفة "ان الزعيم عبد الكريم قاسمقال في كلمته: إن ازدهار البلاد يتوقف على الثقافة والعلم". و اضاف "إن اتحاد الطلبة من الامور التي تعزز كيان الطلبة وتابعت الصحيفة ان الزعيم بذل الجهود التي من شأنها تعزيز المعارف في البلاد"⁽¹⁾.

ونشرت صحيفة الزمان خبراً يشير الى "وصول مندوبي (14) اتحاد طلبة في العام وانتظار وصول مندوبي العرب"⁽²⁾. وقالت الزمان في افتتاح المؤتمر وفي عنوان صفحتها الأولى "زعيم الشعب يخطب بمؤتمر الطلبة"، وعنوان آخر "الجواهري يلقي رائعته بتحية المؤتمر"⁽³⁾. وواصلت الزمان متابعتها في تغطية نشاط المؤتمر الذي استمر 5 أيام من 16 لغاية 21 شباط وقالت في عنوانين مختلفين هما: "دورة تلفزيونية لمندوبي اتحادات الطلبة في العالم" و "احتفال كبير لاتحاد الطلبة في ساحة الكشفاء" اوضحت فيه ان "اتحاد الطلبة العراقي العام من خلال العمل المتواصل عقد الاجتماع العام لمؤتمره الثاني والذي تم فيه تشكيل لجان وعرض مقررات كثيرة والعمل على اقرار الدستور"⁽⁴⁾.

وفي ختام جلسات المؤتمر اشار الصحفي احمد فياض المفرجي في الصفحة الاسبوعية "مع اتحاد الطلبة والطلاب" في صحيفة الزمان الى ان الهيئة العامة لاتحاد الطلبة اقرتتوصيات اللجان الفرعية و اضاف تم انتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد.

(1) جريدة الثورة، العدد 47، في 17 شباط 1959.

(2) جريدة الزمان، العدد 6472، في 16 شباط 1959.

(3) جريدة الزمان، العدد 6473، في 17 شباط 1959.

(4) جريدة الزمان، العدد 6474، في 18 شباط 1959؛ العدد 6477، في 22 شباط 1959.

وتابع المفرجي " لقد اثبت طلبة العراق تمسكهم بالمبادئ الديمقراطية وتطلعهم نحو الحرية والسعادة واعطى الطلبة في مؤتمراتهم الثاني دليلاً قاطعاً على وحدتهم وتضامنهم"⁽¹⁾. وأفردت صحيفة البلاد لقاء مع يرجي بليكان رئيس اتحاد الطلبة العالمي⁽²⁾ خلال حضوره المؤتمر الثاني لاتحاد الطلبة العام العراقي، اوضح خلال اللقاء "هدف تأسيس اتحاد الطلبة العالمي عام 1946 تأييداً للطلبة في النضال من اجل السلام والحريات والديمقراطية وحق التعليم"⁽³⁾.

وخصصت البلاد صفحة كاملة لجلسات المؤتمر خلال انعقادهم من 16-21 شباط بعنوان "البلاد مع مؤتمر اتحاد الطلبة" ويكتب الصحفي حيدر محمود كلمات اعضاء الاتحاد والوفود المشاركة والتوجيهات والتوصيات التي عرضت في المؤتمر فضلاً عن مناقشته مواد دستور الاتحاد وما جرى من اضافة او تعديلات لبعض مواده"⁽⁴⁾.

المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام في العراق:

عقد اتحاد الطلبة العام مؤتمرهم الثالث في تاريخ الحركة الطلابية العراقية والثاني خلال العهد الجمهوري الاول 1958-1963 للمدة من 2 ولغاية 4 كانون الثاني 1960 واستقبل المؤتمر ممثلي اول كلية تفتح خارج بغداد وهي كلية الطب في الموصل⁽⁵⁾، وانعقد

(1) المصدر نفسه، العدد 6479، في 24 شباط 1959.

(2) جيكونسولوفافي الجسية، رئيس اتحاد الطلبة في جيكونسولوفافيا وعضو البرلمان في بلاده ممثلاً عن الطلبة، انتخب في عام 1953 سكرتيراً عاماً لاتحاد الطلبة العالمي، وفي عام 1958 انتخب رئيساً لاتحاد الطلبة العالمي: ينظر

جريدة البلاد، العدد 5442، في 16 شباط 1959

(3) جريدة البلاد، العدد السابق.

(4) جريدة البلاد، العدد 5443، في 17 شباط 1959؛ العدد 5444، في 18 شباط 1959، العدد 5445، في 19 شباط

1959؛ العدد 5446، في 20 شباط 1959.

(5) المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية، مطبعة شفيق، بغداد، ص51.

المؤتمر في ظروف توسع التعليم الثانوي اذ شهد زيادة طلبه الثانويات ودور المعلمين والمعلمات⁽¹⁾، وحضر المؤتمر 400 مندوب من مختلف انحاء العراق⁽²⁾.

وتركز المؤتمر في معالجة المجالات الطلابية والاجتماعية والوطنية ووسائل التنظيم والمالية، فضلا عن دور الاتحاد في المجالات العربية والدولية وقد اتخذ خلال المؤتمر توصيات عدة أهمها⁽³⁾:

1. ايجاد الحلول لاقتصادية والاجتماعية لمعاناة الطلبة.
2. احداث اصلاح شامل في المناهج الدراسية ضمن الرؤية التراثية والقومية للبلاد وضمن توجيهات الثورة.
3. ايجاد الحلول لمشكلة نقص المدرسين في المدارس من خلال حثهم على قبول محاضرات أكثر من المقرر مقابل مكافآت مادية.
4. رفع المستوى العملي في التعليم الجامعي.
5. توثيق العلاقات مع المنظمات الطلابية العراقية خارج الوطن والمنظمات الطلابية العربية والصديقة.

وقد إهتمت الصحف البغدادية في المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام في العراق لاسيما صحيفتا البلاد والزمان وبشكل مكثف.

وقالت البلاد في عنوان "المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام يفتح اليوم" اشارت الجريدة فيه الى ان المؤتمر هو الثاني الذي يعقد في ظل الجمهورية⁽⁴⁾.

وذكرت البلاد في عدد اخر وفي صفحتها الاولى " زعيمنا يخطب في مؤتمر الطلبة " اوضحت فيه: ان الزعيم عبد الكريم قاسم افتتح المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام.

(1) المصدر نفسه، ص52.

(2) جريدة الزمان، العدد 6730، في 2 كانون الثاني 1960.

(3) المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية، المصدر السابق، ص120-124.

(4) جريدة البلاد، العدد 5700، في 2 كانون الثاني 1960.

واضافت " ان الزعيم اكد في خطابه للطلبة رعايته لهم دون تمييز او تفريق، وانه نصير للطلبة وراعي رجال العلم والثقافة ".

وتابعت " ان الزعيم اوصى الطلبة ان يكونوا يداً واحدة، داعياً لهم ان لا يجعلوا لفرقي الصفوف الدخول معهم⁽¹⁾، وواصلت الصحيفة جلسات المؤتمر وذكرت في عنوان " قرارات المؤتمر الثالث لاتحاد العام في الجمهورية العراقية " اشارت فيه الى "انه تم الاتفاق بالأكثريّة حول التوصيات المقدمة من اللجنة الوطنية والقومية"⁽²⁾، اما في الصفحة الأسبوعية " الطلبة " التي تصدرها البلاد، أوضح محرر الصفحة في كلمته " تحية إلى المؤتمرين "إن المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية أنهى أعماله في الرابع من شهر كانون الثاني 1960 ".

واضاف "عاد المؤتمر الى كلياتهم ومعاهدهم وثانوياتهم تملأ قلوبهم البهجة الصادقة والتضامن الوثيق الذي لقوه في قاعة المؤتمرات"⁽³⁾.

اما جريدة الزمان فقد ذكرت ان رئيس اتحاد الطلبة العام يرجي بليكان سيحضر مؤتمر اتحاد الطلبة في العراق، فضلاً عن مشاركة 400 مندوب من مختلف انحاء العراق، وقالت في عنوان " اليوم يفتتح المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية "⁽⁴⁾، وبينت " افتتاح المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام " و " رئيس اتحاد الطلبة العام العالمي يحيي الطلاب العراقيين"، واوضحت "ان الزعيم عبد الكريم قاسم افتتح المؤتمر بحضور مسؤول التعليم"⁽⁵⁾.

(1) جريدة البلاد، العدد 5701، في 3 كانون الثاني 1960.

(2) جريدة البلاد العدد 5703، في 5 كانون الثاني 1960.

(3) جريدة البلاد، العدد السابق.

(4) جريدة الزمان العدد 6730، في 2 كانون الثاني 1960.

(5) جريدة الزمان، العدد 6731، في 3 كانون الثاني 1960.

وفي ضوء ماتقدم، يمكن القول، ان الصحافة البغدادية كان لها حضور في تغطية نشاطات الطلبة ومؤتمراتهم الطلابية كونهم يشكلون ركنا اساسيا في العملية التربوية والعلمية التي يراد النهوض بها ولتاثيرهم في حاضر ومستقبل الوطن.

الفصل الثالث

موقف الصحافة البغدادية من المؤتمرات التربوية والتعليمية ومعوقاتها

المبحث الأول: الصحافة ومؤتمرات التربية والتعليم

المبحث الثاني: الصحافة ومؤتمرات نقابة المعلمين

المبحث الثالث : الصحافة ومعوقات التربية والتعليم

المبحث الاول

الصحافة ومؤتمرات التربية والتعليم

اتجهت حكومة ثورة 14 تموز 1958 على اعتماد مبدأ سياسة الباب المفتوح في مجال التعليم، والذي يتمثل بمجانية التعليم وفتح مدارس جديدة للمواطنين المحرومين منه في العهد الملكي، وقد ساعد هذا المبدأ على التحاق أعداد كثيرة من أبناء الشعب العراقي ومن كلا الجنسين، ونتيجة لهذه السياسة عملت وزارة المعارف على معالجة المشاكل التي تعترض المسيرة التعليمية من خلال إقامة المؤتمرات المختلفة والتي عادة ما تخرج بمقررات وتوصيات تساعد على معالجة تلك المشاكل⁽¹⁾، وقد لعبت الصحف البغدادية دوراً حيوياً ومهماً في مواكبة وتغطية المؤتمرات التي عقدتها وزارة المعارف، من خلال متابعتها اليومية وتبنيها آراء مختلفة لتقويم العمل التربوي، فضلاً عن اهتمامها الجدي بالمشاكل التي تعترض الجانب التعليمي بمفاصله المختلفة، وطرحها حلولاً لها.

اولاً : مؤتمر لدراسة مشاكل التعليم 1959:

بدأت وزارة المعارف في بداية العهد الجمهوري الأول بمحاولات لإعادة النظر في مناهج التعليم في الكتب المقررة وجعلها منسجمة مع أهداف النظام القائم من الناحية الفكرية والثقافية⁽²⁾.

اذ اتجهت الوزارة في دراسة وحل المشاكل العلمية التي تواجه الهيئات التدريسية للبنين والبنات في مختلف المراحل الدراسية وسبل معالجتها، فعمدت على إجراء مؤتمر لبحث المشاكل المختلفة التي تواجه التدريس من الناحية الإدارية والتعليمية والمناهج الدراسية وتحقيق السبل في حل تلك المشاكل في المراحل الدراسية الابتدائية، والمتوسطة،

(1) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، المصدر السابق، ص356.

(2) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة الزمان، العدد 6438، في 6 كانون الثاني 1959.

والثانوية⁽¹⁾، فعقدت مؤتمر الدراسة مشاكل التعليم في لواء بغداد للمدة من 24 كانون الثاني لغاية 2 شباط 1959، وبواقع عشر جلسات يومية في كل جلسة تناقش فيها مشكلة وتتخذ الاراء لحلها. شارك في المؤتمر أساتذة من جامعة بغداد، كلية الآداب، وكلية التربية، وكلية العلوم، ومديرية التربية والتعليم، ومفتشية التربية والتعليم، ووفد من نقابة المعلمين، واتحاد الطلبة العام في العراق، ومعلمون، ومدرسون، وأولياء الطلبة⁽²⁾.

وذكرت صحيفة الزمان: أنَّ الجلسة الأولى تم عقدها في الإعدادية المركزية ببغداد نوقشت فيها المشاكل الإدارية في المدارس وإعادة النظر في علاقة الإدارة المدرسية بالوزارة، والاعتناء بالمديرين والمديرات وتهيئة الإمكانيات اللازمة للقيام بواجباتهم على الوجه المطلوب⁽³⁾

وأشارت صحيفة الزمان البان الجلسة الثانية نوقشت فيها مشاكل معلمي ومعلمات الصف الأول الابتدائي وأصول تدريس القراءة والمشاكل التي يجابهونها وإتباع الطرائق الأفضل في تعليم الأطفال وبسرعة وكفاءة⁽⁴⁾.

وأوضحت صحيفة الثورة إنَّ فريقاً كبيراً من المعلمين والمعلمات الحاضرين في الجلسة الثالثة اقترحوا تقليل الساعات الأسبوعية للمعلم والمعلمة، وإسناد تعليم الصف الأول للمتخصصين منهم، والعناية بكفاءة التفتيش كذلك تشجيع المعلمين والمعلمات الذين يؤدون واجباتهم أو الذين يتكرون أساليب جديدة لتعليم الأطفال⁽⁵⁾

(1) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة البلاد، العدد 5396، في 11 كانون الثاني 1959.

(2) جريدة الثورة، العدد 67، في 11 كانون الثاني 1959.

(3) جريدة الزمان، العدد 6453، في 25 كانون الثاني 1959.

(4) المصدر نفسه.

(5) جريدة الثورة، العدد 79، في 26 كانون الثاني 1959.

وأوضحت صحيفة الثورة ان اليوم الرابع من المؤتمر تدارس مشاكل التعليم وتناول موضوع تدريس العلوم الاجتماعية في المدارس الابتدائية.

وأضافت صحيفة الثورة: ان المؤتمر تطرق إلى أهمية العلوم الاجتماعية (التاريخ والجغرافية والواجبات الأخلاقية) في تكوين مواطن صالح يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه نفسه ومجتمعه، وأشارت صحيفة الثورة ان المشاركين في المؤتمر دعوا إلى إعادة النظر في مفردات المنهج وكتبه المقررة وكيفية التدريس⁽¹⁾.

أما اليوم الخامس من المؤتمر فقد أكدت صحيفة الزمان أن المؤتمرين ناقشوا مناهج اللغة العربية في الصفوف المختلفة والكتب المقررة ودون المشاركون ملاحظات تتعلق بوضع المناهج والكتب بشكل جديد ويتفق مع طبيعة النظام، وأضافا صحيفة الزمان: ان المشاركون اقترحوا ضرورة تزويد المكتبات المدرسية الابتدائية بالكتب المفيدة، وتأليف كتب خاصة للمحفوظات تحتوي على نماذج حية من الشعر الحديث الذي ينمي الناشئة وروح التأخي والمحبة والسلام، وأشارت صحيفة الزمان الى ان المتحدثين في المؤتمر اوصوا بضرورة جعل كتب المطالعة تستمد موضوعاتها ومصطلحاتها من واقع المجتمع العراقي، وضرورة العناية باللغة الكردية، واقامة دورات للمعلمين وتقليل ساعاتهم الدراسية⁽²⁾، وتركز بحث الجلسة السادسة لمؤتمر مشاكل التعليم في بغداد حول تدريس العلوم والرياضيات للمدارس الابتدائية، وذكرت صحيفة البلاد ان المحاضرون دعوا الى ضرورة اتباع أساليب تدريسية حديثة تكون موضوعة على أسس علمية صحيحة⁽³⁾، وتطرقت الجلسة السابعة من المؤتمر الى مشكلة الإدارة في المدارس المتوسطة والثانوية والتي حضرها مديرو المدارس المتوسطة والثانوي وبعض اعضاء الأسرة التعليمية، وأضافت صحيفة البلاد: ان الجلسة عرضت فيها اقتراحات عديدة قدمها عدد من المديرات والمدراء تتعلق

(1) جريدة الثورة، العدد 80، في 27 كانون الثاني 1959.

(2) جريدة الزمان، العدد 4456، في 28 كانون الثاني 1959.

(3) جريدة البلاد، العدد 5414، في 29 كانون الثاني 1959.

بضرورة تعديل نظام المدارس المعمول به، وكيفية تعيين مدرسي المدارس ومعاونيهم، والعلاقة بين الوزارة وإدارة المدارس الثانوية.

وأشارت الصحيفة أيضاً: ان بعض المقترحات تتعلق بعدم كفاية بنايات المدارس والمشاكل التي تحدث عن طريقة توزيع الكتب المدرسية على الطلاب.

وبينت صحيفة البلاد: ان البحوث التي قدمت في الجلسة اقترح بعضها على ادخال دروس الرسم والموسيقى في المدارس، وفتح دورات للمديرين والمدرسات والمحاسبين والكتبة على ان يتم احداث فروع خاصة للإدارة والتفتيش وتربية الطفل في كلية التربية⁽¹⁾.

اما الجلسة الثامنة والتاسعة من مؤتمر مشاكل التعليم فكانت عن منهاج اللغة العربية في الدراسة المتوسطة والثانوية وقالت صحيفة البلاد: ان معلمي ومعلمات المدارس المتوسطة والاعدادية ابدوا ملاحظات ومقترحات من حيث المنهاج وطرق التدريس و الكتب المقررة في مختلف فروع اللغة العربية⁽²⁾.

اما الجلسة العاشرة والختامية لمؤتمر مشاكل التعليم فقد تركزت حول تدريس العلوم والرياضيات للمدارس الإعدادية والمتوسطة، وذكرت صحيفة البلاد ان المؤتمرين تطرقوا من خلال بحثهم حول تدريس العلوم والرياضيات في المجتمعات الحديثة وضرورة العناية التامة بتدريسها في مدارسنا من الناحية النظرية وتهيئة الإمكانيات المادية وتزويد المدارس بالمختبرات اللازمة لفهم العلوم من الناحية التطبيقية العملية، وأضافت صحيفة البلاد انه جرت مناقشة مركزة تتعلق بمنهاج العلوم والرياضيات في الدراستين المتوسطة والإعدادية وكتبها المقررة وبالمدرسين والمدرسات وبالتفتيش الاختصاصي.

وتابعت صحيفة البلاد: إن الرأي استقر على بذل المزيد من الجهود المشتركة في هذا الباب وان تساهم فيها الوزارة والتفتيش الاختصاصي وكلية التربية والمدرسون.

(1) جريدة البلاد، العدد 5415، في 30 كانون الثاني 1959.

(2) جريدة البلاد، العدد 5417، في 1 شباط 1959.

واستطردت الصحيفة أيضاً إن الرأي استقر على ضرورة إعادة النظر في المناهج وفي الكتب المدرسية في جميع فروع العلوم في المرحلتين المتوسطة والإعدادية، كذلك ربط العلوم بحياة المجتمع والاستعانة بالأمثلة المعتمدة من البيئة الواقعية ولاسيما في موضوع الثروة النباتية، والحيوانية، كذلك استقر الرأي على ضرورة العناية بوسائل الإيضاح والاهتمام بالجانب التطبيقي والنظري في العلوم، واعتماد النظريات العلمية الحديثة ولاسيما علوم الحياة والفيزياء وأوضح الصحيفة أيضاً: ان المؤتمرات أوصوا الاهتمام بضرورة عقد دورات دورية لمدرسي العلوم وتحديداً فيما يتعلق بأجراء التجارب المختبرية واستعمال الأجهزة الحديثة⁽¹⁾.

وأرسلت وزارة التربية والتعليم جميع محاضر جلسات مؤتمر مشاكل التعليم في لواء بغداد الى مديريات التربية والتعليم في ألوية العراق، من اجل الاطلاع على ما دار من مناقشات واءاء تخص مشاكل التعليم بصورة عامة، وبغداد بصورة خاصة⁽²⁾.

وأكدت ذلك صحيفة الثورة بعنوان "ارسال محاضر جلسات المؤتمر الى مديريات التربية والتعليم" أوضحت فيه: ان وزارة التربية والتعليم ارسلت مجموعة محاضر جلسات مؤتمر مشاكل التعليم لواء بغداد للمدارس الابتدائية، والمتوسطة، والإعدادية الذي انعقد للمدة من 1/24 حتى 1959 /2/2 للاطلاع على ما دار فيه⁽³⁾.

ثانياً: مؤتمر لدراسة مشاكل التعليم الصناعي والزراعي 1959:

تماشياً مع خطة وزارة التربية والتعليم في النهوض بمستويات التعليم بجوانبه المختلفة وجعله مواكبا مع الحاجات المهمة للبلاد في دعم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي من خلال القيام بنهضة علمية تؤدي الى تطوير الصناعة والزراعة في البلاد مبنياً من الناحية العلمية على استثمار ثروات البلاد المعدنية والحيوانية والنباتية وتدريب

(1) جريدة البلاد، العدد 5418، في 2 شباط 1959.

(2) جريدة الثورة، العدد 93، في 13 شباط 1959.

(3) المصدر نفسه.

الأيدي المحلية، لذلك ارتأت وزارة التربية والتعليم أعداد دراسة علمية لمشاكل التعليم المهني من الناحية الإدارية، والمنهاج، والأدوات، والأجهزة، ومشاكل الهيئات التدريسية ويكون ذلك من خلال إقامة مؤتمرات دورية للتعرف على المشاكل التي تواجه التعليم المهني بشكل مباشر والقيام بمعالجتها ووضع الحلول المناسبة لها⁽¹⁾.

فعقدت وزارة التربية والتعليم أول مؤتمر لدراسة مشاكل التعليم الصناعي والزراعي في قاعة الشعب ببغداد من قبل اللجنة العليا للبحوث والتوجيه في وزارة التربية والتعليم للمدة من 1-6 آذار 1959، شارك فيه أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات والاعداديات وموظفي الوزارات المختلفة، وأعضاء النقابات.

وقسم جدول المؤتمر على ثلاثة أيام، في اليوم الأول تم بحث دراسة مشاكل التعليم الصناعي والأيام الأخرى دراسة مشاكل التعليم الزراعي⁽²⁾.

وأوضحت صحيفة الزمان: إن أعمال مؤتمر التعليم الصناعي والزراعي جاء لدراسة حالة التعليم ونواقصه ووسائل النهوض به، وإضافت الصحيفة: ان باب المناقشة في المؤتمر أتمسم بحوارات جادة وبأسلوب ديمقراطي لجميع الحاضرين، وذكرت كذلك ان الحاضرين في المؤتمر تناولوا خلال بحوثهم حالة التعليم الصناعي، والزراعي من حيث المنهاج، والأجهزة، والآلات، والعمل على تنمية مكاتب المدارس الزراعية بالكتب الزراعية والعلمية وتزويد كل مدرسة بوسائل الإيضاح⁽³⁾.

ثالثاً : مؤتمر المعلمين الأكراذ 1959:

من الأهداف التي جاءت بها ثورة 14 تموز 1958 هو الحفاظ على رعاية جميع حقوق القوميات والأقليات الموجودة في البلاد تعزيزاً للوحدة الوطنية العراقية، فعملت

(1) حريدة الزمان، العدد 6477، في 23 شباط 1959 (كلمة وزير التربية والتعليم محي الدين عبد الحميد).

(2) جريدة الزمان، العدد 6479، الثلاثاء في 24 شباط 1959.

(3) جريدة الزمان، العدد 6489، 6490، الاثنين، الثلاثاء في 8 و 9 آذار 1959.

وزارة المعارف على إقامة مؤتمرات تربوية من شأنها رعاية الحقوق الثقافية للقوميات لكي تنسجم مع أهداف الثورة⁽¹⁾. وتعزيزاً لهذا المبدأ عقدت مؤتمرات تربوية للقوميات (الكردية والتركمانية)، فعقدت أول مؤتمر تربوي للمعلمين الأكراد في أربيل للمدة من 10-13 أيلول 1959 بمشاركة (300) معلم ومعلمة جاءوا من مختلف أنحاء ألوية العراق⁽²⁾.

وذكرت صحيفة البلاد: ان المؤتمر المحلي للمعلمين الكرد خرج بمقررات وتوصيات ادارية وفنية من شأنها تعزيز سبل الارتقاء بتعليم اللغة الكردية وترسيخ كفاءة المعلمين العلمية والإدارية⁽³⁾.

وبينت صحيفة البلاد ان من أهم التوصيات والمقررات التي خرج بها المؤتمر تمثلت بالآتي⁽⁴⁾:-

1- ربط مديرية الدراسات الكردية العامة بوزير المعارف مباشرة بدلا من ربطها بوكيل الوزارة.

2- تشكيل رئاسة تفتيشية لمديرية المعارف العامة للدراسة الكردية مرتبطة بمفتشية المعارف العامة.

3- تأليف شعبة خاصة لأموال الترجمة والتأليف والنشر تكون تابعة لمديرية الدراسة الكردية العامة.

4- تدريس اللغة والأدب الكردي في صفوف الدراسة الثانوية في منطقة مديرية المعارف العامة للدراسة الكردية حسب منهج تضعه وزارة المعارف.

5- فتح دورات تعليمية لمعلمي الأكراد لرفع كفاءتهم في التدريس باللغة الكردية.

(1) د.نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص126.

(2) جريدة الثورة، العدد 257، في 14 أيلول 1959.

(3) جريدة البلاد، العدد 5608، في 12 أيلول 1959.

(4) جريدة البلاد، العدد 5617، في 24 أيلول 1959.

6- تأسيس مديرية معارف خاصة بالدراسة الكردية في كركوك تشرف على المدارس الكردية فقط.

7- تعيين معاونين لمديري معارف الألوية في ديالى، الكوت، بغداد، العمارة ويكلفون بشؤون المدارس الكردية في هذه الألوية ويرتبطون بمديرية المعارف العامة للدراسة الكردية في هذه الألوية.

8- نقل المعلمين الأكراد من سائر الألوية في العراق إلى المناطق الكردية للاستفادة منهم.

9 - تكوين مراكز تعليمية في المناطق الجبلية بغية تسهيل التعليم.

10- إرسال بعثات تعليمية الى خارج العراق، والقبول في الجامعة متناسباً مع نسبة نفوس الأكراد الى مجموع سكان العراق

وقد تم عقد ثاني مؤتمر للمعلمين الكرد في اربيل منتصف آب 1960 من قبل نقابة المعلمين والتي اعتزمت وخلال مؤتمرها الثاني في شباط 1960 على عقد مؤتمرات تربوية للقوميات (الكردية والتركمانية)⁽¹⁾.

وشارك في هذا المؤتمر (150) معلماً ومعلمة من ألوية سليمانية، واربييل، والكوت، وموصل، وبغداد، وكركوك، وديالى، وبحث المؤتمرين المقررات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر الأول، فضلاً عن إضافة وتعديل مقررات وتوصيات أخرى تحقق إحياء اللغة والتاريخ القومي والثقافي للشعب الكردي، ومن أهم التوصيات الإضافية والمقررات التي خرج بها المؤتمر الثاني للمعلمين الكرد كانت الآتي⁽²⁾:-

1- فتح قسم للدراسة الكردية في جامعة بغداد.

2- تدريس اللغة الكردية في كلية التربية، وكلية التحرير، ومعهد اللغات.

(1) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة البلاد، العدد 5880 الأربعاء في 17 آب 1960.

(2) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة الزمان، العدد 6913، في 19 آب 1960

3- تأسيس مجمع علمي.

4- تطوير الحركة الأدبية في كردستان.

5- مكافحة الأمية.

6- تشكيل لجنة بحث لإعداد كتب لدراسة تاريخ الشعب الكردي.

رابعاً: المؤتمر السنوي لمديري معارف الالوية 1959:

في صيف 1959 عقدت وزارة المعارف مؤتمراً لمديري معارف الالوية السنوي، وهو الأول في العهد الجمهوري الأول للمدة من 15-25 من شهر آب 1959، الذي يهدف إلى رسم سياسة التعليم في البلاد بضوء توجهات النظام الجديد⁽¹⁾

وذكرت صحيفة الزمان: إن مناقشات المؤتمر في الجلسة الأولى تركزت حول مشكلة التعليم الابتدائي والثانوي وسد الشواغر في الملاكات التدريسية في المدارس ومشكلة الأقسام الداخلية للطلبة، وفي الجلسة الثانية ناقش المؤتمر شؤون التعليم المهني بمفاصله الثلاثة (الزراعي، والصناعي، والتجاري)، ووضع الخطط الأساسية والكفيلة في البلاد من أجل الاهتمام بالتعليم المهني، أما الجلسة الثالثة فقد بينت صحيفة الزمان: أن المؤتمر ناقش مشكلة دور المعلمين والمعلمات⁽²⁾. وأشارت صحيفة البلاد إلى أن الجلسة الرابعة تركزت حول مشاريع التربية الأساسية التي حضرها ممثل منظمة اليونسكو⁽³⁾ في العراق، وأضافت

(1) جريدة الزمان، العدد 6592، في 23 تموز 1959.

(2) جريدة الزمان، العدد 6616، في 20 آب 1959.

(3) منظمة متخصصة بالتربية والعلوم والثقافة تتبع منظمة الأمم المتحدة تأسست عام 1945، تهدف المنظمات الرئيسية المساهمة بإحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة لإحلال الاحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية، تتبع اليونسكو 191 دولة مقر المنظمة الرئيسي في باريس، ولليونسكو أكثر من 50 مكتبا وعدة معاهد تدريسية حول العالم، للمنظمة خمسة برامج أساسية هي التربية والتعليم والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافة والاتصالات والأعلام وتدعم اليونسكو

صحيفة البلاد أن الجلسة الخامسة من مؤتمر مديري معارف الألوية بحثوا فيها مسائل إعداد المعلمين، والفنون البيئية، ومشكلة الأبنية والمكتبات المدرسية، وفي الجلسة السادسة ناقش المؤتمر قضايا البعثات الدراسية والامتحانات وموضع النشاط المدرسي وعلاقة المدرسة بالمجتمع⁽¹⁾، وركزت الجلسة الختامية للمؤتمر على التوصيات والقرارات التي اتخذها المشاركون في المؤتمر، وأوضحت صحيفة الثورة إن المشاركين في المؤتمر اتخذوا عدة توصيات وقرارات من شأنها تقويم ومعالجة المشاكل التي تواجه مسيرة التعليم بشكل عام⁽²⁾. وخرج المؤتمر السنوي لمديري معارف الألوية بتوصيات وقرارات كانت الأتي⁽³⁾:

1- التوصيات العامة:

- أ- قيام وزارة المعارف بوضع مشروع للسياسة التعليمية وتحديد مدتها وأهدافها طبقاً للواقع المستند على معلومات مقدمة بالإحصاء.
- ب- حرية وزارة المعارف في التصرف بميزانيتها الخاصة دون الرجوع إلى وزارة المالية.
- ج- تأسيس مجلس لشؤون التربية والتعليم في مركز كل لواء يشارك فيه ممثلون في المعارف، والإدارة، والمنظمات ذات العلاقة، وأولياء الطلبة.
- د- الترفيع يكون على أساس النهوض بالمهنة وإعطاء الناحية الأفضلية في كل عمل.

العديد من المشاريع كمحو الأمية والتدريب التقني وبرامج تأهيل وتدريب المعلمين وبرامج العلوم العالمية والمشاريع الثقافية والتاريخية واتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على حضارة العالمية والتراث الطبيعي وحماية حقوق الإنسان: ينظر شبكة المعلومات العالمية الانترنت

<http://www.unesco.org/general/ara/>

(1) جريدة البلاد، العدد 5588، في 20 آب، العدد 5591، في 25 آب 1959.

(2) جريدة الثورة، العدد 240، في 25 آب 1959.

(3) جريدة الزمان، العدد 6634، في 10 أيلول 1959؛ جريدة الثورة، العدد 254، في 11 أيلول 1959.

هـ- يكون اتحاد الطلبة مقتصرًا على طلاب الكليات وعلى الصفوف الرابعة والخامسة الثانوية، ودور المعلمين والمعلمات، والمدارس والمعاهد المهنية الأخرى التي هي من مستوى الدراسة الثانوية.

2- التعليم الابتدائي⁽¹⁾:

أ- إشراك الطلبة في تهيئة الغذاء في المدارس المشمولة بمشاريع التغذية، ويفضل أن يكون أحد أعضاء لجنة التغذية في مركز كل لواء مدرسة من خريجات كلية التحرير فرع الاقتصاد المنزلي.

ب- فتح دورات تربوية لرفع مستويات المعلمين.

ج- تحييد مبدأ التعليم المختلط في الصفوف الأربعة الأولى في المدارس الابتدائية.

د- تأليف مجلس دائم للتربية في مركز كل لواء يتولى وضع التخطيط العام للعمل، ويتولى تنفيذ مقررات مجلس المعارف وتوصيات الوزارة الأخرى.

هـ- زيادة المخصصات المهنية للمعلمين.

و- الاستفادة من جهد المنظمات الشعبية في كل لواء لتهيئة حركة التعليم الخاص بأعمال مكافحة الأمية.

ي- تأسيس مدارس كبيرة في المناطق الجميلة.

(1) جريدة الزمان، العدد 6634، في 10 أيلول 1959؛ جريدة الثورة، العدد 225 في 11 أيلول 1959.

3- التعليم الثانوي⁽¹⁾:

- أ- التغلب على حالة الشواغر الموجودة في الملاكات التدريسية.
- ب- إشراف وزارة المعارف على المدارس الأهلية، والأجنبية من حيث تأمين الجانب الإداري والتوجيه الوطني.
- ج- التوسع في القبول بالأقسام الداخلية وزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض.
- د- توزيع ساعات التدريس على المدرسين بواقع 30 ساعة أسبوعيا.
- هـ- فتح دورات صباحية ومسائية لتنمية وزيادة قابليات الطبقات العمالية.

4- التعليم الزراعي:

- أ- تأمين دور سكنية لمدرسي المدارس الزراعية.
- ب- منح مدرسي المدارس الزراعية من خريجي الكليات الزراعية مخصصات مهنية.
- ج- إبرام تعاون بين المدارس الزراعية والجمعيات الفلاحية عن طريق السلطات الفنية والإدارية ذات الاختصاص.

5- التعليم الصناعي⁽²⁾:

- أ- منح المدارس الصناعية مخصصات مهنية أو بدل حرفية.
- ب- وضع منهج ثابت للمدارس الصناعية والحرفية.
- ج- زيادة البعثات الصناعية إلى الخارج للتخصص بدراسات معينة وان يقوموا بمهام التدريس في المدارس الصناعية بعد عودتهم.
- د- توفير الآلات والأدوات ومواد التمارين التي تحتاجها المدارس الصناعية.
- هـ- فتح دورات صباحية ومسائية لتنمية وزيادة قابليات الطبقات العمالية.

(1) جريدة الزمان، العدد 6634، في 10 أيلول 1959؛ جريدة الثورة، العدد 254 في 11 أيلول 1959.

(2) جريدة الزمان، العدد 6634، في 10 أيلول 1959؛ جريدة الثورة، العدد 254 في 11 أيلول 1959.

و- فتح مدارس صناعية جديدة.

6- المكتبات⁽¹⁾:

أ- إلحاق جميع المكتبات العامة في الألوية بمديرية المكتبات من الناحية الفنية.

ب- إنشاء مكتبات سيارة.

ج- المشاركة على نطاق واسع بالمجالات العلمية والفنية في الخارج ولاسيما ما يعود منها للاطفال.

د- تزويد الإدارات المحلية بقوائم يجري توحيدها في الديوان بالمكتب.

هـ- الاستمرار في فتح دورات مكتبية.

7- المناهج والكتب:

أ- تشكيل لجنة دائمة لترجمة الكتب الكردية.

ب- تأسيس مركز وسائل إيضاح في كل لواء.

ج- إدخال اللغة الكردية كلغة ثانية في المدارس الثانوية وكخطوة أولى في جميع مدارس ودور المعلمين والفنون البيئية والجميلة.

8- النشاط المدرسي:

أ- تأسيس فرقة موسيقية موحدة في مركز كل لواء.

ب- تنشيط حركة الموسيقى والفنون في المدارس الخاصة في دور المعلمين.

ج- إنشاء قاعات مركزية في الألوية خاصة للتمثيل.

د- منح جوائز للممثلين والمؤلفين المحليين والفنانين من المدرسين والطلبة.

(1) جريدة الزمان، العدد 6634، في 10 أيلول 1959؛ جريدة الثورة، العدد 225 في 11 أيلول 1959.

9- المختبرات⁽¹⁾:

أ- البحث عن طريقة أفضل لاستيراد مواد مختبرية.

ب- تأمين لجنة لدراسة مختبر مركزي في كل لواء.

10- الأبنية:

أ- تجهيز المدارس المنشئة حديثاً بالأثاث.

ب- تأليف لجنة مركزية في الوزارة لوضع خطة عامة للأبنية.

ج- تأمين إنشاء مطاعم في المدارس الابتدائية.

د- تصميم حدائق وساحات الألعاب وقاعات ومختبرات في المدارس.

واستمر انعقاد المؤتمرات السنوية لمديري معارف الألوية في السنوات اللاحقة وكانت توصياتها متقاربة.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح، ان السياسة التعليمية قد أخذت بعداً جديداً في اطار الارتقاء بالعملية التربوية والعلمية وزيادة عدد الطلبة في القبول في مختلف مراحل الدراسة والتحسب للمستقبلي بأرسال الكفاءات العلمية من الطلبة للخارج للدراسة من اجل مواكبة روح العصر في مجالات العلمية والانسانية المختلفة من اجل بناء نظام تعليمي عصري.

خامساً : المؤتمر المحلي لمعلمي التركمان 1960:

إيماناً بأهداف ثورة 14 تموز 1958 في نيل القوميات حقوقها الثقافية التي حرمت منها في العهد الملكي، عقدت نقابة المعلمين أول مؤتمر للمعلمين التركمان في كركوك لدراسة تاريخ التركمان في العراق، فضلاً عن دراسة مشاكلهم الثقافية، والتربوية⁽²⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 6634، في 10 أيلول 1959؛ جريدة الثورة، العدد 254 في 11 أيلول 1959.

(2) مقابلة مع نبيح محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة البلاد، العدد 5880، في 17 آب 1960.

وقالت صحيفة البلاد: إن المؤتمر شكل لجاناً مختلفة لدراسة المناهج، والكتب المدرسية، والمدارس الرسمية، والأهلية، ودور المعلمين، ولجنة لقبول الطلبة في البعثات الدراسية، فضلاً عن لجنة المختبرات والأبنية المدرسية. وأضافت صحيفة البلاد: إن المؤتمر استمر ثلاثة أيام لمناقشة مقترحات التوصيات التي خرجت بها اللجان المشكلة⁽¹⁾.

وذكرت صحيفة الزمان: إن المؤتمر خرج بتوصيات مقررات في جلسته الختامية من أهمها⁽²⁾:

1- تطبيق منهج مكافحة الأمية لتهيئة الفرص أمام التركمان لتعليم لغتهم الأصلية إلى جانب اللغة العربية.

2- وضع كتب مناسبة باللغة التركمانية لاستعماله في مراكز مكافحة الأمية.

3- تأسيس مراكز للتدريب الأساسية في مناطق التركمان وتشجيع الأميين للدخول في مدارس مكافحة الأمية.

4- تشجيع ومساعدة ذوي المواهب الأدبية، والعلمية من الأدباء التركمان في المدارس وتشجيع تنمية أدب الأطفال التركمان.

5- إرسال عدد مناسب من الطلاب التركمان إلى الخارج عن طريق البعثات والزمالك الدراسية.

سادساً: المؤتمر العام الأول للتربية والتعليم 1960:

عملت ثورة 14 تموز 1958 على بناء نظام تعليمي متجاوب مع حاجات الشعب التربوية، والثقافية، والوطنية، وقادراً على الخلق، والإبداع، وإعداد جيل سليم في

(1) جريدة البلاد، العدد 5890، في 28 آب 1960.

(2) جريدة الزمان، العدد 6924، في 1 أيلول 1960.

النواحي العلمية، والأخلاقية، والاجتماعية⁽¹⁾، ولرغبة الثورة في وضع أسس ثابتة تستند إليها سياسة التربية والتعليم فقد اتجهت وزارة المعارف على عقد أول مؤتمر تربوي عام وموسع أسهم فيه الاختصاصيون بمختلف الأصعدة في رسم الخطوط الأساسية للوزارة، ووضع الخطط العلمية المدروسة لكل شأن من شؤون التربية والتعليم وتحديد فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في النظام الجمهوري⁽²⁾.

وشكلت الوزارة لهذا المؤتمر لجاناً متخصصة لدراسة المشاكل المتعلقة باختصاصها، ووضع الخطط والحلول الشاملة لعملها خلال السنوات الخمسة القادمة برئاسة وزير المعارف، ونائبه رئيس جامعة بغداد، وعضوية مدير التعليم العام وتمثلت هذه اللجان بالآتي⁽³⁾:

أ- لجنة دور الحضنة ورياض الأطفال والتعليم الابتدائي والتعليم الأساسي.

ب- لجنة التعليم الثانوي.

ج- لجنة التعليم المهني

د- لجنة إعداد المعلمين

هـ- لجنة العلاقات الثقافية والشؤون الفنية، واستمر عقد جلسات المؤتمر العام الأول

للتربية والتعليم خمسة أيام للمدة من 15-20 أيلول 1960 ناقش خلالها أعضاء اللجان الآتي⁽⁴⁾:

1- أهداف التربية والتعليم في جميع المراحل الدراسية.

(1) حريدة البلاد، العدد 5835، في 19 حزيران 1960، (كلمة وزير المعارف إسماعيل إبراهيم العارف).

(2) جريدة البلاد، العدد 5873، في 3 آب 1960.

(3) جريدة الزمان، العدد 6899، في 3 آب 1960.

(4) حريدة البلاد، العدد 6934، في 14 أيلول 1960؛ جريدة الثورة، العدد 549، في 15 أيلول 1960.

2- وضع خطة شاملة وثابتة بعيدة المدى في القضاء على الجهل والأمية وتطبيق التعليم

الإلزامي.

3- رفع المستوى المعاشي والاجتماعي للمعلمين وتأمين حقوقهم المادية، والأدبية، فضلا

عنحل المشاكل الطلابية، ووضع الحلول المناسبة التي تتفق ومصالحهم مع مصلحة

التربية والثقافة ومصلحة الجيل الناشئ.

4- تحديد أهداف وإغراض البعثات الدراسية وشؤونها المختلفة، ووضع الخطط الكفيلة

لسد حاجة البلاد من المثقفين والاختصاصيين في النشرات القادمة.

5- تنفيذ الاتفاقيات الثقافية التي عقدت مع الدول الأجنبية والصديقة.

وذكرت صحيفة الزمان في مقال بزاوية "حديث اليوم" الذي يمثل رأي الصحيفة في القضايا

المختلفة في البلاد، والذي ينشر دائما في صفحاتها الداخلية، وجاء المقال في عنوان "خطاب الزعيم في

المؤتمر الأول للتربية والتعليم": أن خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم خلال افتتاح المؤتمر الأول

للتربية والتعليم وضع فيه مفاهيم النهج الجمهوري في التوجه الصائب نحو العلم والثقافة.

وأضافت صحيفة الزمان: إن سبل نجاح أهداف المؤتمر من صميم مبادئ ثورة 14 تموز،

وأشارت الصحيفة أيضا إلى أن العهد الجمهوري أحوج ما يكون إلى نشر التعليم الإلزامي، ومكافحة

الأمية، وإعداد خبراء وفنيين بأعداد كبيرة والتوجه الى الحياة الدراسية توجهاً صحيحاً من

اجلالاحصول على نتائج في الحقول النظرية والعلمية على أساس الأخذ بأحدث المبادئ التربوية في

العالم مع مراعاة ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية في كل ما يوضع من الخطط والمشاريع

لتنشئة الجيل الجديد والأجيال القادمة بروح الوحدة الوطنية وتوفير الجو الدراسي الملائم لازدهار

العلم والثقافة من جميع الوجوه⁽¹⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 6937، في 17 أيلول 1960.

وفي افتتاحية صحيفة الثورة في الصفحة الأولى وتحت عنوان "الشعب قسمان معلم ومدرس"، أوضحت الصحيفة خلاله وفي ضوء خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر التربية والتعليم: ان الزعيم تناول في خطابه أمور التربية والتعليم، والقى أضواء على مستقبل البلد الذي تتحمل وزارة المعارف جزءاً كبيراً في توطيد ازدهار التربية والثقافة في ربوع الجمهورية، وبينت صحيفة الثورة ايضاً: ان الخطاب عالج شؤون المعلمين وحثهم وجميع أسرة التعليم إلى المضي في خدمة الثقافة بصورة صادقة وبعيدة عن الميول والاتجاهات وفق تأديتهم إعمالهم التعليمية⁽¹⁾، وتناولت صحيفة البلاد خلال افتتاحيتها في الصفحة الأولى عنوان "مع خطاب الزعيم في مؤتمر التربية والتعليم، أهمية انعقاد المؤتمر والأسس التي ينبغي أن تقدم عليه قراراته": "من القضايا المهمة التي تطرق إليها الزعيم في خطابه الذي افتتح به المؤتمر الأول للتربية والتعليم، قضية المؤتمر ذاته والتوجيهات والإرشادات التي أرجاها المؤتمر لسد منافذ التفرقة وتقرير شؤون التربية والتعليم، على أساس أن رجال التربية والتعليم يجتمعون للمناقشة والمداولة فيما بينهم ليتمكنوا بأنفسهم من وضع الأسس الحصينة للتربية والتعليم في بلادهم ويتخلصوا من تلك الأسس والتي وضعها قبلهم أولئك الذين كانوا في العهد الملكي.

وتشير صحيفة البلاد الى أنه كان من الجميل من الزعيم ان يستثير همم وضمان رجال التربية والتعليم بأن "كل شيء في وطننا وان المستقبل يستند عليكم انتم رجال الثقافة والعلم ورجال التربية والتعليم ورجال المعارف، فعليكم ان لا تخيبوا الظنون...".

وتوضح صحيفة البلاد: ان الواقع من المؤتمر المنعقد لأول مرة في العهد الجمهوري وخلال إعقاب مؤتمرات مهمة للمعلمين والطلبة ينتظر نتائجه ليس عشرات الألوف من المعلمين والمعلمات والطلبة فحسب وإنما جميع الناس وذلك لان له علاقة بثقافة هذا الشعب وتربيته وتوجيهه السليم الذي يتمنى التواصل مع حركة التطور الصاعدة، ويتفق مع أهداف ثورة 14 تموز التحررية ومبادئها الديمقراطية.

(1) جريدة الثورة، العدد 551، في 18 أيلول 1960.

وتوضح الصحيفة: إن أهمية هذا المؤتمر تأتيمن كونه يضم مجموعة كبيرة من رجال التربية والتعليم في الجمهورية لبعضهم اتجاهات علمية وتربوية سليمة والبعض الآخر اتجاهات خاطئة، وللبعض الأول أسس ثقافية وفكرية متطورة تقدمية والبعض الثاني جذور تمتد إلى العهد الملكي وتؤمن بسياسته العقيمة على أن هذه الأهمية تتبلور في النتائج التي يسفر عنها المؤتمر والتي يتطلع إليها المسؤولون والمعنون ورجال التربية والتعليم وجماهير الشعب تلك النتائج التي نأمل أن تتغلب فيها الاتجاهات والآراء السليمة في التربية والتعليم التي تؤمن بالتنظيمات المهنية والاجتماعية وياتصال شؤون الحياة وترابطها الواحدة بالأخرى.

وتضيف الصحيفة أيضاً: إن وزارة المعارف ورجال التربية والتعليم مدعوون الى تدبير شؤون التربية والتعليم تدبيراً سليماً وإدراكها إدراكاً صحيحاً في ضوء توجيهات الزعيم وفقاً لمصلحة الجمهورية والأسرة التعليمية خاصة⁽¹⁾.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر خرجت اللجان التي شكلت في المؤتمر بمقررات وتوصيات منها الآتي⁽²⁾:

1- لجنة التعليم الابتدائي وبحث موضوع المركزية واللامركزية في شؤون التعليم المتعلق بالجيش والشرطة ورياض الأطفال.

2- لجنة التعليم الثانوي بحث موضوع المدارس الأهلية واتخذوا بعض التوصيات والمقررات النهائية لرفع مستواها والإشراف على المناهج والتدريسيات فيها من قبل وزارة المعارف، كما ناقشت اللجنة ضمان حقوق المدرسين والأهليين الذين يعملون في المدارس الأهلية والأجنبية ونظرت في قواعد البعثات والتنقلات في التعليم الثانوي.

(1) جريدة البلاد، العدد 5906، في 17 أيلول 1960.

(2) جريدة البلاد، العدد 5909، في 20 أيلول 1960؛ جريدة الزمان، العدد 6939، في 20 أيلول 1960؛ جريدة الحرية، العدد 1680، في 21 أيلول 1960.

3- لجنة أعداد المعلمين تناول أعضائها النظام المقترح لدور المعلمين والرغبة في التعلم

وتفادي مشكلة الشواغر الموجودة في الأماكن النائية، فضلاً عن تأليف الكتب المدرسية

لدور المعلمين والمعلمات

سابعاً: المؤتمر العلمي الأول لجامعة بغداد 1961:

تعد إقامة المؤتمرات العلمية ذات أهمية كبيرة في نشر النتائج العلمي ومناقشاته المختلفة وتبادل الأفكار والخبرات بين المؤتمرين، وقد بلغت جامعة بغداد المستوى الذي يفرض عليها عقد مؤتمر علمي كجزء من واجباتها في قيادة الفكر في البلاد وتوجيه أبنائها توجيهاً علمياً صحيحاً⁽¹⁾ فقد أقامت جامعة بغداد أول مؤتمر علمي في تاريخ الجمهورية وفقاً للفكرة التي تبنتها في تشجيع البحث العلمي، ودعم روح المثابرة والإبداع في مختلف مجالات العلوم، وتم عقد المؤتمر في 21 ولغاية 24 من شهر كانون الثاني 1961، وتضمنت جلسات المؤتمر مناقشة وإلقاء 56 بحثاً في مجالات الطب والزراعة والهندسة والتربية وعلم الحيوان ألقاها أساتذة متخصصون من جامعة بغداد وخارجها⁽²⁾

وذكرت صحيفة البلاد إن الزعيم عبد الكريم قاسم افتتح المؤتمر العلمي الأول لجامعة بغداد، وأعلن خلال الافتتاح دعم الجمهورية للعلم والعلماء، وأضافت الصحيفة: أن الزعيم وصف العلماء بأنهم الطاقات المحركة لجهود الخير والجهود السليمة النافعة لخدمة بني الإنسان⁽³⁾.

وأوضحت صحيفة الزمان: فيالجلسة الأولى للمؤتمر العلمي ناقشت الندوة العلمية، ملوحة التربة العراقية، أسهم فيها عدد كبير من العلماء والمشتغلين في إعداد البحوث، كما أسهم فيها أيضاً أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة والمشتغلين في البحوث كأعضاء في

(1) حريدة البلاد، العدد 5873، في 9 اب 1960، "كلمة رئيس جامعة بغداد عبد الجبار عبد الله للهيئات التدريسية في جامعة بغداد للمشاركة في المؤتمر العلمي الأول".

(2) جريدة البلاد، العدد 6010، في 22 كانون الأول 1961.

(3) المصدر نفسه.

المؤتمر والجلسة الختامية للمؤتمر ناقشت الندوة العلمية عن استعمالات النظائر المشعة للأغراض السلمية⁽¹⁾.

وتساءلت صحيفة البلاد في عمود بإحدى صفحاتها الداخلية بعنوان "كلمة المحرر" عن المؤتمر العلمي الأول الذي إقامته جامعة بغداد: أننا نشير إلى شيء واحد، إن مبادرات الجامعة ونشاطها الدؤوب حري بأن يلقي كل عناية من المسؤولين والجهات العلمية في البلاد، من حيث أن المؤتمر العلمي الذي تعقده الجامعة يعني توفر آراء جديدة وتحليلات واكتشافات نظرية وعلمية حديثة بحاجة إلى إثبات وبراهين وثم التجربة وبعد ذلك التطبيق والاستخدام وأن الجامعة ستنتشر جميع البحوث العلمية التي وردت للمؤتمر ونوقشت فيه وأجمعت الآراء حولها تبعاً لصلاحياتها. وتضيف صحيفة البلاد: على المسؤولين والهيئات الفنية الأخذ بهذه البحوث واستخدامها خدمة للحركة العلمية في البلاد⁽²⁾.

ثامناً : مؤتمر المناهج والكتب 1961:

عملت وزارة المعارف على تغيير بعض المواد التدريسية وتأليف الكتب الدراسية للدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية ودور المعلمين والمعلمات الابتدائية تماشياً مع أهداف وسياسة ثورة 14 تموز 1958⁽³⁾.

فعمدت الوزارة مؤتمراً للكتب والمناهج في تشرين الأول من عام 1961 ولمدة خمسة أيام تدارس فيه المؤتمرون المناهج الجديدة وتبنيته على ضوء الاقتراحات الواردة حولها والنظر في الكتب لإقرار ملائمتها للمناهج⁽⁴⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 7040، في 22 كانون الثاني 1961.

(2) جريدة البلاد، العدد 6010، في 22 كانون الثاني 1961.

(3) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 404.

(4) جريدة البلاد، العدد 6223، في 15 تشرين الأول 1961.

ذكرت صحيفة الثورة: إن المؤتمر شارك فيه معلمون ومعلمات من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، كذلك المفتشون واللجان العليا للمناهج وأساتذة من جامعة بغداد، وأضافت الصحيفة: أن المؤتمر تمخض عنه رسم الخطوط العريضة التي يجري بموجبه وضع المناهج والكتب المدرسية بما يتلاءم الحاجات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للبلد وتساعد على النهوض بمستوى التربية والتعليم⁽¹⁾.

تاسعاً: المؤتمر الأول للتعليم الأهلي 1962:

اهتمت حكومة الثورة بالمدارس الأهلية وقدمت مساعدات مادية لها بلغت 25 ألف دينار وزعت على 28 مدرسة أهلية بغية تمكينها من أداء رسالتها في حقل التربية والتعليم⁽²⁾. وبينت صحيفة الزمان: إن وزارة المعارف ستعقد أول مؤتمر للتعليم الأهلي في السابع من أيلول 1962 ولمدة ثلاثة أيام لدعم التعليم الأهلي وتنشيطه وتشجيعه في البلاد ولبحث المشاكل المختلفة فيه كتأمين المدرسين والأبنية المدرسية وتطبيق المناهج الدراسية ونتائج الامتحانات وتشكيل مصلحة للتعليم الأهلي تتولى دعمه وتوسيعه، وأضافت الصحيفة: أن المؤتمر ستشارك فيه المؤسسات الثقافية الأهلية والشبه رسمية والشركات التجارية والمصارف التجارية المختلفة والمؤسسات التعليمية والنقابات والجمعيات العامة والإدارات المحلية⁽³⁾. وبعد انتهاء عقد المؤتمر الأول للتعليم الأهلي خرج بقرارات وتوصيات ساعدت التعليم الأهلي في تنمية وسير حركته التعليمية وجعله أداة صالحة في الجانب التعليمي بجانب التعليم الرسمي، وبينت صحيفة الثورة التوصيات والقرارات تمثلت في الآتي⁽⁴⁾:

(1) جريدة الثورة، العدد 725، في 15 تشرين الأول 1961.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الرابع، المصدر السابق، ص 448.

(3) جريدة الزمان، العدد 7509، في 24 آب 1962.

(4) جريدة الثورة، العدد 997، في 17 أيلول 1962.

- 1- تشكيل مصلحة للتعليم الأهلي ترتبط بوزارة المعارف من واجبتها الإشراف على التعليم الأهلي.
 - 2- وضع مسودة لائحة لنظام المصلحة وتعيين واجباتها ومسؤولياتها عن طريق تشكيل لجنة من الوزارة وممثلين عن المؤسسات التعليمية الأهلية.
 - 3- الاعتماد على المعلمين والمدرسين والمهنيين المسجلين في نقابة المعلمين
 - 4- دراسة حالة الطلاب وظروفهم عن طريق لجان التدريس ومجالس الإباء والمدرسين.
 - 5- لا يزيد عدد الطلاب في الصف الواحد عن 50 طالباً.
 - 6- إعفاء الطلاب المتفوقين من دفع أجور المدرسة.
 - 7- فسح المجال أمام الطلاب بالانتقال من وإلى المدارس الرسمية دون أن يخضع طلابهم إلى الامتحان.
 - 8- تشجيع النشاط اللا صفي في المدارس الأهلية وفسح المجال أمامهم في الإذاعة والتلفزيون والحفلات الرسمية وإشراكهم في المعارض.
 - 9- تنظيم التفتيش في المدارس الأهلية بقسميها النهاري والمسائي.
 - 10- عدم منح إجازة لفتح مدارس أهلية إلى الجمعيات إلا لشخص مختص وممارس وله خدمة لا تقل عن عشر سنوات في حقل التربية والتعليم.
 - 11- الإكثار من رياض الأطفال لحاجة البلد إليها.
 - 12- تنظيم استمارة التقرير الشخصي التي ترفق بحق المعلم والمدرس في المدارس الأهلية أسوة بالمدارس الحكومية.
 - 13- قبول عدد من الطلاب للدراسة العالية في الكليات ودور المعلمين والمعاهد الأخرى لحساب المؤسسات والمدارس الأهلية وتخصيص المقاعد اللازمة لها.
- وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان المؤتمرات التي عقدتها وزارة المعارف والتي خرجت بتوصيات تعكس أهمية التربية والتعليم في حياة الشعوب، ولهذا جاءت هذه المؤتمرات لتصب في أطار الاسهام في تطوير الواقع التربوي ورفع مستوى التعليم في

العراق، ولعبت الصحافة البغدادية دوراً إيجابياً في مجال التعريف بأهمية التربية والتعليم من خلال متابعتها المستمرة في نشر وقائع عقد المؤتمرات والنقاشات التي دارت فيها وأجراء الحوار مع بعض الشخصيات فضلاً عن نشر التوصيات والمقررات التي تخرج بها المؤتمرات التربوية المختلفة.

المبحث الثاني

الصحافة ومؤتمرات نقابة المعلمين

أخذت نقابة المعلمين التي أسست بموجب قانون رقم 66 لسنة 1958، على عاتقها القيام بالعديد من الخدمات والمنافع لأعضاء الهيئات التعليمية، وتطوير مستوياتهم التربوية والثقافية والمادية بعد أن تحمل المعلمون معاناة طيلة السنوات التي عاشوها قبل ثورة 14 تموز 1958، فكان مشروع التنظيم النقابي عاملاً حاسماً في تحقيق تلك الأهداف، والقيام بعقد مؤتمرات سنوية بموجب أحكام قانون نقابة المعلمين واعتبار مؤتمر النقابة هو الهيئة العليا للنقابة وهو الذي ينتخب النقيب ونائبيه وأعضاء الهيئة الإدارية ولجنتي المراقبة والضبط وهو الذي يرسم السياسة العامة للنقابة ويناقش ويقر ميزانيتها السنوية والتقرير السنوي وله أن يقترح تعديل هذا القانون، وقد أسهمت المؤتمرات السنوية للنقابة وبشكل فعال في مناقشة المشاكل التي تواجه المؤسسات التربوية والأسرة التعليمية وإيجاد الحلول اللازمة لها⁽¹⁾.

المؤتمر التأسيسي السنوي الأول لنقابة المعلمين 1959:

عقدت نقابة المعلمين أول مؤتمر لها بعد تأسيسها ببغداد في المدة 2-5 شباط 1959، والتي أسفرت عن فوز القائمة المهنية الموحدة وانتخاب الدكتور فيصل السامر نقيباً للمعلمين من قبل المعلمين والمعلمات المشاركين في المؤتمر، وناقش المؤتمر القضايا والمقترحات التي تساعد في حل المعوقات التي تواجه المؤسسة التربوية والأسرة التعليمية⁽²⁾ وخرج المؤتمر التأسيسي الأول لنقابة المعلمين بالعديد من المقترحات والتوصيات منها التي تخص القضايا الإدارية وموظفي التعليم والمشاكل التي تواجه التعليم الابتدائي والمتسائي والمهني والجامعي، كذلك المشاكل

(1) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(2) المصدر نفسه.

التي تواجه المعلم في المدارس الرسمية و الأهلية، وخرج المؤتمر أيضا بتوصيات حول المشاكل الثقافية والفنية التي تواجه القوميات في العراق، وكذلك المشاكل الخاصة بأعضاء النقابة والنظام الداخلي لها، فضلاً عن تقديم مقترحات بتعديل قانون نقابة المعلمين رقم 66 ومشروع قانون صندوق ضمان لنقابة المعلمين⁽¹⁾، وانتخب عبد الكريم قاسم رئيساً فخرياً للنقابة باعتباره كان معلماً في بداية حياته العلمية⁽²⁾.

وقد إهتمت صحف بغداد لا سيما الزمان والثورة والبلاد في متابعتها الجلسات اليومية للمؤتمر الأول لنقابة المعلمين، وبينت صحيفة الزمان والثورة ان وزير التربية والتعليم وكالة هديب الحاج حمود أكد خلال افتتاحه المؤتمر الاول لنقابة المعلمين عن تخصيص الوزارة مبلغ 30 مليون دينار لجامعة بغداد وربع مليون دينار لبناء مجمع علمي، وعقد اتفاقيات ثقافية مع دول حديثة وأضافت الصحيفتان: ان الوزيرين في افتتاحه المؤتمر عزم الحكومة على اخراج نقابة المعلمين من نطاق الأحزاب⁽³⁾.

وخرجت صحيفة البلاد في نشر التوصيات والمقترحات لمؤتمر المعلمين الأول والذي اتفق المؤتمرين بتشريع قانون يخص مشاكل التعليم الجامعي.

وأوضحت صحيفة البلاد أن التوصيات الخاصة بمشاكل الجامعة تمثلت بتشريع قانون الخدمة الجامعية، والتخصصات العلمية، والتكنولوجيا، وإقامة الدورات والمؤتمرات العلمية لأعضاء النقابة والإكثار من البعثات الدراسية، وإخراج العناصر

(1) وثائق بوقائع وتوصيات المؤتمرات لنقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، بغداد، ص 44- 68.

(2) د. احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي 1534- 2009، بغداد، مطبعة العصامي، 2009، ص 203.

(3) حريدة الزمان، العدد 6461، في 3 شباط 1959، جريدة الثورة، العدد 286، الثلاثاء في 3 شاط 1959.

الضعيفة وغير الكفوءة من الجامعة، فضلاً عن تخصيص مقعد للغة الكردية في جامعة بغداد⁽¹⁾. وبعد قيام مجلس الوزراء في حكومة عبد الكريم قاسم بأجراء تعديل وزاري تم بموجبه تعيين الدكتور فيصل السامر وزيرا للإرشاد، عقدت نقابة المعلمين مؤتمراً استثنائياً لاختيار نقيب للمعلمين بموجب أحكام قانون نقابة المعلمين " في حالة شغل منصب النقيب تعقد نقابة المعلمين مؤتمر استثنائي في مدة لا تتجاوز شهرين لاختيار نقيب لها "، فتم عقد مؤتمر استثنائي في 14 تموز 1959 لاختيار نقيب جديد للمعلمين فتم انتخاب نجيب محي الدين نقيباً للمعلمين ويعد هذا المؤتمر هو مكمل للمؤتمر الأول لنقابة المعلمين⁽²⁾.

المؤتمر السنوي الثاني لنقابة المعلمين 1960:

عقدت نقابة المعلمين مؤتمرها السنوي الثاني ببغداد في يوم 25 من شهر شباط 1960، وبحسب أحكام قانون نقابة المعلمين بانتخاب نقيباً للمعلمين في كل عام، انتخب المشاركون من المعلمين والمعلمات في مؤتمريهم السنوي الثاني الأستاذ نجيب محي الدين نقيباً للمعلمين للمرة الثانية⁽³⁾، وخرج المؤتمر بتوصيات ومقترحات تخص تعديلات لنظام المدارس الثانوية. وتعديل قانون صندوق ضمان المعلمين رقم 112 لسنة 1959، ومشروع تأسيس مكتبة مركزية للنقابة، ووضع آليات وقواعد لنقل المعلمين من لواء إلى آخر وإقامة معارض ودورات تدريبية وتطويرية للمعلمين والمعلمات، وتقديم مقترحات لمشاكل المناهج التدريسية والتفتيش في المدارس وكذلك الخروج بتوصيات لتأسيس لجنة في النقابة بخصوص سكن المعلمين، فضلاً عن استعراض ومناقشة انجازات نقابة المعلمين في المؤتمر السنوي الأول⁽⁴⁾.

(1) جريدة البلاد، العدد 5423، في 7 شباط 1959.

(2) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(3) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(4) وثائق بوقائع توصيات المؤتمرات لنقابة المعلمين، المصدر السابق، ص 44 - 68.

وقد راعت القائمة المهنية الموحدة خلال انتخابات المؤتمر السنوي الأول والثاني لنقابة المعلمين، القومية الكردية بإعطائها منصب نائب النقيب الثاني، من خلال توصية أنصارها من المعلمين والمعلمات بانتخاب ممثل القومية الكردية صديق الاتروشي⁽¹⁾ على أساس ان الكرد يؤيدون اتجاهات وميول القائمة المهنية الموحدة⁽²⁾.

وإهتمت صحف بغداد في مواكبتها بتغطية المؤتمر الثاني لنقابة المعلمين ونشرت صحيفة الزمان التعليمات الخاصة بانتخابات المؤتمر الثاني لنقابة المعلمين، وذكرت صحيفة الزمان: انه لا يجوز للمعلمين ترك مراكز ألويتهم قبل 24 شباط 1960، وأن يجري تنظيم مركز انتخابي واحد في كل لواء عدا لوائي بغداد والموصل، كذلك يشرف على الانتخابات في كل مركز انتخابي لجنة مكونة من ممثل وزارة المعارف وحاكم يختاره وزير العدل وممثل اللجنة الإدارية في اللواء وممثل واحد من كل جهة انتخابية مناسبة⁽³⁾.

فيما أشارت صحيفة الثورة إلى أن المؤتمر الثاني لنقابة المعلمين سيدرس مختلف نواحي التعليم وجميع مراحلها، كذلك سيتم انتخاب نقيب للمعلمين ونائبيه وهيئة إدارية ولجنة انضباط ومراقبة⁽⁴⁾. وذكرت صحيفة البلاد: ان نتائج انتخابات المؤتمر الثاني لنقابة المعلمين اسفرت عن انتخاب نجيب محي الدين، وأوضحت ان نجيب محي الدين حصل على 407 صوت من مجموع المؤتمرين⁽⁵⁾.

(1) مواليد 1920، منطقة العمادية في دهوك، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافية من امريكا، كان أستاذ في كلية الاداب بجامعة بغداد، تقلد منصب مدير الإدارة العام في وزارة المعارف بعد ثورة 14 تموز 1958 و لغاية 8 شباط 1963: مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(2) المصدر السابق

(3) جريدة الزمان، العدد 6751، في 28 كانون الثاني 1960.

(4) جريدة الثورة، العدد 392، في 23 شباط 1960.

(5) جريدة البلاد، العدد 5748، في 28 شباط 1960.

المؤتمر السنوي الثالث لنقابة المعلمين 1961:

وتماشياً مع منهجها استمرت نقابة المعلمين في عقد مؤتمراتها السنوية، وقد عقدت مؤتمرها السنوي الثالث، في المدة 19 - 23 شباط 1961، وانتخب المشاركون من المعلمين والمعلمات في المؤتمر السنوي الثالث الدكتور محمد ناصر⁽¹⁾ نقيباً جديداً لنقابة المعلمين، وتم خلال المؤتمر تشكيل لجان خرجت بتوصيات ومقترحات تخص العمل التربوي والنقابي⁽²⁾

وبينت الصحف البغدادية لاسيما صحيفت الزمان والثورة أعمال المؤتمر الثالث لنقابة المعلمين قبيل انعقاده.

وذكرت صحيفة الزمان: أنَّ جدول أعمال المؤتمر الثالث لنقابة المعلمين الذي سيقام في شباط 1961 سيناقش التقرير الرئيسي للهيئة الإدارية، وتعديل صندوق ضمان نقابة المعلمين ومناقشة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومالية النقابة، فضلاً عن تعديل قانون النقابة ونظامها الداخلي، وأضافت صحيفة الزمان أيضاً: أنَّ المؤتمر القادم سيناقش مقررات مؤتمر المعلمين الأكراد ومؤتمر المعلمين التركمان⁽³⁾.

وخلال عقد المؤتمر الثالث لنقابة المعلمين أوضحت صحيفة الثورة: أنَّ المشاركون في المؤتمر اجتمعوا لاختيار نقيب جديد للمعلمين ونائبين للنقيب، وهيئة إدارية مؤلفة من 18 عضواً، ولجنة انضباط من خمسة أعضاء ولجنة مراقبة من خمسة أعضاء أيضاً، وذكرت كذلك أنَّ هؤلاء سيكونون حسب قانون نقابة المعلمين من ممثلي لواء بغداد في المؤتمر⁽⁴⁾.

(1) مواليد 1914 أبي الخصيب البصرة شخصية تربوية وعلمية حاصل على الدكتوراه في التربية، عمل ملحق ثقافي في السفارة العراقية في أمريكا في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، اختير عميداً لكلية التربية في جامعة بغداد : مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(2) وثائق بوقائع وتوصيات المؤتمرات لنقابة المعلمين العراقيين، المصدر السابق، ص70.

(3) جريدة الزمان، العدد 6989، في 17 تشرين الثاني 1960.

(4) جريدة الثورة، العدد 560، في 20 شباط 1961.

إلا أن صحف بغداد لم تذكر نتائج انتهاء المؤتمر الثالث لنقابة المعلمين ولم تكشف عن اختيار نقيب للمعلمين ومن هم أعضاء النقابة.

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة المعلمين 1962:

تنافس في المؤتمر السنوي الرابع لنقابة المعلمين الذي عقد ببغداد من 9-12 من شهر شباط 1962، ثلاثة قوائم انتخابية وهي القائمة المهنية الموحدة، والقائمة الجمهورية⁽¹⁾، وقائمة الجبهة التعليمية الموحدة، وقد تم تشكيل هيئة عليا للإشراف على الانتخابات في المؤتمر السنوي الرابع لنقابة المعلمين والتي ضمت قاضياً من وزارة العدل رئيساً للهيئة المشرفة وممثلين عن وزارة المعارف والدفاع ونقابة المعلمين⁽²⁾، انتخب المشاركون من المعلمين والمعلمات في المؤتمر الدكتور احمد عبد الستار الجواري⁽³⁾ نقيباً للمعلمين، فضلاً عن انتخاب نائبين للنقيب وأعضاء هيئة إدارية ولجنتي مراقبة وضبط، وشكلت خلال المؤتمر السنوي الرابع لجان خرجت بتوصيات ومقترحات تخص العمل التربوي واستعراض ومناقشة انجازات النقابة خلال السنة الماضية.

(1) قائمة ترأسها تقي الشيخ راضي من سكنة النجف كان يعمل مشرف تربوي في وزارة المعارف من مواليد 1914، كانت هذه القائمة مرغوبة من قبل حكومة عبد الكريم قاسم في محاولة لأجراء توازن بين القوائم المتنافسة الأخرى ولكنها لم يكتب لها النجاح في الانتخابات: ينظر مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(2) جريدة البلاد، العدد 6317، في 31 كانون الثاني 1962.

(3) ولد عام 1922 في حي الكرخ ببغداد، خريج دار المعلمين العليا، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة القاهرة في اللغة العربية وعنوان أطروحته (الشعر في بغداد)، عمل مديراً للتعليم الثانوي في وزارة المعارف، و في سنة 1959 عميداً لكلية الشريعة، ثم عمل تدريسياً في كلية التربية جامعة بغداد قسم اللغة العربية، عين وزيراً للتربية والتعليم عام 1963 في عهد الرئيس عبد السلام عارف، وأعيد تعيينه مرة أخرى وزيراً للتربية والتعليم عام 1968، توفي عام 1988 ينظر : احمد جودة، المصدر السابق، ص 399.

وتميزت صحف بغداد في متابعتها للمؤتمر الرابع لنقابة المعلمين، وبينت صحيفة البلاد في عمود تحت عنوان "البلاد تقول" والذي خص انتخابات نقابة المعلمين، ذكرت فيه: ان ما يزيد عن 30 ألفاً من المعلمين والمعلمات من رجال التربية والتعليم يتوجهون لصناديق الاقتراع في انتخابات المؤتمر الرابع لنقابة المعلمين يضعون ثقتهم في من يأمنونه ليتولى ادارة نقابتهم الكبيرة، وتضيف صحيفة البلاد للمرة الرابعة يمارس هذا العدد الكبير من المعلمين والمدرسين حقهم الانتخابي في ظروف وإمكانيات وجهود تتباين وتختلف، ولكن تثبت في النتيجة عن مدى أيمان أبناء الشعب العراقي بحقهم في الحرية وأيمانهم بالديمقراطية في ممارسة الانتخابات التي تشكل مرتكزاً أساسياً في النظام الديمقراطي.

وتشير صحيفة البلاد أن المهم في المعارك الانتخابية هو أن يكون الفوز لمن يعطي المنتخبون أصواتهم لهم ويأمنونهم على أمورهم، أيا كان الفائز ومن أي قائمة انتخابية ينتسبون ولأي ميل سياسي يتجمعون ولكن شريطة أن يكون ذلك في إطار مصلحة الجمهورية وخدمة جموع المعلمين⁽¹⁾.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إن انعقاد المؤتمرات السنوية التي كانت تقيمها نقابة المعلمين هو الغرض منها متابعة وتقييم انجازاتها السنوية، ولتجاوز الأخطاء ان حصلت والتطلع لرسم أفكار جديدة مما يخدم العملية التربوية والتعليمية فضلا عن متابعة المشاكل التي تواجه العمل التربوي والدعوات لحلها، وقد لعبت الصحف البغدادية دوراً مميزاً في متابعة انعقاد المؤتمرات السنوية لنقابة المعلمين من اجل تطوير العمل التربوي والاسهام في أنجاحه وقد كانت هذه المؤتمرات بمثابة الرقيب الأمين لمؤسسات وزارة التربية والتعليم وشكلت عاملاً محفزاً وداعماً لها باتجاه التقدم العلمي والتربوي.

(1) جريدة البلاد، العدد 6319، في 3 شباط 1962.

المبحث الثالث

الصحافة ومعوقات التربية والتعليم

عملت حكومة 14 تموز 1958 على توسيع نطاق التعليم ليشمل جميع أبناء الشعب في الاقضية والنواحي والقرى النائية لينالوا حقهم في التعلم، خصوصاً ان غالبية أبناء الشعب لم ينالوا فرص التعليم في العهد الملكي، وقد رافقت عملية التوسع في المجال التعليمي مشاكل ومعوقات منها:

ملاكات التعليم:

ادركت حكومة الثورة ضرورة رفع مستوى الطلبة ثقافياً، فعملت على اعمام التعليم وجعله الزامياً ومجانياً ومشاعاً لجميع المواطنين صغاراً وكباراً في الريف والمدن لاسيما بعد صدور قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958 الذي جعل التعليم الزامياً، بوصفه واجباً من واجبات الجمهورية تجاه جيلها، وحقاً طبيعياً لكل طفل في سن التعليم، فضلاً عن الأهداف السياسية الجديدة والتي تشمل حق التعليم لكل طفل، والعناية التامة بشؤون التعليم الثانوي والمهني بحيث يغني الحاجة الثقافية ويكفل التطور المستمر في ميادين الصناعة والتجارة والفنون البيئية والاهتمام بالجامعة وتشجيع النشر والبحوث العلمية⁽¹⁾ ومن خلال هذه السياسة زادت اعداد التلاميذ والطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية فقد بلغ اعداد التلاميذ في المدارس الابتدائية لعام (1959-1960) عن الذكور والإناث نحو (642665)، واعداد المعلمين والمعلمات نحو (20040)⁽²⁾، وشهدت زيادة اعداد الطلبة في المدارس الثانوية في العام (1960-1960) نحو (135968) طالباً وطالبة، فيما بلغ اعداد المدرسين والمدرسات نحو (3715)⁽³⁾.

(1) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، المصدر السابق، ص356

(2) التقرير السنوي للسنة الدراسية 1960-1961، المصدر السابق، ص25

(3) المصدر نفسه، ص45.

وبسبب السياسة التعليمية الجديدة لثورة 14 تموز 1958، وإقبال أبناء الشعب نحو التعليم، وزيادة أعداد التلاميذ والطلبة في المدارس الحكومية، تقابلها زيادة مطردة في الملاكات التعليمية لا تناسب الأعداد الكبيرة للتلاميذ والطلبة الجدد، مما أدى إلى حدوث مشكلة شواغر في الملاكات التعليمية والتدريسية في المدارس الابتدائية والثانوية، ومن أجل سد الشواغر وعدم حدوث مشكلة في ملاكات التعليم في المراحل الدراسية المختلفة، وخصوصاً المرحلة الابتدائية عملت وزارة المعارف على إطلاق التعيينات لخريجي دور المعلمين والمعلمات والكليات التي لها صلة بالتعليم، وفتح دورات خاصة لطلبة الدين في بغداد والنجف و أربيل مدتها 9 أشهر يتلقى فيها الطلبة دروساً في أصول التدريس كونهم ملّمين في مادة اللغة العربية والتاريخ والتربية الإسلامية، وكذلك قيام الوزارة بفتح دورة تربوية لخريجي المرحلة الثانوية الذين لم يقبلوا في الجامعات مدتها 9 أشهر يتلقون فيها دروساً تربوية وأصول التدريس وعلم النفس، كذلك فتح دورة مدتها سنتين للطلبة الراسبين في المرحلة الإعدادية حيث يتم تدريبهم أصول التدريس والعلوم التربوية لمدة سنتين، فضلاً عن التعاقد مع معلمي و مدرسي وأساتذة من جنسيات عربية وأجنبية للتدريس في المدارس الثانوية والمهنية والجامعات⁽¹⁾.

(1) د. ك. و. / ت 2 قرارات مجلس الوزراء المتخذة في 1/1 - 1959 / 6/29، رقم الملف 305 في 21 كانون الثاني 1959، رقم الملف 271 في 28 كانون الثاني 1959، رقم الملف 322 في 2 شباط 1959، رقم الملف 210 في 18 شباط 1959، رقم الملف 276 في 22 شباط 1959، ت 7 قرارات مجلس الوزراء المتخذة في عام 1961، رقم الملف 235 في 21 آب 1961، رقم الملف 131 في 32 تشرين الأول 1961، رقم الملف 129 في 30 تشرين الأول 1961، رقم الملف 90 في 25 كانون الأول 1961.

ولتأزم العلاقات السياسية بين العراق ومصر بعد حركة الشواف⁽¹⁾ 1959، عملت الحكومة المصرية على سحب المدرسين الأساتذة المصريين الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والذين كان اعدادهم (450) مدرساً ثانوياً، و(50) أستاذاً جامعياً⁽²⁾ في محاولة منها للضغط على حكومة عبد الكريم قاسم من خلال سحب المدرسين والاساتذة المصريين من المدارس الثانوية والجامعات في العراق في محاولة لأحداث عملية أرباك شديدة في العملية التربوية، وقد عملت الحكومة العراقية على اثر سحب المدرسين والأساتذة المصريين، تنقلات سريعة بين المدرسين والمدارس في المدارس المتوسطة والثانوية من لواء بغداد الى اللوية الاخرى وتوجيه نداء لكل المثقفين في العراق ان يتطوعوا في التعليم في مدارس الاقضية والنواحي، وقد تم تلبية النداء من جميع الشرائح المثقفة من الأطباء الذين قاموا بتدريس المواد العلمية وخصوصا علوم الإحياء والكيمياء، والمحامين الذين درسوا مواد الاجتماعيات، والمهندسين الذين درسوا مادة الرياضيات، والمثقفين المطلعين في اللغة العربية والآداب واللغة الانكليزية⁽³⁾، فضلا عن زيادة أجور المحاضرين في المدارس⁽⁴⁾.

-
- (1) حدثت في مدينة الموصل ضد حكومة عبد الكريم قاسم بعد ثمانية اشهر على قيام ثورة 14 تموز 1958، قادها العقيد عبد الوهاب الشواف في شهر آذار 1959، اتهم عبد الكريم قاسم الجمهورية العربية المتحدة بانها كانت تقف وراء حركة الشواف من خلال الأدلة التي ضبطتها الأجهزة الرسمية العراقية وعرضتها عبر وسائل الاعلام ومن بينها اجهزة الارسال التي أرسلتها العربية المتحدة لعبد الوهاب الشواف بطر: عبد الحميد عبد الله علي، موقف جمال عبد الناصر من التطورات السياسية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1999، ص 97.
 - (2) احمد جودة، المصدر السابق، ص 193.
 - (3) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.
 - (4) د ك و، 2 قرارات مجلس الوزراء في 1/1 - 1959/ 6/29، رقم الملف 90 في 11 شباط 1959، رقم الملف 300 في 16 شباط 1959، رقم الملف 85 في 28 تشرين الثاني 1959.

ويقول احمد عبد الله⁽¹⁾: إن وزارة المعارف عملت على زيادة أجور المحاضرين من اجل استقطاب أعداد كبيرة من المحاضرين لسد الشواغر في المدارس المختلفة في القرى والأرياف وعدم حدوث ارباك في العملية التربوية.

وقد أكدت الصحف البغدادية لاسيما الزمان والبلاد والثورة مسألة سد الشواغر في الملاكات التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية، وأوضحت صحيفة الزمان ان وزارة المعارف اقترحت على مديري المعارف في الاولوية نقاطهم من شأنها تذليل الصعاب التي تواجه المعلمين في حياتهم اليومية وخصوصاً للذين يعملون في مدارس تقع في اماكن تصعب الحياة فيها كان تكون نائية او بعيدة وتوضح الصحيفة تلك المقترحات وتقول: ان المقترحات تتضمن وضع خطة أساسية توضح فيها مدة الاشتغال في هذه الأماكن، وان ينقل المعلم والمعلمة فيها بصورة طبيعية بعد قضاءه المدة المطلوبة فيها، الا اذا رغب هو في البقاء وتأمين بعض الوسائل المعيشية في هذه الأماكن لتخفيف وطأة الحياة فيها كبناء الدور الصالحة للسكن لهم مقابل أجور مخفضة أو دون مقابل كذلك أعطاء المشتغلين في هذه المدارس الأفضلية في الترفيه وفي العلاوة السنوية⁽²⁾ وفي عملية سد الشواغر في المدارس الثانوية ذكرت صحيفة الزمان ان وزارة التربية والتعليم اتفقت على استخدام 30 مدرساً هندياً لتدريس اللغة الانكليزية في المدارس المتوسطة والثانوية والاتفاق مع 20 مدرساً لبنانياً للتدريس في المدارس الثانوية ايضاً⁽³⁾. ونتيجة لسد لشواغر في الملاكات التعليمية في المدارس المختلفة نشرت صحيفة البلاد في صفحتها المحلية الداخلية طلب وزارة المعارف زيادة أجور المحاضرين من المعلمين والمدرسين الذين يعملون في المدارس

(1) معلم متقاعد مواليد 1939 مدينة بغداد، تخرج من دار المعلمين عام 1959، عين على ملاك الابتدائي في مدرسة الخناسة في منطقة الخناسة النائية التي تبعد 25 كيلو متر عن منطقة المدائن ببغداد عام 1960، مقابلة

أجرها الباحث مع احمد عبد الله، بغداد، في 17 ايلول 2011.

(2) جريدة الزمان العدد 6353، في 29 ايلول 1958.

(3) جريدة الزمان، العدد 6353، في 29 ايلول 1958.

الابتدائية والثانوية. وذكرت صحيفة البلاد: ان وزارة المعارف دعت مجلس الوزراء الموافقة على رفع نسبة أجور المعلمين والمدرسين والمعاهد التابعة للوزارة من أربعين بالمائة الى خمسة وسبعين بالمائة للسنة الدراسية (1960-1961) نظراً لزيادة عدد المدارس، والدورات التدريبية والتدريسية سنة بعد أخرى واضطرار الوزارة الى سد الشواغر عن طريق المحاضرات من اجل ضمان سير التدريس بانتظام⁽¹⁾.

ومن اجل التغلب على مشكلة سد الشواغر في الملاكات التدريسية اصدرت الحكومة قراراً يلزم الوزارت والدوائر الرسمية وشبه الرسمية بعدم تعيين خريجي بعض الكليات دون اخذ موافقة وزارة المعارف، وبينت صحيفة البلاد ان مجلس الوزارة في الحكومة العراقية اصدر قراراً يلزم الدوائر الرسمية وغير الرسمية والشركات بعدم تعيين خريجي وخريجات كليات التربية والتعليم والاداب والعلوم والشريعة والمعهد العالي للتربية البدنية دون اخذ موافقة وزارة المعارف لكي تستطيع التغلب على مشكلة الشواغر وانتظام سير التدريسات بصورة منتظمة⁽²⁾. اما صحيفة الثورة وفي عمودها "حديث اليوم" اليومي وفي عنوان "أعيدهم الى التعليم" فقد تحدثت عن مشكلة الشواغر التدريسية التي تحدث في المدارس والمحاولات التي تجري بشكل عملي من اجل سد الشواغر والمتمثلة في إعادة المعلمين والمدرسين من الوزارات الأخرى، وقالت الصحيفة: ان هناك محاولات طيبة لسد الشواغر في ملاك التعليم من خلال قيام المراجع المختصة بإعادة المعلمين والمدرسين الذين تسلموا الى الوزارات الأخرى وتبين بعد الجرد والإحصاء ان عدد هؤلاء كبير بحيث لو عادوا جميعاً الى وزارة المعارف لاستطاعت الوزارة ان تقضي على مشكلة الملاكات التي تعانيها المدارس على مختلف درجاتها بما في ذلك كليات الجامعة ومعاهدها. وتضيف الصحيفة وليس من شك في ان محاولة كهذه، اذا اقترنت بالجدية والحزم فان نتائجها

(1) جريدة البلاد، العدد 5933، في 20 تشرين الأول 1960.

(2) جريدة البلاد، العدد 5948، في 6 تشرين الثاني 1960.

ستكون من الأهمية بمكان، ذلك ان اخطر مشكلة ستواجه التعليم في كل مرحلة هي قلة أعداد المعلمين والمدرسين و ما يقابل هذه القلة زيادة مطردة في أعداد التلاميذ والطلبة⁽¹⁾.

الأبنية المدرسية:

في مطلع العام الدراسي الذي تلا ثورة 14 تموز 1958 واجهت وزارة التربية والتعليم مشاكل جديدة نجمت عن زيادة الإقبال على التعليم منها قلة الأبنية المدرسية، بعد ان عرف المواطنون بأن التعليم للجميع، وكان على الحكومة ان تفتح أبواب المدارس لتستوعب جميع الراغبين في الدراسة ولم تكن الأبنية المدرسية القائمة تتحمل ضغط عشرات الألوف من التلاميذ والطلبة الجدد، لذلك اتبعت الوزارة أسلوباً آتياً لحل المشكلة، مثل استئجار بنايات أهلية نتيجة لما تعانيه بعض المدارس من عدم توفر بيئة صحية مناسبة فيها⁽²⁾، والدوام المزدوج في أغلب المدارس الحكومية، فتم فتح مدرستين أو ثلاث في كل بناية، وتم قبول حوالي (129) الف طالب جديد في كل مراحل التعليم في ذلك العام⁽³⁾.

وازداد عدد المدارس المتوسطة والثانوية الرسمية والأهلية من (244) مدرسة سنة (1957-1958) الى (326) مدرسة سنة (1958-1959)، وعدد المدارس المهنية من (34) الى (57) مدرسة ودور المعلمين والدورات التربوية من (46) الى (65) من المدة نفسها، وتم فتح عدد من المدارس الجديدة في بداية العام الدراسي الاول بعد الثورة منها (77) مدرسة في الموصل، و(25) في ديالى، و(25) في اربيل، و(31) في بغداد، و(25) في الألوية الأخرى⁽⁴⁾.

(1) جريدة الثورة، العدد 671، الخميس في 12 آب 1960

(2) مقابلة مع أحمد عبد الله، المصدر السابق.

(3) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(4) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحري، المصدر السابق، ص 317.

وبعد إقرار حكومة الثورة لاختصاص النشاط الاقتصادي للتخطيط العلمي، أعدت الحكومة خطة اقتصادية شاملة لمدة ثلاثة سنوات وتستند على دراسات علمية مختصة للموارد المتيسرة والمشاريع التي يحتاجها المجتمع لرفع مستواه الاقتصادي في مختلف الجهات فاستحدثت وزارة التخطيط ومجلس أعلى للتخطيط من الوزارات المعنية بإلغاء مجلس الأعمار الذي كان يتولى مسؤوليات المشاريع الرئيسية الكبرى في العهد الملكي وقد خصص للخطة الاقتصادية بموجب قانون السلطة التنفيذية رقم 74 لسنة 1959، الذي حل محل قانون مجلس الأعمار، ووزارة الأعمار خمسون بالمائة كحد أدنى من مجموع واردات النفط لتنفيذ المشاريع الاقتصادية.

ألغى القانون جميع المناهج الاعمارية التي خصصت لها مبالغ سابقة، وأصبح مجلس الوزراء أعلى سلطة مسؤولة عن وضع أسس السياسة الاقتصادية وانيطت بمجلس التخطيط الأعلى وضع الخطة الاقتصادية بموجب قرارات مجلس الوزراء واحتفظت وزارة التخطيط بوضع الخطة المفصلة وميزانيتها بموجب الأسس التي يقرها مجلس الوزراء ومجلس التخطيط، وبعد إقرار الخطة وتسريع قانونها تتخذ الوزارات المختلفة الخطوة العلمية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة، حيث أعطت الخطة توسيع النهضة الثقافية ببناء المدارس الحديثة والمؤسسات العلمية والتدريسية⁽¹⁾، ووصل عدد الأبنية المدرسية الابتدائية، والثانوية والمهنية، واعداد المعلمين والكليات الرسمية والأهلية الى (4652) بناية⁽²⁾ وفيما يلي جدول يبين عدد المدارس والطلبة من عام 1961 - 1963. وأدناه الجدول رقم (20) الذي يبين عدد المدارس والطلاب من عام 1961 - 1963⁽³⁾.

(1) نوري عبد الحميد الغاني، المصدر السابق، ص 351-352.

(2) الإحصاء التربوي، التقرير السنوي 1963-1964، الجمهورية العراقية / وزارة التربية، بغداد، مطبعة حكومية، 1967، ص 176.

(3) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، بغداد، الإحصاء التربوي السنوي 1963-1964، مطبعة حكومية، 1967، ص 176.

جدول رقم (20)

عدد المدارس والطلاب من عام 1961 - 1963

1962 - 1963 المدارس الطلاب		1962-1961 المدارس الطلاب		جميع المراحل التعليمية
7714 5116	58 49	517 4523	64 46	رياض الأطفال
				رسمية
				أهلية
831557 18125	3957 69	799149 17073	3963 67	ابتدائية
				رسمية
				أهلية
138086 37900	350 110	121504 34787	313 96	ثانوية
				رسمية
				أهلية
7268 -	38 -	7359 -	37 -	طبية
				رسمية
				أهلية
7227	27	7227	28	عدد معلمين
1022992	4658	992139	4614	المجموع

وقد أبرزت الصحف البغدادية لاسيما الثورة والبلاد والزمان التوسع الذي حصل في عملية التعليم في البلاد وما واجهته من مشاكل وخصوصاً الأبنية المدرسية، جراء زيادة أعداد الطلبة في المدارس الحكومية. وأوضحت صحيفة الثورة: ان وزارة المعارف تعتزم فتح (750) مدرسة ابتدائية جديدة في العام الدراسي (1959-1960) بكلفة بلغت

3,383,000 دينار. وبينت الصحيفة انه تم فتح 400 مدرسة منذ ثورة 14 تموز 1958، وقالت صحيفة الثورة ان الإدارات المحلية ومديريات التربية والتعليم في الألوية تستعد لفتح 750 مدرسة جديدة في مختلف أنحاء الجمهورية خلال السنوات القادمة⁽¹⁾ فضلا عن توسيع الأقسام الداخلية في المدارس الثانوية وإشارة صحيفة الثورة الى ان وزارة المعارف وضعت خطة تسير عليها بالنظر للتوسع الطبيعي والفتح الجديد في حقل التعليم الثانوي والتي تتجه نحو توسيع الأقسام الداخلية في المدارس الثانوية من اجل اقبال الوافدين اليها من خارج المدن والأقضية بدلا من فتح مدارس جديدة وتضيف الصحيفة ان السبب الرئيسي في ذلك يتمثل بصعوبة تهيئة الابنية المدرسية والمختبرات لذا سنسعى لقبول اكبر عدد ممكن من الطلاب في الاقسام الداخلية. وتؤكد صحيفة الثورة أن وزارة المعارف قررت بصورة مبدئية فتح مدرستين في كل لواء، وان الازمة التي تجابهها الوزارة هي موضوع ايجاد البنايات لاتخاذها مدارس ولاسيما في بغداد، وتشير الصحيفة الى ان الوزارة لجأت الى التدريس المزدوج واستئجار البنايات استيعاباً للتوسع الطبيعي وألية الفتح الجديد في هذا السبيل⁽²⁾.

ونتيجة عملية التوسع الطبيعي زاد توافد الطلبة بالدخول الى المدارس بمراحلها الدراسية المختلفة، وخلق هذا التوافد مشكلة في التعليم متمثلة في الابنية المدرسية بعدم استجابتها لاعداد الطلبة المتزايد، وتشير صحيفة الثورة في مقالاً بصفتها الرابعة "اخبار وحوادث" وتحت عنوان "مشاكل التعليم" في مطلع كل سنة دراسية تتجدد مشكلة التعليم في العراق، وتجد الوزارة نفسها امام ضغط هذه المشاكل فلا تلبث ان تلجأ الى اجراءات غالباً ما تكون على حساب التعليم وطلابه. وتقول صحيفة الثورة: هناك مشكلة بنايات المدارس، فالمدارس الابتدائية تعاني من ضغط شديد ولاسيما التي يجري فيها التعليم على طريقة الازدواج، مدرستان في بناية

(1) جريدة الثورة، العدد 158، في 15 أيار 1959.

(2) جريدة الثورة، العدد 264، في 23 أيلول 1959.

واحدة، احدهما صباحي والثانية بعد الظهر، ومع الضغط الشديد الذي تعانيه هذه المدارس جراء كثرة اعداد الطلبة وضيق الابنية المدرسية.

وتضيف صحيفة الثورة: البنايات ليست صحية ولم تتوفر فيها مرافق صحية، ولم يتوفر فيها المرافق الضرورية لكي تصبح مدارس بالمعنى العلمي المعروف، وتوضح الصحيفة انها دور سكن استأجرتها وزارة المعارف لتتخذها مدارس وحتى الان لم تستطع وزارة المعارف ان تنشئ العدد المطلوب من بنايات المدارس لتتلاقى الوضع الصعب⁽¹⁾.

الا ان الحكومة مضت في سياسة التوسع وفتح مدارس جديدة فقد بينت صحيفة الثورة انه سيتم فتح 500 مدرسة جديدة خلال العام الدراسي (1961-1962) وذكرت الصحيفة ان هذه المدارس تستوعب 150 الف طالب وطالبة⁽²⁾.

ألا ان ايجار البنايات الأهلية من قبل وزارة المعارف لتكون مدارس بقيت مشكلة تواجه التعليم في العراق ونشرت صحيفة الزمان عموداً في زاوية (حديث اليوم) والذي عادة ما تسلط الضوء فيه على القضايا المهمة في البلاد، وغالباً ما تنشره في صفحاتها الداخلية، وجاء في عنوان (مشكلة ايجار المدارس وخطة التوسع في التعليم) ذكرت فيه: أن مشكلة استئجار البنايات اللازمة للمدارس على اختلاف مراحلها من المشاكل المزمنة التي تتطلب حلاً أساسياً بالنظر الى أهمية ميزانية وزارة المعارف من جهة واستقرار التعليم وانتظامه من جهة أخرى. وتضيف صحيفة الزمان: جرت العادة منذ سنين طويلة على تخصيص مبالغ كبيرة سنوياً لايجار مثل هذه البنايات، ولو جمعت تلك المبالغ لتألفت فيها أرقام ضخمة تكفي لشراء أضعاف العدد الذي جرى ويجري استئجار من البنايات اللازمة للمدارس، فضلاً عن ذلك ان المبالغ المشار اليها اخذت بالزيادة سنوياً بالنظر الى التوسع الذي دخل على التعليم في جميع المراحل حسب الخطة التي تعمل بها وزارة

(1) جريدة الثورة، العدد 665، في 4 آب 1961.

(2) جريدة الثورة، العدد 720، في 9 تشرين الاول 1961.

التعليم تحقيقاً للهدف الاساسي من اهداف ثورة 14 تموز، هذه الخطة التي وضعت على اساس فتح أبواب المدارس أمام كل طفل بلغ السن الدراسي.

وتبين الصحيفة ان تحقيق هذه الاهداف يصطدم بقلّة العدد المتوفر من المدارس، مما اضطر وزارة المعارف الاخذ بنظام الدوام المزدوج في المدرسة الواحدة، أي جعل البنية الواحدة خاصة بمدرستين احدهما صباحية والاخرى مسائية، ولا يخفي ما تحدثه هذه الطريقة من ارتباك للطلبة والمعلمين على حد سواء.

وتذكر صحيفة الزمان انه اصبح من الواجب انشاء بنايات خاصة بوزارة المعارف وتشيد وتملك لها بغية اتخاذها مدارس رسمية على ان تسدد إقساطها بإقساط سنوية معقولة، فتوضع الخطة اللازمة للعمل على هذا الاساس بالاتفاق مع وزارة التخطيط في مدة محددة لا تتجاوز 8 أو 10 سنوات مثلاً، وبذلك تكون وزارة المعارف قد استغنت عن صرف اموال طائلة تقارب ربع مليون دينار سنوياً على استئجار بنايات خاصة بالمدارس، وتكون ايضاً قد ضمنت لنفسها تملك اكبر عدد ممكن من البنايات، مما يساعد في الوقت ذاته على التخلي عن نظام الدوام المزدوج تدريجياً⁽¹⁾.

وعلى رغم من قيام وزارة المعارف باستئجار الأبنية الأهلية واتخاذها دوراً للعلم الا ان الوزارة قد وجهت مقترحاً حول مسألة الأبنية المدرسية ورفعته الى مجلس الوزراء بصدد الأبنية المدرسية بينت فيه الأسباب التي دفعتها الى استئجار البنايات الاهلية نتيجة قلة تنفيذ مشاريع انشاء مدارس متوسطة وثانوية في الوجة العراق، لاسيما لو رجعنا الى قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة لرأينا ان الجداول الملحقه به والتي تخص الدائرة الثقافية تتضمن جملة مشاريع لإنشاء مدارس متوسطة وثانوية ودور معلمين وأقسام داخلية في ألوية العراق المختلفة، وهذه المشاريع رغم قلتها لم يباشر الا بجزء منها لأسباب مختلفة أهمها عدم وجود العرصات وأسباب روتينية أخرى⁽²⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 7611، في 22 كانون الأول 1962.

(2) جريدة البلاد، العدد 6448، في 3 حزيران 1962.

ويلاحظ الباحث زيادة اعداد الطلبة من عام لآخر اخذ في ازدياد يقابله زيادة مطردة في اعداد المدارس التي لا تتناسب مع الزيادة الطلابية، مما جعل من وزارة المعارف تستمر في تأجير البنايات الأهلية والعمل بالدوام المزدوج في المدارس الحكومية مما خلق مشكلة في التعليم جراء ضيق البنايات الأهلية وعدم توفر بيئة صحية مناسبة.

3مكافحة الأمية:

الأمية هي إحدى التركات الثقيلة التي خلفها الاستعمار لجميع الشعوب التي فرضت السيطرة عليها، حيث حرصت الدول الاستعمارية على تفشي الجهل وبقاء الأمية بين الشعوب المستعمرة، لكون التعليم هو إحدى الأدوات المهمة في تحرير البلدان ونتيجة لذلك ورث العراق تخلفاً خطيراً في مجال التعليم، حيث كانت الأمية متفشية وبشكل كبير بين أفراد المجتمع وذلك لسيطرة الاحتلال العثماني على العراق على مدى أربعة قرون ومن ثم الاحتلال البريطاني في بداية منتصف العقد الثاني من القرن العشرين⁽¹⁾

اذ شهدت نهاية العشرينات افتتاح مراكز مكافحة الأمية والتي اعتمدت على الجهود الطوعية والمبادرات الفردية من قبل أشخاص وجمعيات خيرية، فضلاً عن جهود وزارة المعارف، ففي عام 1928 بلغ عدد مراكز مكافحة الأمية (31) مركزاً ضم (2074) دارساً، وأخذت بالتوسع بشكل متذبذب لكنها لم تقلل من خطورة المشكلة التي يعاني منها العراق آنذاك، فضلاً عن عدم التوازن في فتح مراكز بين الذكور والإناث نظراً للظروف الاجتماعية والأعراف التقليدية، والقيود المفروضة على المرأة بشكل عام، اقتصرت المراكز فقط على الذكور حتى عام 1935، تم افتتاح (24) مركزاً لمكافحة الأمية للإناث ضم (634) دارسة، فضلاً عن افتتاح (207) مركزاً، ضم (9971) دارساً، وقد

(1) طه ياسر إسماعيل وآخرون، التجربة العراقية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار مطبعة مديرية وزارة التربية، 1984، ص 15 16.

جاء افتتاح هذه المراكز نتيجة الصراعات الفكرية التي أسهم فيها عدد لا بأس به من السياسيين والشعراء والمفكرين والصحف الوطنية التي سعت لفتح مجال التعليم امام المرأة⁽¹⁾.

وفي عام (1945 - 1946) بلغ عدد الدارسين في مراكز مكافحة الامية من الذكور والاناث (5565)، ثم ازداد اعداد الدارسين في مراكز مكافحة الامية الى ان وصل في عام (1956 - 1957) اعدادهم الى (8755)⁽²⁾.

ومع ذلك بقي نظام التعليم بدائياً ومتخلفاً يتكون من مناهج بسيطة وقليلة بالنسبة الى افراد الشعب.

وبعد ثورة 14 تموز 1958 دخلت مشكلة مكافحة الامية مرحلة جديدة اذ بدأ الاهتمام بأمرها اكثر من ذي قبل فقد نصت المادة (10) من قانون وزارة التربية والتعليم رقم 39 لسنة 1958، الذي شرع بعد الثورة على ان التعليم الابتدائي الزامي، ويطبق في الاماكن التي تعلنها الوزارة عندما تتوفر الوسائل الضرورية لذلك، ومن يخالف ذلك من اولياء التلاميذ يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثة دنانير⁽³⁾.

عملت الوزارة وضمن السياسة التعليمية الجديدة لمكافحة الامية التي عدتها هدفاً اساسياً من أهدافها في تأسيس مراكز مكافحة الامية وقد حددت دورتين للدارسين مدة الواحدة منها أربعة أشهر، ففي الدورة الأولى يتم تعليمه مبادئ القراءة والكتابة، وفي

(1) محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص 477، أفراح شبل عبد الحسن، المصدر السابق، ص 143.

(2) نوال كشيش محمد الزبيدي، المصدر السابق، ص 31.

(3) محمد العيد مطر، اثر محو الامية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة بغداد، 1984، ص 67.

الدورة الثانية يتم الاستفادة مما تعلمه في الحياة اليومية ويتم تدريس الدارسين ست أيام في الأسبوع وفي كل يوم درسان، وتكون مدة الدرس الواحد خمس وأربعون دقيقة⁽¹⁾.

ووضعت الوزارة خطة خاصة لمكافحة الأمية تتضمن فقرتين، الأولى قصيرة المدى ومدتها خمس سنوات تشترك فيها الوزارات كافة والمؤسسات الثقافية والتجارية والنقابية، والثانية طويلة الأمد أذ تسعى الى عدم انتشار الأمية والجهل في انحاء العراق، ونتيجة لذلك اقبل الدارسون في تلك المراكز على المواظبة بالدراسة بعد أن تم تهيئة المدارس من قبل الوزارة وفتحها صباحاً ومساءً⁽²⁾.

و بلغ عدد مراكز مكافحة الأمية في عام 1959 نحو (577) مركزاً ضم (56274) دارساً ودارسة⁽³⁾، وخصصت وزارة المعارف مبلغ (400) الف دينار لدعم مشروع مكافحة الأمية، كما باشرت بطبع (300) الف نسخة من كتاب وضع خطط للاميين، فضلاً عن توجيه نداءات للمعلمين بالأسهام في هذا الواجب الوطني⁽⁴⁾. وفي عام 1962 تم فتح (643) مركزاً ضم نحو (50) الف دارس ودارسة كانوا يحصلون على الكتب والقرطاسية واللوازم مجاناً⁽⁵⁾

ويمكن القول، إن الأمية مشكلة معقدة مرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، ولايمكن القضاء عليها الا بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين مما يجعل لديهم وقت فراغ ورفاهاً مادياً يساعد على طلب العلم.

(1) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق.

(2) ثورة 14 تموز في عامها الثاني، المصدر السابق، ص370.

(3) محمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص481.

(4) ثورة 14 تموز في عامها الاول، المصدر السابق، ص66-67.

(5) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء الثقافي، نتائج احصاء الثقافي للسنة الدراسية 1962 - 1963، بغداد، مطبعة حكومية، 1964، ص18.

وقد أسهمت الصحف البغدادية في إثارة مشكلة الامية في البلاد، والدعوات الى القضاء عليها من خلال المقالات والنشرات الإخبارية المتنوعة التي تصدرها وزارة المعارف والمنظمات المدنية. وذكرت صحيفة البلاد في مقال وتحت عنوان "الى حملة واسعة لمكافحة الامية" والذي نشرته في زاوية "كلمة البلاد" في اعلى الصفحة الثانية والذي يمثل رأي الصحيفة في الأوضاع المختلفة للبلاد. جاء في المقال "من اهم الواجبات الملقة على عاتق حكومة الثورة اليوم هو مكافحة الامية المتفشية منذ قرون بين ابناء الشعب، وإن الحكومات السابقة كانت تخشى تثقيف الشعب لذلك فإن حكومة الثورة، تريد شعباً واعياً بعماله وفلاحيه ومهنيه وكل أصنافه ومراتبه، لانالشعب المثقف ادري بما هو أفيد له في مقادير العمل والإنتاج الزراعي والصناعي وغيرها".

وتضيف صحيفة البلاد: لا يقع واجب القضاء على الامية على عاتق حكومة الثورة وأجهزتها فقط، وإنما على المؤسسات الشعبية والتنظيمية واجباً لا تقل خطورته ومساهمته عن واجب الحكومة، وتشير الصحيفة الى انه يجب التعاون بين الشعب والحكومة لتثقيف القسم الأعظم الجاهل من شعبنا ليكون عظيماً بحق وقاهماً ومنتجاً وعاملاً على الوجه الأفضل.. وتستدل صحيفة البلاد إن منظمة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة متحمسة بواجبها هذا وفي رأينا ان عمل الرابطة وحدها سيكون ضعيف النطاق وقليل الأثر بالنسبة الى فيض الجماهير الجاهل في الأرياف بشكل خاص وفي المدن بشكل عام ما لم تسهم مع عملها المخلص هذا منظمات شعبية أخرى لا على أساس عفوي او تلقائي بل على اساس خطط مدروسة من قبل نطاق واسع على ان يباشر بتنفيذها دون أبطاء¹⁾.

وتؤكد صحيفة البلاد ان على ممثلي وزارة التربية والتعليم والمنظمات النسوية والنقابية ان تشترك جميعاً في وضع خطط لمكافحة الامية والقضاء عليها والقيام بحملة

(1) جريدة البلاد، العدد 5446، في 2 شباط 1959.

واسعة يجذب لها على ضوء الظروف الموضوعية للبلد وبذلك قد باشرنا بتخلي وطننا من اخطر علة اجتماعية أثقلت بشكلها على صدور الملايين.

وفي الصفحة الطلابية الأسبوعية "الطلبة" التي تنشر في صحيفة البلاد فقد ذكر محرر الصفحة الصحفي حيدر محمود في مقالته الأسبوعية بعنوان "الامية من الاستعمار أيضاً": ان الجهل والامية التي أشاعها الاستعمار العثماني والبريطاني أثر وبشكل كبير على عموم أبناء الشعب العراقي. داعياً القيام بحملة مشتركة في القضاء على الامية.. وأشار أيضاً في مقالة الى ان اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية دعا الى القيام بحملة لمكافحة الامية⁽¹⁾.

وفي ريبورتاج صحفي كُتب في صحيفة هادي صالح حول مكافحة الامية في الصفحة الطلابية الأسبوعية في صحيفة البلاد وتحت عنوان "اتحاد الطلبة يكافح الامية" تطرق فيه الى نشاط المنظمات الديمقراطية وبضمنها اتحاد الطلبة حول مكافحة الامية في أرجاء البلاد، وذكر أيضاً ان اتحاد الطلبة جند لجانته في أرجاء العراق منذ شهور جماعة من الطلبة للعمل من اجل مكافحة الامية بين صفوف الشعب من عمال وكسبة وفلاحين، هؤلاء الذين فوت عليهم من العهد الملكي فرحة الارتواء من منهل العلم⁽²⁾.

وفي عددٍ آخر وتحت عناوين "اتحادنا ومكافحة الامية" و "اتحادنا يُعلم 12,844 أمياً قراءة وكتابة في عام واحد". اوضحت فيها صحيفة البلاد في الصفحة الطلابية أيضاً ان لغة الارقام تتكلم في حملة اتحاد الطلبة في مكافحة الامية. وأشارت الى عدد مراكز مكافحة الامية التي قام الاتحاد بفتحها لعام 1959 في بغداد بلغ (30) مركزاً وفيها (148) متطوعاً، وان عدد الدارسين الاميين المسجلين لدى هذا المركز (4196) دارس ودارسة.

اما على مستوى الالوية فقد قام الاتحاد بفتح (50) مركزاً في كربلاء درس فيها (1850) من الاميين وتطوع فيها (190) طالباً، وفي الحلة فقد تم فتح (12) مركز درس

(1) جريدة البلاد، العدد 5532، في 7 حزيران 1959.

(2) جريدة البلاد، العدد 5686، في 16 كانون الأول 1959.

فيها (1250) امياً وتطوع للتدريس (150) متطوعاً وفي السليمانية تم فتح (7) مراكز يدرس فيها (552) امياً وتطوع للتدريس (36) طالباً كل ذلك مثل جزء من نشاطاته.

اما عن دور رابطة المرأة العراقية في مكافحة الامية اوضحت صحيفة البلاد في صفحتها المحلية الرابعة وتحت عنوان "نداء رابطة المرأة لمكافحة الامية" تقول فيه الصحيفة: ان الرابطة وضعت على عاتقها مشروع مكافحة الامية، ولقيت كل التأييد والدعم من حكومة الثورة وسرعان ما انتشرت مدارسها في كل مدينة وامتلات هذه المدارس بالأميات يتلقن مبادئ المعرفة وبحماس وبرغبة شديدين، كانت تلك البداية التجربة الاولى للرابطة في الأولوية الجنوبية.

وبينت الرابطة انه في صيف 1959، أعيد فتح المدارس التي أشرفت على فتحها لكن وجدت عراقيل تحول دون تنفيذ غايتها، وتضيف الرابطة في بيانها انها تضع كل إمكانياتها للتعاون مع الحكومة الوطنية وتبدي استعدادها في تقديم اي من المتطوعات في خدمة هذا العمل المبارك بيد وزارة المعارف⁽¹⁾.

ولم يكن عمل رابطة المرأة العراقية في مكافحة الامية يسير دون ان تتعرض لمشاكل رافقت عمل المنظمة منها عدم تعاون بعض إدارات المدارس في فتح مدارسها لكوادر الرابطة في مشروع مكافحة الامية. مما اضطرت الرابطة الى رفع مذكرة لوزير المعارف إسماعيل عارف⁽²⁾ تدعوه فيها الى التعاون المشترك في مشروع مكافحة الامية، اذ اوعز

(1) جريدة البلاد، العدد 5875، في 11 آب 1960.

(2) ولد عام 1921 في الخالص من اقضية لواء ديالى، اتم دراسته الإعدادية في بغداد، دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها عام 1939 وانخرط بعد ذلك في سلك الجيش وتقلب وظائف ثم دخل كلية الأركان وتخرج فيها، مارس التدريس في الكلية العسكرية اشغل مديرية شعبة الحركات في وزارة الدفاع فسكرتارية رئاسة الركان الحيش وخلال هذه المدة التحق بكلية الحقوق طالباً تخرج فيها سنة 1951 نقل الى منصب الملحق العسكري في واشنطن، بعد ثورة 14 تموز 1958، التحق بمنصب امر اللواء الخامس والعشرين وهو برتبة عقيد ركن، وفي 4 ايار 1959 تسلم منصب وزير المعارف ينظر: باقر امين الورد، المصدر السابق، ص 126.

وزير المعارف الى مديري معارف الألوية ان يتعاونوا على فتح المدارس المغلقة وتسهيل سير التدريس فيها⁽¹⁾.

وقد أعدت وزارة المعارف مشروعاً واسعاً في مكافحة الأمية يتضمن مشاركة واستعانة بالمعلمين والنقابات في مكافحة الأمية وعلى مرحلتين.

وتوضح صحيفة البلاد: ان وزير المعارف عمم الى مديريات معارف الألوية كتاباً يدعو فيه الى معالجة الأمية بشكل جدي وبخطة مستمرة من خلال الاعتماد على إمكانياتها أولاً وتعاون جميع الأطراف والمؤهلين والمستعدين للقيام بهذا الواجب من اجل إنجاح هذا المشروع ثانياً.

وتبين الصحيفة: ان الحملة تتضمن إجراء مكافحة الأمية في المدارس الحكومية وبقية المدارس التي يمكن الاستفادة منها مساءً، وكذلك أبنية المدارس الأهلية وبموجب تعاون خاص مع الجهات الأهلية وقيام المعلمين والمدرسين وعلى اختلاف درجاتهم بعملية المكافحة، ويكون في تلك المدارس في مكافحة الأمية من الساعة 4 عصرًا والنصف بمعدل ساعتين يومياً، ويكون المشاركون في هذا العمل الوطني من الجهات الاخرى التي هي خارج وزارة المعارف منها المؤسسات الخارجية والمكاتب الرسمية وغير الرسمية والنقابات والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والاتحادات، ويكون تحت اشراف مديرية معارف اللواء⁽²⁾.

اما نقابة المعلمين فقد أسهمت هي الأخرى في مشروع مكافحة الأمية من خلال تشكيل لجان من أساتذة في فروع وزارة المعارف لأعداد دراسة حول مكافحة الأمية

(1) جريدة البلاد، العدد 5911، في 25 ايلول 1960.

(2) جريدة البلاد، العدد 5924، في 9 تشرين الاول 1960.

وتقديم التوصيات اللازمة لها ورسم الخطط والوسائل التي تعمل بموجبها نقابة المعلمين في مكافحة داء الأمية⁽¹⁾ ودعوتها للمعلمين للاسهام في هذا المشروع الوطني⁽²⁾.

اما صحيفة الزمان فقد نوهت عن عزم حكومة ثورة 14 تموز القيام بنشر التعليم الإلزامي ومكافحة الأمية⁽³⁾.

وفي زاوية حديث اليوم وتحت عنوان "مكافحة الأمية مكسب جديد لثورتنا" أوضحت فيه صحيفة الزمان: ان تأليف هيئة عليا لمكافحة الأمية مكسب جديد لثورتنا، فهو عمل وطني مجيد في خدمة الشعب وخطوة نحو معالجة هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة بالطرق العلمية الناجعة من خلال المعالجة الشاملة على الصعيد الشعبي والرسمي اي بجهود المعلمين والجهات المسؤولة معاً للتوصل الى افضل النتائج لخدمة الشعب في حياته اليومية.

وتضيف صحيفة الزمان: الان قد توفرت كل المقومات في العهد الجمهوري لمكافحة الأمية من حيث ما تتطلبه من الجهود الحكومية والشعبية لإنجاح مهمتهم على خير وجه، من خلال وجود منظمات وهيئات التي ينتظر أن تجاز. وأيضاً ينتظر ان تؤدي الاستعدادات الجارية الى تنظيم حملات شعبية واسعة في كل مكان وفي كل مجال لمكافحة الأمية التي يتطوع فيها المعلمون والطلبة وغيرهم من المتعلمين بكل جد وعزم وإخلاص⁽⁴⁾.

وفي عمود اخر بزاوية حديث اليوم وفي عنوان "خطوات مباركة لنشر التعليم ومكافحة الأمية" ذكرت صحيفة الزمان انه من المنتظر الا يبقى وخلال السنة الدراسية

(1) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة البلاد، العدد 5937، في 25 تشرين الاول 1960.

(2) مقابلة مع نجيب محي الدين، المصدر السابق؛ جريدة الحرية، العدد 1560 في 21 نيسان 1960.

(3) جريدة الزمان، العدد 6312، في 11 آب 1958.

(4) جريدة الزمان، العدد 6436، في 4 كانون الثاني 1958.

(1959-1960) طفل واحد في السن الدارسة محروماً من دخول المدرسة لاي سبب كان من الاسباب التي كانت تتذرع بها حكومات العهد الملكي.

وتضيف صحيفة الزمان: نحن في الوقت الذي نرحب في هذه المساعي ونتائجها المثمرة المنتظرة، نرى ان من واجب نشر التعليم الذي هو حق أسامي من حقوق الشعب الذي ضمنته ثورة 14 تموز، يتطلب العناية الخاصة ببعض النواحي الأخرى التي تتصل اتصالاً وثيقاً بنشر التعليم وتعد معالجتها متممة للمساعي الجارية في هذا الشأن ونقصد بذلك مكافحة الأمية التي أصبح من المنتظر في العهد الجمهوري ان تحقق افضل السبل.

وتوضح الصحيفة: المطلوب الان ان تحقق الحكومة الخطوات الاولى في هذا المضمار من خلال الاكثار من فتح المدارس المسائية الابتدائية كي يتسنى للذين حرّموا التعليم الدخول اليها، لان نسبة الامية بين ابناء الشعب تعد من حيث جسامتها من أسوأ اثار العهد الملكي التي يجب ان نكرس كل ما في طاقتنا من جهود في سبيل ازالتها⁽¹⁾.

وتناولت صحيفة الزمان في عمود اخر في زاوية "حديث اليوم" عن اهم ما جاء في المؤتمر الصحفي لوزير المعارف اسماعيل عارف عن الشؤون السياسية لوزارة المعارف ونطرقه لقانون التعليم الالزامي ومكافحة الامية وأشارت صحيفة الزمان الى تأكيد الوزير الاهتمام بتطبيق التعليم الالزامي ومكافحة الامية كون هذان المشروعان من المكاسب المهمة التي تسعى الوزارة لانجازها بكل صحة ونشاط.

وتقول الصحيفة ايضاً: إنّ مشروع التعليم الالزامي ومكافحة الامية لها الاثر البعيد في تحقيق رغبة الشعب في التعليم، حيث قطعت الجمهورية شوطاً واسعاً في هذا المضمار من حيث الاكثار من عدد المدارس وتوسيع التعليم بمختلف مراحل وزيادة عدد المعلمين، وانشاء جامعة بغداد الى جانب العناية بالتعليم المهني والصناعي⁽²⁾.

(1) جريدة الزمان، العدد 6645، في 24 أيلول 1959.

(2) جريدة الزمان، العدد 6865، في 21 حزيران 1960.

وعبرت صحيفة الثورة ومنذ انطلاق صدورها، دعواتها الى القيام بحملات وطنية من اجل القضاء على محو الامية. ونشرت الصحيفة مقالاً للكاتب حسين جواد الدجيلي بعنوان "مكافحة الامية في العهد الجمهوري" يبين فيه انهيار الملكية وتحرير البلاد من الاستعمار والقضاء على الاقطاعية، مما اصبح الزاماً علينا المحافظة على هذه المكاسب بعد ان تحرر البلد من عدو بغيض اخر لا يقل خطورة عن اولئك الاعداء الا وهو الجهل.

ويضيف الكاتب: نحن مدعون الان لرفع شعار "حاربوا الامية وحاربوا الجهل" ومدعون ايضاً لحشد كل طاقات شعبنا للعمل السريع والحازم للتخلص من شرور الجهل والامية.. ومدعون ايضاً لانجاز ثورة ثانية لا تقل اهمية عن ثورة 14 تموز بل هي ضامنة أكيدة لصيانتها وانجاز أهداف نجاحها⁽¹⁾. وقد طلبت وزارة المعارف من مديري معارف الألوية ضرورة الاستعانة ببعض المعلمين لقاء أجور مناسبة تصرف لهم في حملتها لمكافحة الامية.

وأوضحت صحيفة الثورة في خبر نشرته في صفحتها المحلية، ان وزارة المعارف طلبت من مديري معارف الألوية الاستعانة بخدمات بعض المعلمين لقاء اجور مناسبة تصرف لهم في حملتها لمكافحة الامية التي ستستمر خلال العطلة الصيفية في جميع ارجاء الجمهورية، وأضافت صحيفة الثورة ايضاً ان الوزارة خولت مديري المعارف صلاحية تعيين المعلمين الذين لا تمكنهم ظروفهم من التطوع مجاناً بحملة مكافحة الامية وصرف مبلغ (180) فلساً للمحاضرة الواحدة⁽²⁾.

وانفردت صحيفة الثورة بخبراً يؤكد ان المدارس الابتدائية والثانوية تستخدم كمراكز لمكافحة الامية خلال العطلة الصيفية. وذكرت الصحيفة ان مصدر خاص في وزارة المعارف وفي تصريح خص به صحيفة الثورة، ذكر ان جميع مدارس الابتدائية والثانوية ستستخدم كمراكز لمكافحة الامية وسيساهم المعلمون والمدرسون في تنفيذ هذه

(1) جريدة الثورة، العدد 42، في 9 كانون الأول 1958.

(2) المصدر نفسه، العدد 179، في 11 حزيران 1959.

الحملة واطاف ايضاً ان الوزارة ستؤسس مراكز للتعليم الاساسي ومكافحة الامية في الوقت نفسه^(١). ونشرت صحيفة الثورة بياناً لوزارة المعارف يدعو فيه مديريات المعارف العامة الى مراعاة الاسس التي يجب اتباعها في مكافحة الامية ومنها فتح مراكز في اية مدرسة او بناية حكومية وتنظيم حملة واسعة لتشجيع المواطنين لاسيما النساء والاستعانة بشتى الطرق والوسائل المشوقة كالاتصالات والإعلانات وغيرها^(٢).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إن الصحافة البغدادية قد أسهمت بجهد كبير في دعم مشروع مكافحة الامية فقد طالبت مراراً في دعواتها إلى القيام بحملات مكثفة من اجل مكافحة الامية والقضاء عليها كونها تشكل خطراً كبيراً على مستقبل الشعب، وأسهمت في إبراز هذه الدعوات من خلال حملاتها المشتركة مع وزارة المعارف ومنظمات المجتمع المدني من اجل خلق مجتمع مدني متعلم.

(1) المصدر نفسه، العدد 367، في 25 كانون الثاني 1960.

(2) جريدة الثورة، العدد 749، في 12 تشرين الثاني 1961.

الختام

سجلت الصحافة البغدادية خلال العهد الجمهوري الأول تأثيراً ملحوظاً على الرأي العام وخصوصاً في مجال التربية والتعليم، كونها هي التعبير الموضوعي عن الحقائق والوقائع والقضايا التي تهم مؤسسات الدولة و المجتمع، ودورها يتمحور على نشر هذه الحقائق والمعلومات وتوضيحها للجماهير، وتكتسب الصحافة أهميتها من خلال نشر المواضيع السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها، فضلاً عن ذلك فالصحافة البغدادية شكلت مصدر مهم لدراسة التاريخ كونها قامت بتوثيق مراحل مهمة من تاريخ العراق، ومن بينها مرحلة انتقال العراق من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري الأول، إذ إن ثورة 14 تموز 1958 قد غيرت في العديد من شؤون الحياة في العراق ولاسيما في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية وفي ميدان التربية والتعليم.

من خلال هذه الدراسة يتضح إن حكومة العهد الجمهوري الأول قد اهتمت كثيراً بالتربية والتعليم وتجلى ذلك من خلال زيادة ميزانية الوزارة والتوسع في فتح المدارس على مختلف المراحل وتعميم مجانية التعليم التي تركت أثراً كبيراً لدى أهالي الطلبة وحفزتهم على تسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية.

اذ هيأت وزارة المعارف الامكانيات والجهود الكبيرة لجعل مدارس التربية والتعليم موجودة في أقصى المناطق النائية في العراق ويتضح ذلك من خلال مايلي:-

- 1- الاهتمام برياض الأطفال وزيادة اعدادها في المدن.
- 2 - زيادة في اعداد التلاميذ في المدارس الابتدائية بشكل مستمر، وزيادة اعداد الهيئات التعليمية وإعداد المدارس، ويعزى هذه الزيادة الى الفلسفة التربوية للعهد الجمهوري الأول في نشر التعليم، كهدف من أهدافها، فضلاً عن ارتفاع الوعي بأهمية التعليم في حياة الفرد العراقي وتنمية الوعي الثقافي، وما رافق ذلك من انعكاسات ايجابية على الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي في عموم مدن العراق.

3 - التوسع في بناء المدارس وفتح الأقسام الداخلية الجديدة للطلبة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمدرسين والاساتذة وإيفادهم إلى خارج العراق للاشتراك بدورات تطويرية، فضلاً عن استقدام مدرسين واساتذة عرب وأجانب للتدريس في المدارس الثانوية والكليات ويعزى هذا الاهتمام الى أبعاد السياسة التعليمية التي تنتهجها حكومة العهد الجمهوري الاول نحو الانفتاح والتواصل مع العالم من أجل الارتقاء بالجانب العلمي والأكاديمي وبما يخدم التطلع نحو تعزيز بناء المؤسسات العلمية المختلفة في العراق لمواكبة روح العصر آنذاك.

وقد اتسم موقف الصحافة البغدادية بالإيجاب في نشر مايتعلق بالتربية والتعليم في البلاد في صحفاتها المحلية وكشفت بشكل واضح عن علمية ومهنية من تولى مراكز المسؤولية في الوزارة ومؤسساتها بما فيها الجامعة، كذلك واكبت الصحافة التشريعات القانونية بما يحقق تعزيز الضمانات للمعلمين وحماية حقوقهم، ومتابعتها المؤتمرات التي عقدتها وزارة المعارف والتي خرجت بتوصيات تعكس أهمية التربية والتعليم في حياة الشعوب، وتصب في إطار الاسهام في تطوير الواقع التربوي ورفع مستوى التعليم في العراق، ولعبت الصحافة البغدادية دوراً ايجابياً في مجال التعريف بأهمية التربية والتعليم من خلال متابعتها المستمرة في نشر وقائع عقد المؤتمرات والنقاشات التي دارت فيها واجراء الحوار مع بعض الشخصيات، فضلاً عن نشر التوصيات والمقررات التي تخرج بها المؤتمرات التربوية المختلفة.

وبرزت الصحافة البغدادية في تغطيتها المستمرة للمؤتمرات السنوية التي كانت تقيمها نقابة المعلمين من اجل تطوير العمل التربوي والاسهام في أنجاحه وكان الغرض من المؤتمرات التي تقيمها نقابة المعلمين متابعة وتقييم انجازاتها السنوية، ولتجاوز الأخطاء إن حصلت والتطلع لرسم أفكار جديدة بما يخدم العملية التربوية والتعليمية فضلاً عن متابعة المشاكل التي تواجه العمل التربوي والدعوات لحلها.

وكان للصحافة البغدادية حضوراً متميزاً في تغطية نشاطات الطلبة ومؤتمراتهم الطلابية كونهم يشكلون ركنا اساسيا في العملية التربوية والعلمية التي يراد النهوض بها ولتاثيرهم في حاضر ومستقبل الوطن.

ويمكن القول، إن الصحافة البغدادية قد أسهمت بجهد كبير في دعم مشروع مكافحة الامية فقد طالبت مراراً في دعواتها إلى القيام بحملات مكثفة من اجل مكافحة الامية والقضاء عليها كونها تشكل خطراً كبيراً على مستقبل الشعب، وأسهمت في ابراز هذه الدعوات من خلال حملاتها المشتركة مع وزارة المعارف ومنظمات المجتمع المدني من اجل خلق مجتمع مدني متعلم، كذلك مشكلة الأبنية المدرسية، أذ قامت الصحافة البغدادية باظهار العديد من السلبيات التي وقعت فيها ووزارة المعارف في هذا المجال، فضلا عن مشاكل المعلمين والمدرسين وغيرها من المشاكل التي واجهتها الوزارة في تلك المرحلة وكانت الصحافة البغدادية نزيهة وشفافة في طرح سلبيات وزارة المعارف، والصحافة البغدادية بالمحصلة أسهمت في التوثيق التاريخي لقضايا التربية والتعليم في العراق الى جانب المصادر الأخرى، وكانت بحق شاهد على تاريخ العراق المعاصر.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة:

- 1 - ثورة 14 تموز في عامها الأول، بغداد، مطابع دار الأخبار، 1959.
- 2 - ثورة 14 تموز في عامها الثاني، اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، بغداد، شركة التجارة والطباعة، 1960.
- 3 - ثورة 14 تموز في عامها الثالث، اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، بغداد 1961.
- 4 - ثورة 14 تموز في عامها الرابع، اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، بغداد، 1962.
- 5 - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي. عن سير المعارف لسنة (1957-1958):.
- 6 - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، قسم الإحصاء الثقافي لسنة (1958-1959): (1960-1959): (1961-1960): (1961-1962): (1962-1963):.
- 7 - الجمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي لسنة، 1958-1595: 1961-1960: 1962-1961: 1963-1932: 1963-1964.
- 8 - الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة (1945-1946): (1948-1949): (1950-1951): (1956-1957): (1957-1958): (1958-1959): (1960-1961): (1961-1962): (1962-1963): (1963-1964):.
- 9 - د.ك. و. / ت 2 قرارات مجلس الوزراء المتخذة من 1/1/1959 - 29/6/1959، رقم الملف 305 في 3 كانون الثاني 1959؛ رقم الملف 335 في 21 كانون الثاني 1959؛ رقم الملف 333 في 29 كانون الثاني 1959؛ رقم الملف 325 في 2 شباط 1959؛ رقم الملف 308 في 11 شباط 1959؛ رقم الملف 290 في 16 شباط 1959؛ رقم الملف 300 في 18 شباط 1959؛ رقم الملف 279 في 22 شباط 1959؛ رقم الملف 244 في 7 آذار 1959؛ رقم الملف 219 في 18 آذار 1959؛ ت 7 قرارات مجلس الوزراء المتخذة في عام 1961، رقم الملف 235 في 21 آب 1961؛ رقم الملف 131 في 22 تشرين الأول

- 1961؛ رقم الملف 129 في 30 تشرين الأول 1961؛ رقم الملف 190 في 25 كانون الأول 1961.
- 10 - سمراء عبد الحميد رشيد، وثائق بوقائع وتوصيات المؤتمرات لنقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، المنصور للطباعة، بغداد، 1988.
- 11 - محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد.
- 12 - المؤتمر الثالث لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية، مطبعة شفيق، بغداد.
- 13 - وزارة التخطيط، تطور المؤسسات التعليمية في العراق للفترة من 1960-1975، للدائرة التربوية والاجتماعية، بغداد 1977، ج 2.
- 14 - الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958، القسم الثاني؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959، القسم الأول؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1959 القسم الثاني؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1960، القسم الأول؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1960، القسم الثاني؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1961، القسم الثاني.

ثانياً: الكتب العربية:

- 1 - احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي 1534- 2009، بغداد، مطبعة العصامي، 2009.
- 2 - الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق، ملحات من تاريخ الحركة الطلابية والشبابية في العراق، مكتب الثقافة والأعلام، (د.ط.)، بغداد، (ب.ت.).
- 3 - باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ج 1.
- 4 - جعفر عباس حميدي التطورات السياسية في العراق 1941- 1958، مطبعة الرشاد، بغداد، 1980.
- 5 - حسن الدجيلي، التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1963.
- 6 - حسن العلوي، عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، بغداد، 2005.

- 6 - ساطع الحمصي، حوليات الثقافة العربية سنة 1952 - 1953، السنة الرابعة، القاهرة، 1945.
- 7 - -----، مذكراتي في العراق 1927-1941، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968.
- 8 - ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق الحديث سنة 1900-1950؛ ج2، ترجمة طه التكريتي، بغداد، 1988.
- 9 - سنان صادق حسين الزبيدي، تاريخ العلاقات بين العراق الجمهوري واليابان 1958-1968، بغداد، مطبعة جعفر العصامي، 2010.
- 10 - شعلة إسماعيل العارف، نظام التعليم في العراق، بغداد، 1993.
- 11 - صالح عبد الله سرية، تطور التعليم الصناعي في العراق، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1969.
- 12 - صالح فليح حسن، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق، دراسة في الجغرافية التطبيقية، بغداد، 1979.
- 14 - طه ياسين إسماعيل وآخرون، التجربة العراقية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار مطبعة مديرية وزارة التربية، 1984.
- 15 - عبد الرحمن سليمان الدربندي، المرأة العراقية المعاصرة، ج1، بغداد، 1968.
- 16 - عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، دمشق، 2008.
- 16 - عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932، مراجعة عايف حبيب خليل العاني، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2000.
- 17 - ماجد شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم 1958-1959، دار الوراق، لندن، 2007.
- 18 - محمد جواد رضا، التعليم الثانوي، بغداد، 1966.

19 - محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.

20 - مسارع حسن الراوي، نحو إستراتيجية جديدة للتعليم في العراق، مطبعة التقدم، ب.ت.

21 - مسارع الراوي وآخرون، التعليم الصناعي في العراق، مطبعة الحكومة، بغداد، 1968.

22 - نجم الدين علي مردان، رياض الأطفال في الجمهورية العراقية تطورها ومشكلاتها وأسسها التربوية والنفسية، بغداد، 1972.

23 - نضال كامل رشيد، التعليم التجاري في العراق أهميته ومشاكله، بغداد 1970.

24 - نوال كشيش محمد الزبيدي، نظام التعليم في العراق 1958-1968، بغداد، مطبعة جعفر العصامي، 2010.

25 - نوري جعفر، اقتراحات لتطوير التعليم في العراق، بغداد، 1962.

26 - نوري عبد الحميد العاني، الدكتور علاء جاسم محمد الحري، تاريخ الوزارة العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج4 بغداد، 2005، ج 1.

27 - هيوبرت هندروسن، التعليم الإلزامي في العراق، ترجمة الدكتور محمد جواد رضا، بغداد، مطبعة المعارف، 1960.

ثالثاً : الكتب الأجنبية:

1 - Majid kh adduri Independent Iraq 1932 - 1958 Astudy Iraq Politics , 2ed , London , 1960 , P6 - 12.

رابعاً: الصحف والمجلات:

1 - الصحف

1 - اتحاد الشعب (جريدة)، العدد 14، في 9 شباط 1960.

2 - الإخبار (جريدة)، العدد 5794، 29 آب 1961.

3 - الأهالي (جريدة)، العدد 5، كانون الأول 1958؛ العدد 8، 8 كانون الأول 1958؛ العدد 24، 22

كانون الأول 1958؛ العدد 27، 30 كانون الثاني 1959؛ العدد 5760

4 -البلاد (جريدة):

- العدد 5285، في 5 آب 1958.
- العدد 5291، في 11 آب 1958.
- العدد 5302، في 14 آب 1958.
- العدد 5326، في 22 تشرين الأول 1958.
- العدد 5331، في 27 تشرين الأول 1958.
- العدد 5414، في 29 كانون الثاني 1959.
- العدد 5415، في 30 كانون الثاني 1959.
- العدد 5417، في 1 شباط 1959.
- العدد 5418، في 2 شباط 1959.
- العدد 5423، السبت في 7 شباط 1959.
- العدد 5532، في 7 حزيران 1959.
- العدد 5588، في 20 آب 1959.
- العدد 5591، في 25 آب 1959.
- العدد 5608، في 12 أيلول 1959.
- العدد 5617، في 24 أيلول 1959.
- العدد 5686، في 16 كانون الأول 1959.
- العدد 5725، في 2 شباط 1960.
- العدد 5234، في 11 شباط 1960.
- العدد 5783، في 14 نيسان 1960.
- العدد 5984، في 21 كانون الأول 1960.
- العدد 5720، في 27 كانون الثاني 1960.
- العدد 5880 الأربعاء في 17 آب 1960.
- العدد 5748، الأحد في 28 شباط 1960.

العدد 5835، في 19 حزيران 1960
العدد 5873، في 9 آب 1960.
العدد 5875، في 11 آب 1960.
العدد 5880، في 17 آب 1960.
العدد 5890، في 28 آب 1960.
العدد 5906، في 17 أيلول 1960.
العدد 5909، في 20 أيلول 1960
العدد 5911، في 25 أيلول 1960.
العدد 5924، في 9 تشرين الأول 1960.
العدد 5933، في 20 تشرين الأول 1960.
العدد 5937، في 25 تشرين الأول 1960.
العدد 5948، في 6 تشرين الثاني 1960.

5 - الثورة (جريدة):

العدد 12، في 9 تشرين الثاني 1958.
العدد 35، في 1 كانون الأول 1958.
العدد 45، في 13 كانون الأول 1958.
العدد 54، في 20 كانون الأول 1958.
العدد 56، في 22 كانون الأول 1958.
العدد 42، في 9 كانون الأول 1958.
العدد 77، في 23 كانون الثاني 1958.
العدد 78، في 25 كانون الثاني 1958
العدد 62، في 4 كانون الثاني 1959.
العدد 68، في 10 كانون الثاني 1959.
العدد 69، في 11 كانون الثاني 1959.

- العدد 71، في 13 كانون الثاني 1959
- العدد 79، في 21 كانون الثاني 1959.
- العدد 80، في 22 كانون الثاني 1959.
- العدد 92، في 11 شباط 1959.
- العدد 93، في 12 شباط 1959.
- العدد 106، في 28 شباط 1959.
- العدد 132، في 31 آذار 1959.
- العدد 140، في 9 نيسان 1959.
- العدد 158، في 15 أيار 1959.
- العدد 179، في 11 حزيران 1959.
- العدد 240، في 25 آب 1959.
- العدد 254، في 11 أيلول 1959.
- العدد 257، في 14 أيلول 1959.
- العدد 258، في 15 أيلول 1959.
- العدد 264، في 23 أيلول 1959.
- العدد 367، في 25 كانون الثاني 1960.
- العدد 375، في 3 شباط 1960.
- العدد 392، في 23 شباط 1960.
- العدد 466، في 31 أيار 1960.
- العدد 471، في 10 حزيران 1960.
- العدد 477، في 17 حزيران 1960.
- العدد 520، في 11 آب 1960.
- العدد 536، في 30 آب 1960.
- العدد 549، في 15 أيلول 1960.

- العدد 551، في 18 أيلول 1960.
- العدد 560، في 20 شباط 1961.
- العدد 588، في 3 نيسان 1961.
- العدد 665، في 4 آب 1961.
- العدد 720، في 9 تشرين الأول 1961.
- العدد 725، في 15 تشرين الأول 1961.
- العدد 997، في 17 أيلول 1962.
- 6- الحرية (جريدة):
- العدد 1560، 21 نيسان 1960.
- العدد 1904، في 17 حزيران 1960.
- العدد 1605، 19 حزيران 1960.
- العدد 1680، 21 أيلول 1960.
- 7- الزمان (جريدة):
- العدد 6304، في 2 آب 1958.
- العدد 6308، في 6 آب 1958.
- العدد 6312، في 11 أيلول 1958.
- العدد 6313، في 12 آب 1958.
- العدد 6315، في 14 آب 1958.
- العدد 6318، في 17 آب 1958.
- العدد 6321، في 22 آب 1958.
- العدد 6325، في 26 آب 1958.
- العدد 6348، في 22 أيلول 1958.
- العدد 6353، في 29 أيلول 1958.
- العدد 6371، في 20 تشرين الأول 1958.

- العدد 6376، في 25 تشرين الثاني 1958.
- العدد 6379، في 28 تشرين الأول 1958.
- العدد 6410، في 5 كانون الأول 1958.
- العدد 6420، في 15 كانون الأول 1958.
- العدد 6431، في 26 كانون الأول 1958.
- العدد 6449، في 20 كانون الثاني 1959.
- العدد 6450، في 21 كانون الثاني 1959.
- العدد 6452، في 23 كانون الثاني 1959.
- العدد 6453، في 26 كانون الثاني 1959.
- العدد 6456، في 29 كانون الثاني 1959.
- العدد 6461، في 3 شباط 1959.
- العدد 6463، في 6 شباط 1959.
- العدد 6471، في 15 شباط 1959.
- العدد 6472، في 16 شباط 1959.
- العدد 6473، في 17 شباط 1959.
- العدد 6474، في 18 شباط 1959.
- العدد 6477، في 22 شباط 1959.
- العدد 6478، في 23 شباط 1959.
- العدد 6479، في 24 شباط 1959.
- العدد 6583، في 28 شباط 1959.
- العدد 6489، في 8 آذار 1959.
- العدد 6490، في 9 آذار 1959.
- العدد 6519، في 17 نيسان 1959.
- العدد 6534، في 5 أيار 1959.

- العدد 6550، في 26 أيار 1959.
- العدد 6554، في 31 أيار 1959.
- العدد 6592، في 23 تموز 1959.
- العدد 6616، في 20 آب 1959.
- العدد 6619، في 23 آب 1959.
- العدد 6634، في 10 أيلول 1959.
- العدد 6645، في 24 أيلول 1959.
- العدد 6683، في 7 تشرين الثاني 1959.
- العدد 6685، في 10 تشرين الثاني 1959.
- العدد 6730، في 2 كانون الثاني 1960.
- العدد 6731، في 3 كانون الثاني 1960.
- العدد 6751، في 28 كانون الثاني 1960.
- العدد 6899، في 3 آب 1960.
- العدد 6913، في 19 آب 1960.
- العدد 6924، في 1 أيلول 1960.
- العدد 6937، في 17 أيلول 1960.
- العدد 6939، في 20 أيلول 1960.
- العدد 7019، في 23 كانون الأول 1960.
- العدد 7040، في 22 كانون الثاني 1961.
- العدد 7224، في 6 أيلول 1961.
- العدد 7282، في 12 تشرين الثاني 1961.
- العدد 7611، في 22 كانون الأول 1962.
- 8- الوقائع العراقية (جريدة):
- العدد 3806، في 14 حزيران 1956.

العدد 5311، في 6 تشرين الأول 1956.

العدد 34، في 25 أيلول 1958.

العدد 53، في 6 تشرين الأول 1958.

العدد 55، في 15 تشرين الأول 1958

العدد 79 في 23 تشرين الثاني 1958.

العدد 79، في 23 تشرين الثاني 1958.

العدد 96، في 16 كانون الأول 1958.

العدد 100، في 25 كانون الأول 1958.

العدد 145، في 24 آذار 1959

العدد 194، في 12 تموز 1959.

العدد 336، في 13 أيلول 1959

العدد 259، في 17 تشرين الثاني 1959.

العدد 272، في 14 كانون الأول 1959.

العدد 298، في 31 كانون الثاني 1960

العدد 346 في 12 حزيران 1960

العدد، 433، 1 تشرين الثاني 1960؛

العدد 464، في 5 كانون الثاني 1961؛

العدد 464، في 5 كانون الثاني 1961.

العدد 516، في 22 نيسان 1961.

2-المجلات:

1- مجلة المعلم الجديد، كانون الأول 1952؛ تموز 1960؛ كانون الثاني 1963.

خامساً: المقالات والبحوث:

1 - بغدادسار هاوئيان، مدارس الأرمن العاملة في العراق، مجلة مدارس الأرمن المتحدة السنوية، بغداد 1966.

2- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، بيروت، 2007.

سادساً: المقابلات: أجرى الباحث مقابلات عدة:-

1- مقابلة مع احمد عبد الله ياسين في منزله، بغداد، 17 أيلول 2011.

2- مقابلة مع أمير جواد الحلو في مكتب حركة القوميين العرب، بغداد، 20 أيلول 2011.

3- مقابلة مع فاضل طلال القريشي في مقر جريدة البيان، بغداد، 7 تشرين الثاني 2010.

4- مقابلة مععقاسم موسى الفرطوسي في المقهى الثقافي في باب المعظم، بغداد، 30 أيلول 2010.

5- مقابلة مع نجيب محي الدينفي منزله، بغداد، 25 أيلول 2011.

سابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:-

1- احمد راشد جريذي، الحياة الثقافية في مدينة بغداد 1939-1958، رسالة ماجستير (غير

منشورة)، كلية التربية، جامعة الانبار، 2005.

2- أفراح شبل عبد الحسن، تطور الحركة النسوية في العراق 1958-1963، رسالة ماجستير (غير

منشورة)، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، 2006.

3 - بدري عبد المنعم جميل، خطة لتطوير التعليم الثانوي والزراعي في العراق، رسالة ماجستير (غير

منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970.

4- رنا حكمت عباس البياتي، واقع التعليم العالي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية

الآداب، جامعة بغداد، 2011.

5 - صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق (1945-1958)، أطروحة دكتوراه (غير

منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994.

6 - عباس فرحان ظاهر، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد 1939-1858، أطروحة دكتوراه (غير

منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003، ص190.

- 7 - عبد الحميد عبد الله علي، موقف جمال عبد الناصر من التطورات السياسية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1999.
- 8 - عبد الواحد موسى حصونه، الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني والقومي 1963 - 1970 رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد، 1983
- 9 - غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958 - 1968، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005
- 10 - محمد العيد مطر، اثر محو الأمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة بغداد، 1984
- 11 - نجدت قاسم الصالحي، احتياجات محافظة بغداد من المدارس الابتدائية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1974.
- 12 - نسرین جواد شرفی محمد عارف، الصعوبات التي تواجه المدارس الثانوية المهنية في مدينة بغداد وسبل معالجتها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000.

ثامناً: الموسوعات:

- 1 - حميد المطبوعي، في موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، بغداد، 1996، ج 2.
- 2 - محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، موسوعة حضارة العراق، بغداد، دار الحرية، 1985، ج 2.

تاسعاً: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت):

<http://www.unesco.org> general ara .

